حولية الأمم المتحدة
مستخلص الحولية

بالعربية
مستخلص

YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS

VOLUME 63

2009

المجلد ٦٣

بالعربيـة

مستخلص

يشتمل مستخلص حولية الأمم المتحدة على مقدمات فصول الحولية، إلى جانب تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، عن كل سنة من السنوات المعنية.

إخلاء مسؤولية:
فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدّها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

حولية الأمم المتحدة، 2009

المجلد 63

المحتويات

تصدير **v**

المحتويات **vii**

نبذة عن طبعة عام 2009 من الحولية **xiv**

المختصرات المستخدمة عادة في الحولية **xv**

مذكرة تفسيرية بشأن الوثائق **xvi**

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة **3**

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

1. السلم والأمن الدوليين **37**

تعزيز السلم والأمن الدوليين، 37: صيانة السلم والأمن الدوليين، 37؛ منع نشوب الصراعات، 39؛ صنع السلام وبناء السلام، 43؛ قضايا الحماية، 50؛ البعثات السياسية الخاصة، 63. **تهديدات السلم والأمن الدوليين**، 66: الإرهاب الدولي، 66. **عمليات حفظ السلام**، 71: الجوانب العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 74؛ الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 78؛ العمليات في عام 2009، 79؛ قائمة العمليات في عام 2009، 80؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 82.

2. أفريقيا **100**

تعزيز السلام في أفريقيا، 103. **وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى**، 116: منطقة البحيرات الكبرى، 116؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 118؛ بوروندي، 137؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 146؛ تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، 153؛ أوغندا، 163؛ رواندا، 165. **غرب أفريقيا**، 166: قضايا إقليمية، 166؛ كوت ديفوار، 170؛ ليبيريا، 191؛ سيراليون، 206؛ غينيا–بيساو، 215؛ الكاميرون–نيجيريا، 226؛ غينيا، 228؛ موريتانيا، 232. **القرن الأفريقي**، 232: السودان، 232؛ التشاد–السودان، 268؛

الصومال، 270؛ جيبوتي وإيريتيريا، 297؛ إريتريا–إثيوبيا، 302. **شمال أفريقيا**، 304: الصحراء الغربية، 304. **قضايا أخرى**، 310: مدغشقر، 310؛ موريشيوس–المملكة المتحدة/فرنسا، 311.

3. الأمريكتين **312**

أمريكا الوسطى، 312: غواتيمالا، 312؛ الهندوراس، 314. **هايتي**، 318: الوضع السياسي والأمني، 318؛ برنامج تقديم الدعم لهايتي، 325. **بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي**، 326. **قضايا أخرى**، 329: كولومبيا، 329؛ كوبا – السلفادور، 329؛ كوبا – الولايات المتحدة، 330؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 331.

4. آسيا والمحيط الهادئ **332**

أفغانستان، 334: الحالة في أفغانستان، 334؛ العقوبات، 353. **العراق**، 362: الحالة في العراق، 362؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 362؛ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، 372. **العراق – الكويت**، 375: أسرى الحرب، الممتلكات الكويتية والأشخاص المفقودين، 375؛ لجنة وصندوق الأمم المتحدة للتعويضات، 376. **تيمور– ليشتي**، 376: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، 377؛ تمويل عمليات الأمم المتحدة، 381. **جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية**، 384. **نيبال**، 388. **إيران**، 394: تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 394. **قضايا أخرى**، 396: ميانمار، 396؛ سيري لانكا، 397؛ الهند – باكستان، 398؛ التحقيق في اغتيال بينظير بوتو، 398؛ الفلبين، 399؛ الإمارات العربية المتحدة – إيران، 399.

5. منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط **400**

البوسنة والهرسك، 400: تنفيذ اتفاق السلام، 401؛ بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، 407. **كوسوفو**، 408: التطورات السياسية والأمنية، 408؛ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، 412؛ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 412. **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً**، 414. **جورجيا**، 414. الحالة في أبخازيا، 415؛ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 419. **أرمينيا وأذربيجان**، 421. **منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (جوام)**، 422. **قبرص**، 422: التطورات السياسية والأمنية، 423. **قضايا أخرى**، 431: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 431؛ التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 432؛ صفة مركز المراقب، 432.

6. منطقة الشرق الأوسط **433**

عملية السلام، 433: الجهود الدبلوماسية، 433؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 434. **قضايا متعلقة بفلسطين**، 458: جوانب عامة، 458؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 462؛ الأونروا، 466. **عمليات حفظ السلام**، 476: لبنان، 476؛ الجمهورية العربية السورية، 488.

7. نزع السلاح **495**

آليات الأمم المتحدة، 495. **دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح**، 499. **نزع السلاح النووي**، 502: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 512؛ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، 516؛ حظر استعمال الأسلحة النووية، 517. **قضايا عدم الانتشار**، 518: معاهدة حظر الانتشار، 518؛ حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، 520؛ التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 523؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 527؛ النفايات المشعة، 532؛ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، 533. **الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية**، 540: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 540؛ الأسلحة الكيميائية، 542. **الأسلحة التقليدية**، 544: نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، 544؛ الأسلحة الصغيرة، 545؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بها، 550؛ الذخائر العنقودية، 553؛ الألغام المضادة للأفراد، 553؛ نزع السلاح العملي، 555؛ الشفافية، 555. **قضايا نزع السلاح الأخرى**، 560: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 560؛ مراعاة المعايير البيئية، 562؛ العلم والتكنولوجيا ونزع السلاح، 563. **الدراسات والبحوث والتدريب**، 563. **نزع السلاح على الصعيد الإقليمي**، 564: اللجنة الاستشارية الدائمة لأفريقيا الوسطى، 567؛ المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، 568.

8. قضايا سياسة وأمنية أخرى **573**

الجوانب العامة للأمن الدولي، 573: دعم الديمقراطيات، 573. **الجوانب الإقليمية للسلام والأمن الدوليين**، 575: المحيط الهندي، 575. **إنهاء الاستعمار**، 576: عقد للقضاء على الاستعمار، 576؛ بورتوريكو، 588؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 588. **استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية**، 599: تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، 602؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 603؛ اللجنة الفرعية القانونية، 606. **آثار الإشعاع الذري**، 607. المعلومات والاتصالات في مجال الأمن الدولي، 609. **المعلومات**، 610: المعلومات العامة للأمم المتحدة، 610.

الجزء الثاني :حقوق الإنسان

1. تعزيز حقوق الإنسان **623**

آليات الأمم المتحدة، 623: مجلس حقوق **الإنسان،** 623؛ المفوضية السامية لحقوق **الإنسان،** 627. **صكوك حقوق الإنسان،** 630: اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 631؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين، 632؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري، 632؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 635؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 635؛ اتفاقية حقوق الطفل، 636؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 641؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 642؛ الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، 643؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 644؛ جوانب عامة، 645؛ **أنشطة أخرى،** 647: تعزيز العمل للنهوض بحقوق الإنسان، 647؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 653؛ السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، 655؛ متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993، 655.

2. حماية حقوق الإنسان **656**

الإجراءات الخاصة، 656. **الحقوق المدنية والسياسية،** 657: العنصرية والتمييز العنصري، 657؛ المدافعون عن حقوق الإنسان، 666؛ التعرض للانتقام بسبب التعاون مع هيئات حقوق الإنسان، 668؛ حماية المهاجرين، 668؛ التمييز ضد الأقليات، 672؛ التعصب الديني، 673؛ الحق في تقرير المصير، 680؛ سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، 685؛ قضايا أخرى، 689. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،** 702: إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 702؛ الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان، 702؛ الحق في التنمية، 703؛ المنتدى الاجتماعي، 716؛ الفقر المدقع، 717؛ الحق في الغذاء، 718؛ الحق في السكن اللائق، 723؛ الحقوق الثقافية، 724؛ الحق في التعليم، 726؛ الشواغل البيئية والعلمية، 727؛ الحق في الصحة، 729؛ الرق والقضايا ذات الصلة، 731؛ الفئات الضعيفة، 733.

3. حالات حقوق الإنسان القطرية **750**

الجوانب العامة، 750. **أفريقيا،** 751: بروندي، 751؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 752؛ ليبيريا، 754؛ سيراليون، 755؛ الصومال، 756؛ السودان، 757. **الأمريكتين،** 758: بوليفيا، 758؛ كولومبيا، 759؛ غواتيمالا، 760؛ هايتي، 761؛ هندوراس، 761. **آسيا،** 762: أفغانستان، 762؛ كمبوديا، 763؛ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، 764؛ إيران، 768؛ ميانمار، 771؛ نيبال، 777؛ سري لانكا،

777. **أوروبا والبحر الأبيض المتوسط،** 778: قبرص، 778؛ جورجيا، 778. **الشرق الأوسط،** 780: الأراضي التي تحتلها إسرائيل، 780.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

1. سياسة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي **791**

العلاقات الاقتصادية الدولية، 792: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 792؛ التنمية المستدامة، 799؛ القضاء على الفقر، 808؛ العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، 813. **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية،** 827. **سياسة التنمية والإدارة العامة،** 828: لجنة السياسة الإنمائية، 828؛ الإدارة العامة، 829. **مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة،** 831: أقل البلدان نموا، 832؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية، 837؛ النامية؛ البلدان النامية غير الساحلية، 840.

2. الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية **844**

الأنشطة على نطاق المنظومة، 844. **التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** 854: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، 854؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 856؛ المسائل المالية والإدارية، 862. **تعاون تقني آخر،** 867: حساب التنمية، 867؛ أنشطة الأمم المتحدة، 868؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، 868؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 869؛ متطوعو الأمم المتحدة، 873؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 873؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 880.

3. المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة **882**

المساعدة الإنسانية، 882: التنسيق، 882؛ تعبئة الموارد، 888؛ القبعات البيض، 890؛ إزالة الألغام، 891، الأنشطة الإنسانية، 893. **المساعدة الاقتصادية الخاصة،** 899: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 899؛ المساعدات الاقتصادية الأخرى، 904. **الاستجابة للكوارث،** 907: التعاون الدولي، 907، الحد من الكوارث، 908، المساعدة في حالات الكوارث، 912.

4. التجارة الدولية والتمويل والنقل **916**

التجارة الدولية، 916: النشاط التجاري العالمي، 916؛ النظام التجاري المتعدد الأطراف، 917؛ السياسة التجارية، 922، تشجيع وتيسير التجارة، 923؛ السلع، 925. التمويل، 929؛ السياسة المالية، 929؛

تمويل التنمية، 939؛ قضايا أخرى، 958. النقل و959: النقل البحري، 959؛ نقل البضائع الخطرة، 960. **المسائل المؤسسية والتنظيمية للأونكتاد**، 963.

5. الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية **966**

التعاون الإقليمي، 966. **أفريقيا**، 968: الاتجاهات الاقتصادية، 968؛ الأنشطة في عام 2009، 969؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 974. **آسيا والمحيط الهادئ**، 974: الاتجاهات الاقتصادية، 975؛ الأنشطة في عام 2009، 975؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية 980. **أوروبا**، 980 :الاتجاهات الاقتصادية، 981؛ الأنشطة في عام 2009، 981؛ الإسكان وإدارة الأراضي، 983؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 984. **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، 984: الاتجاهات الاقتصادية، 984؛ الأنشطة في عام 2009، 985. **غرب آسيا**، 989: الاتجاهات الاقتصادية، 989؛ الأنشطة في عام 2009، 989.

6. الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط **993**

الطاقة والموارد الطبيعية، 993: الموارد الطبيعية، 998. **رسم الخرائط**،، 1000.

7. البيئة والمستوطنات البشرية **1002**

البيئة، 1002: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1002؛ مرفق البيئة العالمية، 1014؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 1015، الأنشطة البيئية، 1025. **المستوطنات البشرية**، 1038: تنفيذ جدول أعمال الموئل وتعزيز موئل الأمم المتحدة، 1038؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1042.

8. السكان **1045**

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، 1045: تنفيذ برنامج العمل، 1045. **الهجرة الدولية والتنمية**، 1047. **صندوق الأمم المتحدة للسكان**، 1048. **أنشطة سكانية أخرى**، 1054.

9. السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية **1057**

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية، 1057: التنمية الاجتماعية، 1057؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 1067؛ التنمية الثقافية، 1070. **منع الجريمة والعدالة الجنائية**، 1080: الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للوقاية من الجريمة (2010)، 1080؛ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (1081)؛ برنامج

الوقاية من الجريمة، 1083؛ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 1091؛ استراتيجيات منع الجريمة، 1096؛ معايير الأمم المتحدة وقواعدها، 1103؛ قضايا أخرى حول العدالة الجنائية ومنع الجريمة، 1106. **تنمية الموارد البشرية**، 1107؛ معاهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب، 1109؛ السنة الدولية للغات، 1113.

10. المرأة 1114

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبجين +5، 1114: مجالات الاهتمام الحاسمة، 1119. أجهزة الأمم المتحدة، 1151: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1151؛ لجنة وضع المرأة، 1154؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1157؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 1158.

11. لأطفال والشباب والمسنون 1160

الأطفال، 1160: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1160؛ المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، 1161؛ صندوق الأمم المتحدة للطفولة، 1172. **الشباب**، 1184. **المسنون**، 1188: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (2002)، 1188.

12. اللاجئون والأشخاص المشردون 1191

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، 1192: سياسة البرنامج، 1192؛ مسائل مالية وإدارية، 1198. **حماية اللاجئين ومساعدتهم**، 1202: قضايا الحماية، 1202؛ تدابير المساعدة، 1204؛ الأنشطة الإقليمية، 1206.

13. الصحة والأغذية والتغذية 1216

الصحة: 1216: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والسيطرة عليه، 1216؛ الأمراض غير المعدية، 1222؛ التبغ، 1222؛ الملاريا، 1222؛ الصحة العامة العالمية، 1226؛ السلامة على الطرق، 1229. **الأغذية والزراعة**، 1230: المعونة الغذائية، 1230؛ الأمن الغذائي، 1231. **التغذية**، 1235: اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، 1235؛ أنشطة جامعة الأمم المتحدة، 1235.

14. المراقبة الدولية للمخدرات 1236

التعاون لمكافحة مشكل المخدرات العالمية، 1236. **الاتفاقيات،** 1240: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 1241. حالة المخدرات في العالم، 1242. عمل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، 1251: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1251؛ لجنة المخدرات، 1253.

15. إحصاءات 1257

عمل اللجنة الإحصائية، 1257: إحصاءات اقتصادية، 1258؛ إحصاءات ديمغرافية واجتماعية، 1261؛ أنشطة إحصائية أخرى، 1263.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

1. محكمة العدل الدولية 1269

العمل القضائي للمحكمة، 1269: الدعاوى القضائية، 1269؛ إجراءات الفتاوى، 1277. **مسائل أخرى،** 1277: أداء وتنظيم المحكمة، 1277؛ الصندوق الاستئماني الخاص لمساعدة الدول في تسوية المنازعات، 1278.

2. المحاكم والهيئات القضائية الدولية 1279

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1279: دوائر المحكمة، 1280؛ مكتب المدعي العام، 1285؛ قلم المحكمة، 1285؛ التمويل، 1286. **المحكمة الدولية لرواندا،** 1288: دوائر المحكمة، 1288؛ مكتب المدعي العام، 1293؛ قلم المحكمة، 1294؛ التمويل، 1294. **أداء المحاكم،** 1298: تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، 1296. **المحكمة الجنائية الدولية،** 1298: دوائر المحكمة، 1300.

3. قضايا قانونية دولية 1303

جوانب قانونية للعلاقات السياسية الدولية، 1303: لجنة القانون الدولي، 1303؛ العلاقات الدولية بين الدول والقانون الدولي، 1308؛ العلاقات الدبلوماسية، 1312؛ المعاهدات والاتفاقات، 1312. **مسائل قانونية دولية أخرى،** 1314: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، 1314؛ القانون الاقتصادي الدولي، 1315؛ المنظمات الدولية والقانون الدولي، 1321؛ علاقات الدول المضيفة، 1327.

4. قانون البحار **1330**

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، 1330: المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، 1344؛ تطورات أخرى متصلة بالاتفاقية، 1346؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1363.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية والقضايا المتعلقة بالميزانية

1. مسائل إعادة الهيكلة والمسائل المؤسسية المتعلقة بالأمم المتحدة **1367**

مسائل إعادة الهيكلة، 1367: برنامج الإصلاح، 1367. المسائل المؤسسية، 1373: الآليات الحكومية الدولية، 1373. **الآليات المؤسسية**، 1374: الجمعية العامة، 1374؛ مجلس الأمن، 1379؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1380. **التنسيق والرقابة والتعاون**، 1380: الآليات المؤسسية، 1380؛ مسائل تنسيقية أخرى، 1382. **الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى**، 1383: التعاون مع المنظمات، 1383؛ المشاركة في عمل الأمم المتحدة، 1384.

2. تمويل وبرمجة الأمم المتحدة **1388**

الوضع المالي، 1388. **ميزانية الأمم المتحدة**، 1388: الميزانية للفترة ما بين 2008 و2009، 1388؛ الميزانية للفترة مابين 2010 و2011، 1394. **المساهمات** 1410: التقييمات، 1410. **الحسابات والمراجعة** 1415: ممارسات الإدارة المالية 1416؛ استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1416. **تخطيط البرامج** 1417: أداء البرنامج، 1418.

3. مسائل إدارية ومسائل متعلقة بالموظفين **1419**

المسائل الإدارية 1419: الإصلاح الإداري والرقابة، 1419. **مسائل إدارية أخرى**، 1427: إدارة المؤتمرات، 1427؛ نظم المعلومات في الأمم المتحدة، 1436؛ مباني وممتلكات الأمم المتحدة، 1442. **شؤون الموظفين**، 1452: شروط الخدمة، 1452؛ سلامة وأمن الموظفين، 1458؛ شؤون الموظفين الأخرى، 1463؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1471؛ مسائل متعلقة بالسفر، 1472؛ إقامة العدل، 1472.

الملحقات

1. قائمة الأمم المتحدة 1489

2. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1492

3. هيكل الأمم المتحدة 1510

4. جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في عام 2009 1523

5. مراكز الأمم المتحدة للمعلومات والخدمات 1534

6. المنظمات الحكومية الدولية المتصلة بالأمم المتحدة 1537

الفهرست

فهرست الموضوع 1541

فهرست القرارات والمقررات 1574

فهرست البيانات الرئاسية لمجلس الأمن 1577

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الفصل الأول

مقدمة

1 - مع مرور عشر سنوات على حلول الألفية الجديدة، أخذت معالم التحولات الجذرية التي تصوغ المشهد العالمي الناشئ تتبلور نطاقا وحجما بشكل أكثر وضوحا. وأصبحت العولمة المتسارعة التي شهدتها العقود الأخيرة تربط مصائر الناس بعضا ببعض بطرقٍ كنا لنحسبها محض خيال إبان نشأة الأمم المتحدة منذ 64 سنة خلت.

2 - ويعيش العالم في الآونة الأخيرة عهدا غير مسبوق من الرخاء والسلام، ومن التوافق على إطار معياري متزايد العالمية، ويتنامى الإحساس بالانتماء والترابط بين الجميع بفضل التوسع في نطاق الاتصالات العالمية. بيد أن هذه التطورات العالمية لا تعود بالنفع على الجميع، ولا يزال البعض يتخلف عن الركب بالفعل.

3 - وعلى غرار ما عرفته حياة الناس في جميع أنحاء العالم من ترابط متزايد على امتداد العقود القليلة الأخيرة، ها نحن نشاهد العولمة اليوم وهي توحّد مصائرنا بأساليب غير مسبوقة في غمرة الأزمة التي تعصف بعالمنا. ففي العام الماضي، اجتاحت موجات صدمة الأزمة الاقتصادية جميع أرجاء المعمورة، مخلّفةً آثارا مدمرة طالت أشد السكان والبلدان ضعفاً. وما زالت أزمة انعدام الأمن الغذائي المستمرة تعصف بالأسر والمجتمعات المحلية، حيث يبيت كل ليلة دون طعام ما يربو على بليون شخص. وجاء وباء إنفلونزا (H1N1) A، وهي أول إنفلونزا وبائية منذ أكثر من 40 سنة، ليذكرنا بأن أثمن بضاعة في حوزتنا - وهي صحتنا - إنما ترتبط بتلك التي في حوزة كل فرد آخر من أفراد هذا الكوكب. وتتواصل فصول أزمة المناخ التي تطغى على هذه الأزمات كافةً، بل قد تبدو تلك الأزمات ضئيلة بجوارها، حيث يحذر العلماء من تسارع التغيرات الطارئة على كوكبنا وسكانه، مخلّفة آثاراً أشد وطأة مما توقعته معظم التصورات التي وضعناها حتى منذ عام أو عامين فحسب.

4 - إننا نقف على حافة هاوية. بيد أننا لا نملك أن نفقد أعصابنا، أو نترك الأزمات المتعددة تتحول إلى أزمة ثقة لدى شعوبنا. إنها اللحظة الحاسمة للعمل المتعدد الأطراف. فنحن نشهد تضافر التحديات المعقدة في طائفة من القضايا التي تقع في صميم رسالة الأمم المتحدة. وللتصدي لهذه التحديات، لا بد من بذل جهد متعدد الأطراف وهائل الأبعاد، بالاعتماد على مواطن القوة لدى بلدان العالم كافةً ومساهماتها، وبما يشمل مواطنيها أيضا.

5 - ولا بد للعمل المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين أن يرتكز على الأسس المتعددة الأطراف للقرن الماضي، بيد أنه يجب أيضا أن يوسعها ويعمقها باعتماد أساليب شديدة الابتكار. وهناك خمسة عناصر أساسية للعمل المتعدد

الأطراف الجديد، يمكن أن تقودنا عبر المشهد الحالي المثقل بالأزمات صوب مستقبل أكثر رخاء وسلاما واستدامة.

6 - أولاً، يجب أن يضع العمل المتعدد الأطراف الجديد في صدارة أولوياته تأمين المنافع العامة العالمية من أجل التصدي للتهديدات التي تنتقل كالعدوى عبر الحدود وتنسج روابط جد مباشرة بين مصائر شعوبنا كافةً: فلا بد من التصدي لتغير المناخ؛ وكفالة الاستقرار الاقتصادي وتوافر الغذاء والرخاء للجميع؛ والصحة العالمية؛ ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ومكافحة الإرهاب.

7 - وثانياً، يجب أن يعترف العمل المتعدد الأطراف الجديد في القرن الحادي والعشرين بوجود روابط معقدة بين التحديات التي تجابهنا، سواء فيما يتعلق بقضايا المنافع العالمية، أو التحديات المستمرة المتمثلة في النزاعات الوطنية والإقليمية، والكوارث الإنسانية، والنضال من أجل إعمال حقوق إنسان عالمية بحق. ولا يمكن تسوية المشاكل واحدة تلو الأخرى، بل إن ذلك لا يكفل الكفاءة أو الفعالية. ولا بد من اعتماد نهج متكامل في جهودنا كافة.

8 - وثالثاً، يجب للعمل المتعدد الأطراف الجديد أن يعطي الأسبقية لأشد فئات الناس ضعفا في العالم، وأن يوفر لهم الأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي هم في أمس الحاجة إليها. وذلك أمر أساسي لأسباب أخلاقية، لأن التضامن يشكل اللُحمة التي ستوثق عُرى أسرتنا البشرية، وكذلك لأسباب مردّها المصلحة الذاتية المستنيرة. وببساطة، لم يعد من الممكن مواصلة التحيز المستمر ضد الفقراء والأشد ضعفا في السراء والضراء. ولا بد لعولمة القرن الحادي والعشرين أن تخدم الجميع، وأن ترتكز في المقام الأول على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

9 - ورابعاً، يجب أن يسخّر العمل المتعدد الأطراف الجديد مجموعة قوى أوسع نطاقا وأعمق أثراً إلى حد كبير للتصدي للأزمات المتعددة، مع توسيع استجابتنا الجماعية لتشمل في صميمها، وليس فقط في محيطها، الفئات المعنية في القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويجب أن تصبح الائتلافات بين أصحاب المصلحة المتعددين هي القاعدة وليس الاستثناء، إذا نحن أردنا التصدي بنجاح للتحديات الماثلة أمامنا.

10 - وخامساً، سيتعيّن على عملنا المتعدد الأطراف الجديد أن يعدّل الهيكل العالمي القائم المتعدد الأطراف ويعززه بغية التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وسيعني ذلك استغلال نقاط القوة لدى جميع البلدان، ولا سيما البلدان الناهضة مع حلول القرن الجديد. وسيعني أيضا تسخير القوة وإعمال المبادئ على السواء، لأن الاختيار بين هذا أو ذاك يجافي الصواب. ويعني ذلك أيضا تحسين القنوات والآليات التي تكفل إسماع أصوات الضعفاء ومن لا حول لهم في منتديات صنع القرار الرئيسية. والأمم المتحدة تتبوأ موقعا فريدا يؤهلها لحشد مثل هذا الجهد.

11 - وسيتطلب تعزيز هيكلنا المؤسسي المتعدد الأطراف أيضا تكييف آلياتنا المتعددة الأطراف لكي تصبح أكثر قوة بشكل ملحوظ، ولكي تصبح أيضا أسرع وأكثر مرونة واستجابة من ذي قبل. ويعزى ذلك في جانب منه إلى أن تسارع وتيرة الحياة في عالمنا المعولم المعاصر أدى إلى تقلص الأفق الزمني المتاح لنا، مما صار يقتضي صنع القرار بشكل أسرع بكثير مما كان عليه الحال في الماضي، ويعزى في الجانب الآخر إلى أن ما يلزم من تحالفات وتعاون لبلوغ الأهداف المنشودة أصبح يختلف اختلافا كبيرا بشكل متزايد من مجال موضوعي لآخر، كما أنه يتغير مع مرور الزمن.

12 - وبمقدور الأمم المتحدة، بل من واجبها أن تصبح محور العمل المتعدد الأطراف الجديد. ويجب على المنظمة أن توفر القاعدة اللازمة لمواءمة المصالح والتوفيق بين الآراء المتضاربة بشأن طرق حل المشاكل التي يواجهها العالم. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تواصل تطوير قدرتها على توفير الخدمات اللازمة للناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من هم أحوج إليها. ولا يشكل ذلك فحسب المهمة الطبيعية لأي منظمة عالمية، بل يمثل أيضا المزية النسبية التي تستأثر بها منظمة يعم تأثيرها العالم، منظمة تعتمد على موارد جميع الدول ونقاط قوتها، وتعمل بتكليف من الدول الأعضاء للتصدي لطائفة واسعة من التحديات المتعلقة بالأمن والتنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.

13 - والمنظمة ملتزمة بالتكيف مع الواقع الجديد لهذه الألفية، وقد اتخذت بالفعل العديد من الخطوات الاستباقية للقيام بذلك على النحو المبين في هذا التقرير. بيد أنه ما لم يتوافر الالتزام والدعم الكاملان من الدول الأعضاء، فإن خطورة التحولات العالمية الجارية سرعان ما ستفوق مدى قدراتنا. إلا أنه بمساعدة دولنا الأعضاء والتزامها، تستطيع المنظمة أن تصبح محرك التغيير الذي سيساعد الأسرة البشرية على إجراء ما يلزم من تعديلات والتكيف مع الهزات والتحولات العميقة التي تعيد صوغ عالمنا.

الفصل الثاني

تحقيق النتائج لصالح أشد الناس احتياجا

14 - في الوقت الذي تهدد فيه الأزمة المالية والاقتصادية بدفع الأمم إلى الانكماش والانكفاء على نفسها، أصبحت الأمم المتحدة ملزمة الآن أكثر من أي وقت مضى بأداء دور مهم لإعطاء صوت لمن لا صوت له وتلبية احتياجات أشد الناس ضعفا.

15 - ولا شك أن الأزمة الاقتصادية تؤثر فينا كافةً، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وقد توقع تقرير الأمم المتحدة المعنون *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2009* (E/2009/73) أن الاقتصاد

العالمي سينكمش بنسبة 2.6 في المائة عام 2009، وهي أول نسبة نمو سلبية يعرفها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

16 - ورغم الصعوبات التي يواجهها العديد من بلدان العالم المتقدم النمو، فإن السيناريوهات التي أخذت تتبلور في العديد من البلدان النامية أصبحت أكثر قتامة. فمن المتوقع أن يشهد 60 بلدا ناميا على الأقل تراجع نصيب الفرد من الدخل. ويزداد التهديد بتقويض الجهود الرامية إلى التصدي للفقر والجوع والمرض بسبب ضعف قدرات معظم البلدان النامية على التخفيف من حدة الأزمة.

17 - ولما كانت الأمم المتحدة هي الوصيّة على برنامج التنمية والأمن العالميين، فمن واجبها أن تؤدي دورا رئيسيا في التصدي لهذه الأزمات. ويجب أن تغتنم هذه اللحظة التاريخية لدفع عجلة التقدم.

ألف – التنمية

18 - في عام 2000، رسمت الأمم المتحدة معالم طريق طموح صوب التنمية باعتمادها الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، صار هذا المسار مهددا بسبب ما يكتنفه من غموض. غير أنه، إذا استجاب المجتمع الدولي على أساس من الوحدة وبطريقة حازمة ومنسقة، فسنتمكن من طي صفحة هذه الفترة العصيبة من تاريخ العالم وكفالة السلام والرخاء للجميع.

1 – الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

19 - مع الانكماش الاقتصادي، تشهد هذه الأيام نقصا في الموارد اللازمة لكفالة مواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نفس الوقت، أصبح الطلب أكبر من أي وقت مضى. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا مطالبون بمضاعفة جهودنا من الآن إلى حلول التاريخ المستهدف، وهو عام 2015. وكما ورد بالتفصيل في التقرير السنوي لعام 2009 بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نشهد تقدما مشجعا في المجالات التي ازدادت فيها الاستثمارات العالمية – ومن ذلك مثلا الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإيدز والسل والملاريا والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم. أما في المجالات التي ما زالت فيها الاستثمارات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضعيفة، ومنها مثلا التعليم الابتدائي وصحة الأم والزراعة في الملكيات الصغيرة والبنية التحتية الأساسية للفقراء، فإن العالم لا يزال بعيدا جدا عن بلوغ الغايات المتفق عليها.

20 - وتشير التوقعات الحالية إلى أن معدلات الفقر عموما في العالم النامي ستستمر في الانخفاض عام 2009، لكن بوتيرة أبطأ بكثير مما كان عليه الحال قبل الانتكاسة. وبالنسبة لبعض البلدان، قد يعني ذلك الفرق بين بلوغ غاية الحد من الفقر من عدمه. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة عن *الحالة والتوقعات الاقتصادية في*

العالم في منتصف عام 2009، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع سيزيد هذا العام بما يتراوح بين 73 مليون و 103 ملايين شخص بسبب الأزمة الحالية. وفي حالة عدم اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الجوع، كما أبرزت ذلك فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، لن يتسنى بلوغ الغايات المتعلقة بالحد من انتشار نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص في التغذية والأطفال الناقصي الوزن بحلول عام 2015.

21 - ويقترب العالم اليوم من تعميم التعليم الابتدائي، إلا أن وتيرة التقدم تلك أبطأ من أن تمكن من بلوغ هذه الغاية بحلول عام 2015. وقد تحققت إنجازات كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث زاد عدد المقيدين في المدارس الابتدائية بنسبة 15 في المائة من عام 2000 إلى عام 2007، وفي جنوب آسيا التي شهدت زيادة بلغت 11 في المائة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، فإن 72 مليون طفل في العالم كانوا محرومين من الحق في التعليم عام 2007. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، زادت نسبة قيد الفتيات في جميع مستويات التعليم. لكن الغاية المتعلقة بالقضاء على التفاوتات الجنسانية في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 لم تتحقق. وبحرمان الأطفال من التعليم اليوم، فإننا نحكم عليهم بالفقر، ونحدث أثرا سلبيا لا يمكن تداركه على تنمية بلدانهم مستقبلا.

22 - ومن دواعي القلق البالغ أنه من المرجح أن يكون للأزمة الاقتصادية الحالية أثر بالغ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي العديد من المناطق النامية في العالم، تشكل النساء معظم القوى العاملة في القطاع الزراعي. وأولئك اللائي بإمكانهن العمل مقابل أجر خارج هذا القطاع، لا يتمكّن عموما من الحصول على عمل لائق. وهن غالبا ما يشكلن النسبة الأكبر للعاملين في مجال العمل غير المتفرغ والعمل الموسمي حيث لا يتوافر الأمن الوظيفي واستحقاقات العمل. وفي أوقيانوسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يستأثر هذا النوع من العمل بأكثر من 80 في المائة من مجموع وظائف النساء.

23 - وقد ثبت تاريخيا أنه في العديد من الحالات، تجعل أنماط العمل هذه النساء أكثر عرضة من غيرهن للتأثر بالانتكاسات الاقتصادية. وفي الأسر المعيشية الفقيرة، وبخاصة تلك التي يكون فيها المعيل الرئيسي امرأة، يترك فقدان مصدر الرزق أثرا مدمرا على الأسرة بأكملها. وفي فترات الانتكاس الاقتصادي، يزداد أيضا خطر تعرض النساء للعنف العائلي، ذلك أن الأزواج والآباء العاطلين عن العمل يفرغون إحباطاتهم داخل البيت. ومن أجل تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى حماية المرأة والحد من العنف، بدأت الأمم المتحدة حملة بعنوان ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''. وتحث المنظمة الدول الأعضاء على دعم هذا الجهد.

24 - ويعد النهوض بالصحة وكفالتها واجبا أخلاقيا وأساسا للرخاء والاستقرار والحد من الفقر. والصحة هي في صميم الأهداف الإنمائية للألفية، وهي شرط

أساسي بالغ الأهمية لإحراز تقدم على طريق تحقيق معظم تلك الأهداف. إلا أن التقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن كان متفاوتا.

25 - فعلى الرغم من انخفاض وفيات الأطفال في جميع المناطق، فإن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لا تزال مرتفعة على نحو غير مقبول. ولم يحرز العديد من البلدان، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، إلا تقدم طفيف أو لم يحرز أي تقدم على الإطلاق نحو بلوغ الغايات المتفق عليها. وسُجلت أعلى المستويات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث توفي عام 2007، طفل واحد تقريبا من أصل كل سبعة أطفال قبل أن يكمل سنته الخامسة. وغالبا ما تسجل أعلى معدلات وفيات الأطفال في الأسر الريفية والفقيرة حيث لا تكون الأمهات قد أكملن تعليمهن الأساسي. ويمكن تفادي جميع الأسباب الرئيسية لهذه الوفيات - وهي الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا والحصبة - عن طريق إدخال تحسينات فعالة من حيث التكلفة على الرعاية الصحية للمواليد والأمهات والخدمات الصحية الأساسية. فمن خلال استثمار صغير نسبيا، يمكننا الحد من وفيات الأطفال بنسبة كبيرة.

26 - أما حصيلة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض معدل الوفيات النفاسية)، فإنها هزيلة للغاية. ففي عام 2005، توفي أكثر من نصف مليون امرأة نتيجة مضاعفات متصلة بالحمل. وحدث 99 في المائة من هذه الوفيات في المناطق النامية، حيث تستأثر كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بنسبة 85 في المائة من مجموع الوفيات النفاسية. ولمعالجة هذا الوضع غير المقبول، يجب علينا أن نقود حملة منسقة تشارك فيها الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والجهات الخيرية والمجتمع المدني وعامة المواطنين. وهذا الأمر لا يحتمل تأخيرا.

27 - والمكاسب التي تحققت في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض، ولا سيما الأمراض المدارية المهملة، وعلاجها هي مكاسب مشجعة. وبفضل التحسينات التي شهدتها برامج الوقاية والتوسع في استخدام العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من 3 ملايين في عام 2001 إلى 2.7 مليون في عام 2007، ويبدو أيضا أن العدد المتوقع للوفيات الناجمة عن الإصابة بالإيدز آخذ في التراجع (2 مليون عام 2007).

28 - وبفضل زيادة الاهتمام والتنسيق والتمويل، فإن البلدان تعتمد الآن استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الملاريا. وتشير الدلائل إلى أن الزيادة السريعة في عمليات توزيع الناموسيات، إلى جانب التوسع الكبير في برامج الوقاية، قد مكّنا من تحسين سبل الحصول على خدمات التشخيص والعلاج، كما أن زيادة فعالية الأدوية

المضادة للملاريا مكّنت من خفض عدد حالات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها بنسبة كبيرة.

29 - ويرتكز النجاح في القضاء على مرض السل على الكشف المبكر عن الحالات الجديدة وعلى العلاج الفعال. ومن أجل بلوغ الغاية المتمثلة في خفض معدل الانتشار ومعدل الوفيات المسجلين في العالم عام 1990 إلى النصف بحلول عام 2015، سيتعين على المناطق التي لا تزال متأخرة عن الركب في كل من أفريقيا وبلدان رئيسية في آسيا، تحسين مستوى تشخيص السل النشط، سواء من حيث النطاق أو التوقيت، وزيادة نسبة العلاج الناجح.

30 - ويتطلب تحقيق الأهداف المحددة في مجال الاستدامة البيئية بحلول عام 2015 تضافر الجهود. والإنجاز الهائل المتمثل في خفض استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بنسبة 97 في المائة خلال السنوات العشرين التي أعقبت التصديق على بروتوكول مونتريال، إنما يبين ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون العالمي المتواصل وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في أطر السياسات الوطنية. ويجب أن نتحول بتركيزنا الآن إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتتيح الأزمة الاقتصادية الحالية فرصة لإجراء التغييرات اللازمة، وذلك بتشجيع نهج النمو الأخضر والتكنولوجيات النظيفة. ويجب علينا أيضا أن نحافظ على الغابات والحياة البرية. وينبغي أن ينتابنا القلق بصفة خاصة إزاء التقارير المتزايدة عن الأنواع المهددة بالانقراض في العالم النامي.

31 - ويجب علينا أيضا أن نتصدى لأزمة نقص المياه التي تحدق بالعالم. فأكثر من 1.2 بليون شخص يعيشون في ظروف تتسم بالندرة الفعلية للمياه. ويعيش شمال أفريقيا وغرب آسيا تحت ضغط شديد، كما هو الحال في بعض المناطق داخل بلدان كبرى، ولا سيما في آسيا. ويجب أن نشجع الممارسات والتكنولوجيات التي تهدف إلى الحد من ظاهرة الإسراف في استخدام المياه وزيادة نسبة المياه المعاد استعمالها، وأن نوظف الاستثمارات فيها.

32 - وقد وعد قادة مجموعة البلدان الثمانية، في اجتماع القمة المعقود في غلن إيغلز عام 2005، بزيادة التدفقات السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية العالمية بمقدار 50 بليون دولار (بمعدلات عام 2004) بحلول عام 2010، وزيادة قيمة المعونة المقدمة إلى أفريقيا، ضمن هذا الإطار المالي، إلى أكثر من الضعف، بزيادة التدفقات السنوية بمقدار 25 بليون دولار. وحتى اليوم، لم تتحول هذه التعهدات إلى واقع ملموس. إلا أن مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، اللتين اجتمعتا في وقت سابق من هذا العام، أعادتا تأكيد التزاماتهما السابقة بزيادة المعونة، بما في ذلك التزامات غلن إيغلز، وبمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون من الضروري توفير هذه الموارد وموارد إضافية أخرى إذا أراد قادة العالم تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان المنخفضة الدخل.

33 - ومن جانبنا، فإن منظومة الأمم المتحدة تقوم حاليا بوضع نهج شامل للتصدي للأزمات على نطاق المنظومة ككل، دعما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعتزم إنشاء نظام إنذار عالمي لتحديد الآثار والفئات المعرضة للخطر، وهو نظام سيمكن من تتبع أثر الأزمات العالمية على الفقراء والفئات السكانية الأكثر ضعفا. وسيكون من الأهمية البالغة اتخاذ تدابير ملموسة من هذا القبيل طوال المدة المتبقية من العام إذا ما أردنا التخفيف من أثر الأزمة الحالية ومواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

2 - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

34 - حققت أفريقيا، على مدار العقد الماضي، معدلات توسع ونمو اقتصادي هائلة، إذ بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 5.9 في المائة خلال الفترة 2004-2007. إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تعكس مسار هذه الاتجاهات.

35 - ووفقا لتقرير *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2009*، يُتوقع أن يشهد متوسط معدل النمو السنوي في أفريقيا تراجعا حادا من 6 في المائة خلال الفترة 2004-2008 إلى 0.9 في المائة فقط عام 2009. ومقابل هذا الانخفاض، ترتفع معدلات البطالة وعدم استقرار العمالة مع تأثر جميع الأنشطة الاقتصادية بانخفاض عائدات التصدير وتراجع إيرادات الحكومات. وفي غياب شبكات الضمان الاجتماعي الشامل، فإن ذلك سيؤثر بشدة على أسباب معيشة السكان، ويهدد بذلك إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

36 - وعلى مدار العام الماضي، تمكنت منظومة الأمم المتحدة من تعزيز دعمها لبرنامج تنمية أفريقيا بصفة عامة، وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصفة خاصة. ففي تموز/يوليه 2008، قام الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي يضم قادة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة مصرف التنمية الأفريقي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والأمم المتحدة، بمناسبة انعقاد القمة الحادية عشرة للاتحاد الأفريقي، بتقديم مجموعة شاملة من التوصيات حُددت تكاليفها بالكامل بشأن التدابير الأساسية التي يمكن للمنظومة الدولية أن تتخذها لدعم تسريع وتيرة تحقيق أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية. وتبذل المنظمة جهودا حثيثة لكفالة التمويل والتنفيذ لتلك التوصيات. وقد أحرزت أيضا تقدما مستمرا في تحسين الفعالية والاتساق في تنفيذ برامج الأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وموزامبيق، حيث يجري اعتماد برامج مشتركة نموذجية.

37 - إلا أنه خلال الفترة المتبقية من هذا العام، من المحتمل أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى توترات سياسية. وقد رأينا بالفعل أعمال شغب بسبب أزمة

الغذاء في العديد من البلدان الأفريقية، وكذلك عودة عمليات التغيير غير الدستوري للحكومات إلى الظهور على نحو مثير للقلق. وفي تشاد والصومال، تشتد حدة الأزمات الداخلية وتهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة.

38 - ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا على التصدي للأزمة. وينبغي لقادة العالم الوفاء بالالتزامات التي جددوا الإعراب عنها في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المعقود في أيلول/سبتمبر 2008، ومن خلال اعتماد الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية في قرار الجمعية العامة 1./63

39 - وكجزء من الهيكل المؤسسي المتنامي لأفريقيا في مجال السلام والأمن، فإن كلا من الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ونظام الإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي، والقوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي، وبرلمان البلدان الأفريقية، هي أدوات مهمة. وتعد العلاقة الاستراتيجية التي تشهد تطورا متواصلا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة في مجال حفظ السلام، من التطورات الإيجابية، وكذلك ما قرره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من توسيع نطاق نظره في المسائل المتصلة بالسلام والأمن ليشمل العنف ضد النساء والأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا.

باء - السلام والأمن

40 - إن النزاعات تتواصل للأسف وبلا هوادة في أنحاء عديدة من العالم، فيما تتصرف العناصر الفاعلة من الدول ومن غير الدول بقدر كبير من الاستخفاف بالمدنيين، حيث كثيرا ما تُستهدف النساء بجرائم شنيعة بصفة خاصة. وتسعى الأمم المتحدة بصورة حثيثة لتحقيق فرص إحلال السلام أينما أمكن. وعلى مدار العام الماضي، أحرزت الأمم المتحدة بالفعل بعض النجاح في تحسين حالة السكان الأكثر تضررا واحتياجا. وأضافت الأزمة الاقتصادية العالمية طبقة جديدة من التعقيد إلى عملنا بتنشيطها للاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في العديد من الأماكن.

1 - الدبلوماسية الوقائية ودعم عمليات السلام

41 - يتمثل أحد الأدوار الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مساعدة العناصر الوطنية الفاعلة على تسوية النزاعات في مرحلة مبكرة، وفي المساعدة على بناء القدرة الوطنية على كفالة استدامة السلام وحماية حقوق الإنسان. فمن دون تسويات سياسية، سيظل العالم فريسة للنزاعات المتأججة التي تفرض عبئا ثقيلا على أنظمة توصيل المساعدات الإنسانية وعلى عمليات حفظ السلام.

42 - وفي العام الماضي، اتسع نطاق مشاركة المنظمة في مجالي الدبلوماسية الوقائية ودعم عمليات السلام. فقُدِّم دعم لعمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر. وعقب الانتخابات في زمبابوي، بُذلت جهود دبلوماسية مكثفة في الإطار العام لوساطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجنوب أفريقيا. وطُلب من المنظمة أيضا أن تدعم العمليات السياسية في كينيا، وسيراليون، وغينيا – بيساو، والنيجر، والكاميرون، وغابون، وغينيا الاستوائية، ومدغشقر. وفي جميع تلك الحالات، قدمت المنظمة دعما سياسيا وتقنيا، وكثيرا ما كان ذلك بالتعاون مع شركاء مثل الاتحاد الأفريقي.

43 – وتواصل المنظمة دعم المفاوضات الشاملة في قبرص والحوار السياسي والمصالحة في العراق. وفي نيبال، قدمت المنظمة المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي غضون ذلك، عملت المنظمة في وسط آسيا عن كثب مع جميع بلدان المنطقة على تيسير تبني نُهُج مشتركة لمواجهة التحديات العابرة للحدود ومن بينها الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وإدارة الموارد الطبيعية.

44 – وتتواصل المساعي الحميدة للأمين العام في إطار الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي والتي كثفت مؤخرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن خلال أحداث، مثل الأزمة المسلحة الكبرى في غزة، وتوقف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المتفق عليها في إطار أنابوليس ومحدودية التقدم المحرز على طريق الوحدة الفلسطينية، تأكدت ضرورة استئناف المحادثات المباشرة بشأن الحل القائم على وجود دولتين والتوصل إلى سلام إقليمي شامل. وفي لبنان، يبذل الأمين العام مساعيه الحميدة للحفاظ على استمرار الهدوء النسبي الذي ساد في فترة ما بعد الانتخابات.

45 – وتتطلع المنظمة قدما إلى المزيد من العمل مع الدول الأعضاء من أجل الاستثمار في بناء القدرات في مجال مواجهة الأزمات بسرعة وفعالية، ودعم عمليات السلام بقدر أكبر من إمكانية التنبؤ والاحتراف المهني.

2 – حفظ السلام

46 – يواجه أفراد حفظ السلام اليوم تحديات غير مسبوقة في حجمها وتعقيدها ودرجة خطورتها. فمشاركتهم تشمل دعم الحوار السياسي بين الأطراف، ومساعدة الحكومات الوطنية على توسيع نطاق سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتقديم المشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن، ودعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية المدنيين. وتشكل حماية المدنيين على وجه الخصوص تحديا يواجه قدرة بعثات حفظ السلام التي توفدها المنظمة على تنفيذ الولايات المنوطة بها بقوة.

47 – وتضطلع إدارة عمليات حفظ السلام حاليا بإدارة 17 عملية منتشرة في خمس قارات، بمساندة من إدارة الدعم الميداني. وتضم تلك العمليات أكثر من 117 000 فرد تم نشرهم من العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وقد

زادت الميزانية لتبلغ حوالي 7.8 بلايين دولار سنويا، في الوقت الذي تواجه فيه الموارد المتاحة خطر التقلص.

48 - وعلى أرض الواقع، يواجه أفراد حفظ السلام كل أنواع البيئات التي تتراوح بين بيئات يستمر فيها شكل من أشكال النزاع، إلى بيئات بلغت درجة من الاستقرار الهش، وكذلك تلك التي تشهد عمليات سلام متينة وتسودها عمليات بناء السلام.

49 - وعلى مدار العام الماضي، ازداد وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودارفور. ففي تشاد، خَلَفَت في آذار/مارس بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنجاح القوة العسكرية التي نشرها الاتحاد الأوروبي. وفي دارفور، ازدادت أعمال النشر بما أتاح للبعثة الإعداد لوجودها بفعالية أكبر. ومع ذلك، لا تزال البعثة تعاني من نقص الموارد البالغة الأهمية لتنفيذ ولايتها بفعالية، بما في ذلك الطائرات العمودية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان دعمها لتسوية القضايا الأساسية المتعلقة باتفاق السلام الشامل الذي يبشر بتحسين احتمالات الاستقرار في المنطقة بأسرها.

50 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اندلع القتال مجددا في نهاية شهر آب/أغسطس 2008. ووافق مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر على طلب البعثة بنشر 000 3 فرد إضافي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بهدف زيادة مرونة البعثة وقدراتها على الرد من أجل تلبية ما ينشأ من احتياجات. وبينما يُتوقع أن يبدأ نشر بعض من تلك القدرات الإضافية بحلول تموز/يوليه 2009، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان سيتم نشر قدرات متخصصة أخرى.

51 - وتشكل البيئة الأمنية المتدهورة أيضا شاغلا رئيسيا لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان. وتركز جهود بعثة الأمم المتحدة على تنسيق جهود المساعدة الإنمائية المقدمة من المجتمع الدولي وتوفير الدعم للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك استعداداتها لانتخابات آب/أغسطس 2009.

52 - وفي الصومال، اتخذت المنظمة مجموعة من الخطوات الموزونة بدقة دعما لعملية السلام البالغة الهشاشة، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراريه 1863 (2009) و 1872 (2009). ويجري وضع خطط الاستعداد في حالة اتخاذ مجلس الأمن قرارا في المستقبل بنشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

53 - وشهد العام الماضي استقرارا نسبيا وقدرا من التقدم باتجاه خفض حدة التوترات في لبنان. وركزت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام جهودها على بناء الثقة والمساعدة في تأمين الاستقرار.

54 - وفي بوروندي، وتيمور - ليشتي، وسيراليون، وكوت ديفوار، وهايتي، يدعم أفراد حفظ السلام عمليات توطيد السلام، وتوسيع نطاق سيادة القانون، وبناء

القدرات الوطنية في مسائل المساواة بين الجنسين، وتهيئة بيئة مواتية لتنمية اقتصاد محلي مستدام.

55 - ورغم اختلاف وجهات النظر السياسية في مجلس الأمن إزاء الحالة في جورجيا وكوسوفو، فقد اضطلعت البعثتان بولايتيهما على مدار العام الماضي، تدعمهما جهود دبلوماسية متضافرة. وعقب اتفاق تم التوصل إليه في مجلس الأمن، بدأت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو التسليم التدريجي للمسؤولية التنفيذية في مجال سيادة القانون إلى الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2008. وانتهت البعثة في جورجيا في حزيران/يونيه من هذا العام بسبب انعدام توافق الآراء فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن تمديد الولاية.

56 - وعلى مدار العام الماضي، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التطور والتكيف. وتجري إصلاحات تنظيمية هامة من بينها: تجهيز قدرات شرطية دائمة في شعبة الشرطة مع تعزيزها، وزيادة القدرات في مكتب سيادة القانون والمؤسسات المعنية بالأمن وفي مكتب الشؤون العسكرية بإدارة عمليات حفظ السلام، وتطوير قدرات إدارة الدعم الميداني باعتبارها جهة توفير الخدمات. وبصرف النظر عن تلك الإصلاحات الحديثة، لا يزال يلزم إنجاز الكثير من العمل لكفالة قدرة الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات المتطورة.

57 - إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقف في مفترق طرق. فالمنظمة بحاجة إلى شراكة عالمية متجددة مع الدول الأعضاء وشركاء المنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل كفالة أن تكون طلبات إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مصحوبة باستراتيجيات سياسية نشطة ومساندة سياسية لتنفيذ الولايات، ودعم للنشر السريع، وموارد بشرية ورأسمالية موزونة بالقدر الكافي ومشكّلة على الوجه الأمثل. ويعد ذلك ضروريا إن كان للمنظمة أن تحقق نتائج تمكّن من بلوغ عالم أكثر أمنا.

3 - بناء السلام

58 - يؤكد التقرير المقدم مؤخرا عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (A/63/881-S/2009/304) على أن بناء السلام يعد عملية وطنية أولا وقبل كل شيء. ففي البلدان الخارجة من النزاعات، يتطلب البلد وشعبه احتياجات ضخمة. ومن أجل استغلال الفرص التي يتيحها انتهاء النزاع، فإن من الضروري كفالة استجابة العناصر الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية بصورة تتسم بحسن التوقيت وترتيب الأولويات وتتوفر لها الموارد الكافية.

59 - ويحدد التقرير عددا من المقترحات الملموسة التي تشمل تدابير لا تقتصر على مجرد تحسين استجابة المنظمة، بل وكذلك قدرتها على توفير القيادة للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا خلال هذه الفترة. وتحديدا، يبرز التقرير الحاجة إلى تقوية أفرقتنا القيادية في الميدان ودعمها، وتعزيز الاتساق الاستراتيجي في أبكر مراحل الاستجابة

الدولية، وتدعيم القدرات الوطنية من البداية، وتحسين قدرة المجتمع الدولي على توفير قدرات سريعة يمكن التنبؤ بها، ولا سيما في المجالات المتكررة ذات الأولوية، وتحسين سرعة التمويل في مرحلة ما بعد النزاع، ومرونته، ودرجة تحمله للمخاطر.

60 - إن الأدوار المتطورة للجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام ترتبط بشكل وثيق بهذه الخطة. فعلى مدى العام الماضي، واصلت الدول الأعضاء العاملة من خلال لجنة بناء السلام توفير الدعم للجهود التي تدفعها القوى الوطنية بهدف تحقيق السلام المستدام في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا - بيساو.

61 - وفي العام الماضي، قدم صندوق بناء السلام المساعدة التمويلية لعدد متزايد من البلدان الخارجة من النزاع. ففي نيسان/أبريل 2009، عندما بلغت ودائع الصندوق 309 ملايين دولار، كان الصندوق قد خصص بالفعل ما يزيد على 131 مليون دولار لاثني عشر بلدا في مشاريع يبلغ مجموعها 65 مشروعا. وتدعم هذه المشاريع مبادرات الحوار الوطني وتسوية النزاعات، وإصلاح قطاع الأمن والعدل، وتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم. وفي 17 حزيران/يونيه 2009، أقرت الجمعية العامة الاختصاصات المنقحة للصندوق التي تشمل الدروس المستفادة من الخبرات التنفيذية للصندوق على مدار العامين الماضيين.

62 - ورغم كل ذلك التقدم، فإن من الضروري بذل جهود إضافية من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه البلدان التي تتعافى من النزاع، ولسد الثغرات في استجابتنا المؤسسية لاحتياجات بناء السلام. ولاتخاذ إجراءات فعالة، سيكون من الضروري كفالة الاتساق فيما بين العناصر المؤثرة الرئيسية، الوطنية منها والإقليمية والدولية.

جيم - الشؤون الإنسانية

63 - واصلت الأمم المتحدة طوال عام 2008 بذل جهودها الرامية إلى تحسين وقت تقديم المساعدة الإنسانية وفعاليتها على الصعيد العالمي للتصدي للآثار المدمرة التي خلفتها عدة كوارث طبيعية واسعة النطاق وحالات النزاع المتفاقمة والأزمة الغذائية العالمية.

64 - وبالتعاون مع الحكومات وغيرها من الشركاء، دعمت الأمم المتحدة الاستجابة الإنسانية لحوالي 55 حالة طوارئ. وكان من بين الأزمات التي تطلبت تنسيق الجهود الأضرار الناجمة عن إعصار نرجس المداري في ميانمار، والنزاع في جورجيا، والأعاصير المتكررة في هايتي وكوبا، وتفشي الكوليرا في زمبابوي، والجفاف في إثيوبيا.

65 - وشهد عام 2008 أوجه تحسن كبيرة في المنظومة الإنسانية الدولية. ومبادئ ونهج مبادرة إصلاح الاستجابة الإنسانية للفترة 2005-2006، التي كانت ترمي

إلى كفالة استجابة إنسانية أكبر من حيث السرعة وإمكانية التنبؤ والمساءلة، تشكل الآن الطريقة الموحدة التي تدعم بها منظومة الأمم المتحدة الحكومات والسكان المتضررين. ويتسم هيكل المساعدة الإنسانية حاليا على الصعيد القطري بقدر أكبر من الوضوح، وهو يتألف من: منسق للشؤون الإنسانية؛ ووكالة رائدة التي تنتمي إلى مجموعة (قطاع) في كل مجال من المجالات الرئيسية للاستجابة الإنسانية؛ وفريق قطري شامل للشؤون الإنسانية يبلور التوجه الاستراتيجي العام للاستجابة الإنسانية. ونفذ نهج المجموعات القطاعية – الذي ينشئ شراكات قطاعية واضحة لسد فجوات الاستجابة الإنسانية وتعزيز فعاليتها – في 13 بلدا جديدا، منها 5 بلدان شهدت حالات طوارئ مفاجئة، مما يصل بمجموع عدد البلدان التي لديها منسقون للشؤون الإنسانية و/أو منسقون مقيمون يستخدمون نهج المجموعات القطاعية إلى 33 بلدا.

66 – وبتسجيل مستوى إنفاق يبلغ حوالي 12 بليون دولار على المساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي، اقترب عام 2008 من تحقيق رقم قياسي في تعبئة الموارد. وقد قدم نصف هذا التمويل العالمي للمساعدة الإنسانية إلى مشاريع تشملها النداءات الموحدة والنداءات العاجلة التي تنسقها الأمم المتحدة، وغطى حوالي 70 في المائة من احتياجات النداءات التي تبلغ 7 بلايين دولار. ومثل هذا زيادة نسبتها 40 في المائة من مجموع التمويل مقارنة بعام 2007.

67 – وبفضل تضافر الجهود في مجال التعبئة، جرى التبرع بمبلغ 453 مليون دولار للصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، وبمبلغ 406 ملايين دولار للصناديق المشتركة على الصعيد القطري، مما كفل تحسين تنسيق التمويل. وشكل هذا زيادة نسبتها 22 في المائة مقارنة بالموارد المجمعة التي تم الحصول عليها في عام 2007. وعملت المنظمة وشركاؤها أيضا بجد على تحسين العلاقات في الميدان، ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية، بهدف تحسين المساعدة المقدمة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

68 – وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه بعض أعمال المساعدة الإنسانية تزايد مشاكل إيصال هذه المساعدة، وزيادة انعدام أمن بيئات العمل، وتناقص احترام المبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في التعامل الإنساني والاستقلالية والنزاهة والحياد. وستزيد الأزمة المالية العالمية الحالية من حدة التحديات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية في حينها وإمكانية التنبؤ بها. وفي الجانب المتعلق بالسياسات، يجب تكثيف العمل فيما يتصل بمسائل مثل تقييم الاحتياجات وتحسين تقييم الأثر والانتقال من الإغاثة الطارئة.

69 – وأتى أيضا عام 2008 بتصورات جديدة لكيفية تشكيل العمل الإنساني في المستقبل. ووضعت التهديدات الناشئة مثل الأزمة الغذائية العالمية وتغير المناخ ضغوطا إضافية على المنظومة الإنسانية الدولية فبينت الكيفية التي يمكن بها لعوامل تخرج عن نطاق المسببات التقليدية للأزمات الإنسانية أن تولد شدة الضعف. غير

أن مدى إدراج هذه المسائل في الخطة العالمية ما زال غير كاف. وتذكر هذه التحديات الجديدة منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المساعدة الإنسانية ككل بالحاجة الملحة إلى التحلي بالمرونة والتكيف باستمرار مع الظروف المتغيرة.

دال – حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية والديمقراطية والحوكمة الرشيدة

70 - يبين التاريخ أن الأزمات الاقتصادية كثيرا ما توضح بجلاء اتجاهات غير سليمة في مجتمعاتنا وحياتنا السياسية، من قبيل المغالاة في الوطنية والعنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان وإلغاء سيادة القانون. ولهذا السبب وفي هذا الوقت، يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل جهودا خاصة لتعزيز احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز، ودعم زيادة تطوير سيادة القانون على الصعيد العالمي، وتبني منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، وتجديد تعهدها والتزامها بدعم الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وتشكل حماية هذه الحقوق محور رسالتنا المتمثلة في مساعدة من هم في أمس الحاجة وشرطا لا غنى عنه لاستدامة جهودنا في مجال تحقيق السلام والتنمية.

1 – حقوق الإنسان

71 - رغم التقدم الهائل المحرز في السنوات الأخيرة في ميدان حقوق الإنسان في وضع صكوك قانونية جديدة وتعزيز المؤسسات، ما زالت ترتكب يوميا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم. وكشف الاحتفال بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام الماضي عن حماس شعبي هائل للمُثل العليا المكرسة في الإعلان، ولكنه كان أيضا تذكيرا بالمسافة التي ما زال يتعين قطعها قبل أن يمكننا الإعلان عن حماية حقوق الجميع بالفعل.

72 - وقد تزامنت ذكرى الإعلان مع تزايد الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان في إعداد أوجه التصدي لطائفة من التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والأزمتان الغذائية والمالية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

73 - ويؤدي تزايد المشقة الاقتصادية، التي تزيدها الأزمة الاقتصادية العالمية تفاقما، إلى تصاعد كراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين في العديد من بلدان العالم. ومع ذلك، ساهمت أعمال الدعوة التي تقوم بها المنظمة في زيادة عدد الدول الأعضاء التي تصدّق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وأبرزت ما للهجرة من أبعاد متصلة بحقوق الإنسان.

74 - وجرى أيضا تناول التهميش وعدم التمكين والتمييز العنصري والتعصب في مؤتمر استعراض ديربان في نيسان/أبريل 2009. ورغم التوترات التي أحاطت بالمؤتمر، تضع الوثيقة الختامية أساسا للتصدي للتمييز العنصري على الصعيد العالمي، وتتناول بشكل بنّاء المسألة الخطيرة المتمثلة في التحريض على الكراهية العرقية

والدينية. وقامت اللجنة التي ترصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بزيادة تعزيز وتبسيط إجراءاتها للإنذار المبكر والتصرف العاجل من أجل التصدي للتهديدات الخطيرة والعاجلة المحدقة بالمجموعات العرقية والفئات الإثنية في مختلف مناطق العالم.

75 - ويولي الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان، والذي استُعرض في إطاره إلى يومنا هذا سجل حقوق الإنسان لثمانين بلدا، تركيزا إضافيا على التنفيذ الوطني بإنشاء آلية للاستعراض تشهد مشاركة واسعة النطاق. ويجري بالفعل تنفيذ طائفة من التوصيات التي اعتمدت خلال هذه العملية من جانب العديد من الدول بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الموجودة في الميدان. وهذه إنجازات مهمة، إلا أنه بوسع مجلس حقوق الإنسان أن يفعل المزيد، بل يجب عليه أن يفعل ذلك لمعالجة العديد من حالات حقوق الإنسان الخطيرة في جميع أرجاء العالم.

2 - سيادة القانون

76 - كانت السنة الماضية سنة تاريخية فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى محاربة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة، وبفضل تجديد التزام بعض الدول الأعضاء بسيادة القانون. إلا أن العشرات من ضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في العديد من البلدان لا زالوا في انتظار العدالة.

77 - وما زالت المنظمة تشكل المركز العالمي لتعزيز سيادة القانون. فأكثر من 40 كيانا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة يضطلع بأنشطة في أكثر من 110 بلدان. وهذه الأنشطة واسعة النطاق وتشمل ما يلي: الترويج للقواعد والمعايير وتنفيذها في معظم ميادين القانون الدولي، ودعم العدالة الانتقالية، وتعزيز مؤسسات الأمن والقضاء، وتوفير سيادة القانون في عمليات الوساطة (انظر A/63/64). وتضم المنظمة آليات قضائية مثل المحاكم المخصصة، وتدعم آليات المساءلة الأخرى. وشهدت هذه السنة بداية عمل المحكمة الخاصة للبنان. كما تساعد أنشطة المنظمة في مجال سيادة القانون في مواجهة التحديات العالمية مثل القرصنة الدولية؛ ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال، بتقديم الدعم لكينيا وغيرها من بلدان منطقة شرق أفريقيا في محاكمة المشتبه في ضلوعهم في القرصنة قبالة سواحل الصومال.

78 - وأصبحت الترتيبات الرامية إلى تحسين اتساق ونوعية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون تؤتي ثمارها. وسعيا إلى توفير التوجيه العام للسياسات، أصدر الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون مذكرات توجيهية بشأن نهج الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون،

والعدالة من أجل الطفل، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لعمليات وضع الدساتير.

79 - وقد أثمر حوار المنظمة مع الدول الأعضاء الذي يرمي إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من حيث المضي قدما بخطة سيادة القانون والإسهام في إيجاد توافق آراء ناشئ بشأن سياسات المساعدة والتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

3 - منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية

80 - يولي الأمين العام اهتماما جادا للغاية لمسؤولية منظومة الأمم المتحدة ككل في منع الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية. وعلى مدى العام الماضي، بذل المستشاران الخاصان للأمين العام المعنيان بهذه المسائل جهودا كبيرة لإحراز مزيد من التقدم نحو إنشاء نظام يمنع وقوع هذه الجرائم ويتصدى لها. وتقوم كلتا الولايتين على أساس ثلاثة ركائز للمسؤولية وهي: مسؤولية الدولة عن سكانها، وتقديم الدعم الدولي للدولة، واستجابة المجتمع الدولي في الوقت المناسب وبحزم، وفقا للميثاق، في حالة عجز الدول بشكل بيِّن عن حماية سكانها من الجرائم المذكورة.

81 - ووضع مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إطارا تحليليا للمساعدة في تحديد الحالات التي يمكن أن تسفر عن انتهاكات جماعية للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية، في حالة عدم معالجتها على وجه السرعة. ويقترح هذا الإطار المجالات التي يمكن أن تبذل فيها جهود استباقية من أجل الإنذار المبكر والمنع. وقد استعرضه خبراء من منظومة الأمم المتحدة. وباستخدام هذا الإطار، قام المكتب أيضا بتحليل حالات عدد من البلدان في أفريقيا وآسيا.

82 - ووضع المكتب نظاما لجمع المعلومات وأقام تعاونا مع شركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها. وزاد من بروزه عن طريق إنشاء موقع شبكي ووسائل أخرى، وذلك لأن التوعية أداة من الأدوات المتاحة لمنع الإبادة الجماعية. وأخيرا، عزز المستشار الخاص أنشطته في مجال الاتصال فيما يتعلق بالدول الأعضاء، ولا سيما مع أعضاء مجلس الأمن، بتقديم إحاطة إلى كل رئيس جديد وبعقد اجتماعات لتبادل المعلومات.

83 - ويتناول المستشار الخاص الذي يركز على مسؤولية الحماية الأبعاد المفاهيمية والمؤسسية والسياسية لتفعيل المبادئ الواردة في الفقرتين 138 و 139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (قرار الجمعية العامة 1/60). ويوجز التقرير المتعلق بتنفيذ مسؤولية الحماية (A/63/677) - الذي يعتمد على بحوث مستفيضة ومشاورات موسعة مع الدول الأعضاء وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وممثلي المنظمات غير الحكومية والخبراء المستقلين - استراتيجية تنفيذية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والتحريض

عليها، وللتصدي لها في الوقت المناسب وبحزم، وفقا للميثاق، عند حدوثها. وفي أواخر تموز/يوليه، أجرت الجمعية العامة حوارا حول تقرير الأمين العام استمر ثلاثة أيام، وأظهر تأييدا واسعا للاستراتيجية ذات الركائز الثلاثة التي طرحها الأمين العام للتصدي لمسؤولية الحماية، كما أظهر ضرورة مواصلة المشاورات والمداولات بشأن مختلف جوانبها.

84 - ولتحسين الإنذار المبكر والقدرة على التقييم، كما هو مطلوب في الفقرة 138 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، ينظر المستشاران الخاصان في الآليات المناسبة لعملية شاملة للتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء.

4 - الديمقراطية والحوكمة الرشيدة

85 - ويجري ترسيخ المبادئ الديمقراطية في مجمل النسيج المعياري للمنظمة، كما يجري باستمرار تعزيزها باعتماد القواعد والمعايير والقرارات الدولية على نحو تدريجي، وكذلك بالزيادة المستمرة في الأنشطة التنفيذية في مجال تعزيز الديمقراطية.

86 - وفي العام الماضي، قدمت المنظمة دعما متواصلا لحوالي 50 دولة عضوا في إجراء انتخابات حقيقية ودورية في مجموعة من سياقات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وشملت الأمثلة إجراء انتخابات متعددة الأحزاب في نيبال وسيراليون وزامبيا وبنغلاديش وهندوراس وملديف وغينيا - بيساو. وواصلت المنظمة جهودها الواسعة النطاق الرامية إلى المساعدة في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الحوكمة الرشيدة على الصعيد العالمي. وساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة والإدارة العامة.

87 - ويجري تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمة لدعم الديمقراطية على الصعيد العالمي عن طريق صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الذي يقدم المنح. وترمي مشاريع هذا الصندوق التي يستهدف تحديدا المنظمات غير الحكومية المحلية إلى تقوية صوت المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية. وإلى يومنا هذا، تلقى الصندوق أكثر من 90 مليون دولار من التبرعات، وقدم الدعم إلى 204 مشاريع في جميع أرجاء العالم في جولتين للتمويل.

الفصل الثالث

تأمين المنافع العالمية

88 - لقد تغير العالم. فروابط التجارة والاتصالات والهجرة تربطنا معا بصورة أوثق من أي وقت مضى. وفي نفس الوقت، فإننا نشهد ظهور مجموعة من التهديدات العالمية التي تشكل تحديا لمصائرنا جميعا. وكما أصبحت القضايا أكثر ترابطا، أصبحنا نحن كذلك.

89 - إن الأمم المتحدة تحظى بوضع مثالي للاضطلاع بدور القيادة العالمية الضرورية لمواجهة تلك التحديات الخاصة بالقرن الحادي والعشرين. فبصفتها المنظمة العالمية الوحيدة ذات الولاية الشاملة، فإن بإمكانها تحفيز كل أعضائها على العمل، وبمقدورها إقامة ما يلزم من شراكات مبتكرة بين أصحاب المصلحة من أجل التصدي للتحديات المدرجة في جدول الأعمال الدولي حاليا بأنواعها وأحجامها. وفضلا عن ذلك، فإن الدول الأعضاء في المنظمة تتوقع منها القيام بذلك. ولهذا السبب، أعلن الأمين العام في بداية ولايته أن تأمين المنافع العالمية سيكون من أحد أولوياته الرئيسية. وقد التزم بعهده العام الماضي بقيادته مبادرات سياسات رئيسية في مجالات تغير المناخ، والصحة العالمية، ومكافحة الإرهاب، ونزع السلاح، وعدم الانتشار.

ألف – تغير المناخ

90 - سيشهد عام 2009، وهو عام مواجهة تغير المناخ، اجتماع الحكومات في كوبنهاغن من أجل التفاوض على اتفاق عالمي جديد عن المناخ، ويحدونا الأمل في أن تتمكن من إبرامه في ذلك الاجتماع. فمن الضروري التوصل في كوبنهاغن إلى اتفاق قوي وسليم من الناحية العلمية من أجل التخفيف من الانبعاثات، ودعم إمكانية التكيف لدى البلدان الضعيفة، وتحفيز النمو الأخضر الذي تقل فيه انبعاثات الكربون والذي سيكون محركا لاقتصاد عالمي أكثر استدامة.

91 - ويصف الأمين العام تغير المناخ بأنه التحدي المصيري الذي يواجه جيلنا. فهو يؤثر على كل مجالات النشاط، من الطاقة والاقتصاد إلى الصحة والغذاء والتنمية والأمن. فما من قضية تظهر ضرورة التضامن العالمي أكثر من هذه القضية. وما من قضية أكثر جوهرية منها في تنشيط الاقتصاد العالمي وكفالة الازدهار المستدام. وما من قضية أكثر أهمية لبقاء النوع البشري. وفور تولي الأمين العام ولايته، سعى إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة ذلك التهديد العالمي المتزايد الخطورة. وهذا العام، ثمة حاجة عاجلة إلى قيام قيادات جميع البلدان، وعلى أرفع المستويات، بالعمل على حماية الكوكب، وإنقاذ الأرواح، وبناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة.

92 - إن الاجتماع المعني بتغير المناخ، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي في بوزنان، بولندا، قد شكّل معلما هاما على الطريق من بالي إلى كوبنهاغن. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبينما توجد محافل أخرى للمناقشات المتعلقة بالمناخ، فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي وحدها التي تحظى بشرعية عالمية تستند إلى مبدأ المشاركة شبه الشاملة. وستظل تيّسر المفاوضات فيما بين جميع الأطراف.

93 - ويلزم تسوية عناصر عدة من أجل التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن. وتشمل هذه العناصر حاليا الأهداف الطموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ من قبل البلدان الصناعية؛ وتدابير التخفيف من قبل البلدان النامية، أكثر مما تقوم به بالفعل؛ وزيادة

التمويل لأغراض التخفيف من الآثار والتكيف معها على السواء، بما في ذلك تقديم حوافز للحد من الانبعاثات من ناحيتي إزالة الغابات وتدهورها؛ ووضع ترتيبات عادلة على صعيدي المؤسسات وهياكل الإدارة؛ ووضع إطار للتكيف من أجل مساعدة البلدان الأكثر ضعفا في مواجهة آثار تغير المناخ.

94 - ومن أجل تعزيز احتمالات النجاح في كوبنهاغن، ينظم الأمين العام اجتماعا رفيع المستوى عن تغير المناخ يحضره كل رؤساء الدول والحكومات في مقر الأمم المتحدة يوم 22 أيلول/سبتمبر 2009. وسيكون الاجتماع الدولي الوحيد المعني بالمناخ، قبل كوبنهاغن، الذي يجمع كل قادة العالم، من كبريات الدول المصدرة للانبعاثات إلى أكثر الدول ضعفا.

95 - وفي سبيل المضي قدما، تلتزم منظومة الأمم المتحدة بمساعدة الحكومات على تنفيذ جميع الاتفاقات الحالية والمقبلة المتعلقة بتغير المناخ. ولتحقيق تلك الغاية، تواصل المنظمة الاستفادة من الاستجابات المتزايدة في الاتساق وحسن التنسيق من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تركز على التكيف، وبناء القدرات، والمعرفة في مجال المناخ، ومنع إزالة الغابات وتدهورها، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وهو ما ينسقه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

96 - وهناك العديد من أمثلة التعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك التعاون على الصعيد القطري، حيث تحقق المنظمة نتائج للأطراف الأشد احتياجا. وتدعم إحدى تلك المبادرات بلدان الغابات المطيرة من أجل الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، مع القيام في الوقت نفسه بحماية سبل كسب العيش في مجتمعات الشعوب الأصلية. وتساعد مبادرة أخرى البلدان النامية على تعزيز مشاركتها في إجراءات التخفيف التي تدفع بالتنمية المستدامة قدما من خلال آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو.

97 - وتدعم الشبكة المشتركة بين الوكالات للتكيف مع آثار تغير المناخ البلدان النامية بالمعلومات والتكنولوجيا اللازمة لتعزيز التدابير المحلية للمرونة في مواجهة آثار تغير المناخ. أما جهود الحد من أخطار الكوارث، وهي عنصر رئيسي آخر لسياسة التكيف، فتساعد على تهيئة مجتمعات أكثر أمنا، حاليا وفي الظروف المناخية الأشد قسوة في المستقبل.

98 - وأخيرا، فإن المبادرة العالمية للاقتصاد الأخضر التي أُطلقت العام الماضي توفر لمقرري السياسات والتحليلات الحسنة التوقيت اللازمة للمساعدة على تحويل الاقتصاد إلى اتجاه تقل فيه انبعاثات الكربون. وفي حال تنفيذها تنفيذا كاملا، ودعمها باتفاق طموح بشأن المناخ في كوبنهاغن، سيكون من الممكن إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش، ووضع العالم على مسار من النمو الأخضر يكون أكثر أمنا واستدامة.

99 – إن مكافحة تغير المناخ هي ضرورة أخلاقية وفرصة اقتصادية. ففي مواجهة التحدي المناخي، يمكننا أن نساعد على تحفيز الانتعاش الاقتصادي، وتحسين إمكانية الحصول على الطاقة وتحسين الأمن الغذائي للفقراء، وتعزيز جهودنا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا العام، يجب أن نتحد معا من أجل المساعدة على تحقيق الصالح العالمي المنشود: حماية الأرواح وحماية كوكبنا في نفس الوقت، لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

باء – الصحة العالمية

100 – لقد وضع الأمين العام النهوض بالصحة العالمية على قائمة الأولويات الرئيسية. ففي هذا العالم المترابط، تؤثر العلل والأمراض الموجودة في مكان ما من العالم على رفاه الناس في كل أرجائه، بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فتفشي إنفلونزا A (H1N1) يذكّرنا بأن الجغرافيا لم تعد تضمن الحصانة وأنه ليس بإمكاننا حماية أنفسنا إلا إذا تكاتفنا وتضافرت جهودنا. ويسري ذلك على الأوبئة الشاملة وعلى غيرها مما نواجهه حاليا من التحديات في مجال الصحة العالمية.

101 – وتعمل منظومة الأمم المتحدة على الاستعداد لاحتمالات تفشي أي وباء شامل ومواجهته. فعلى مدى الأعوام الماضية، شرعت المنظومة في التخطيط المسبق، وشجعت على كفالة الشفافية في تبادل المعلومات والاستخبارات الآنية بشأن حالة تفشي الأمراض، ودعت إلى الاستثمار في نظم قوية للصحة العامة، وسعت إلى إقامة شراكات متينة فيما بين القطاعات الخاص والعام والتطوعي. وقد أسفرت تلك التدابير عن تحسن هائل في قدرتنا على مواجهة ما يجد من حالات انتشار الأمراض وما يستجد منها.

102 – وفيما هو أبعد من تفشي الإنفلونزا، تنظر المنظمة إلى المشاكل الأكثر عمومية التي تكمن في توفير الرعاية الصحية على الصعيد العالمي. وترتبط تلك المشاكل بصفة وثيقة بالتقدم المحرز في مجال التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالعالم الأكثر صحة هو عالم أفضل وأكثر أمنا وعدلا.

103 – ومما يتسم بأهمية بالغة في هذا المسعى الحاجة إلى الاهتمام بصحة الأم، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه هدف لا يواكب في تقدمه ما تحقق في بقية تلك الأهداف. فصحة الأم تعتبر مؤشرا بالغ الأهمية لصحة أي دولة وازدهارها. فالمرأة تتمتع بأهمية محورية في بناء رأس المال الإنتاجي والاجتماعي، فهي توفر القوى العاملة وتوثق عُرى المجتمعات، وكثيرا ما تحمل على عاتقها مسؤولية رعاية الأسر الممتدة التي من غير ذلك تقع فريسة للفقر المدقع.

104 – وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدت المنظمة تقدما هاما في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، وعلاج تلك الأمراض. وثبتت فعالية الشراكات فيما بين أصحاب

المصلحة المتعددين، التي أُقيمت من أجل مواجهة تلك الأمراض. وربما يصبح القضاء على وفيات الملاريا، على سبيل المثال، واقعا قريب المنال.

105 - ويجب علينا مواصلة التصدي لطائفة من الأمراض التي تصيب في المقام الأول فقراء العالم في الجنوب والشمال على السواء، ولا سيما الأمراض المهملة بالمناطق المدارية. ويجب علينا أيضا أن نوجه اهتمامنا إلى الوقاية من الأمراض المزمنة وعلاجها، ولا سيما أمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري والسرطان، التي تعد أكبر مسببات الوفاة في العالم. ومن دون التركيز على تلك التهديدات التي تواجه الصحة، لن نتمكن من تحسين أسباب المعيشة ومواصلة إطالة أمد تمتع الإنسان بصحته.

106 - وفي الأزمة الاقتصادية الحالية، ربما كان هناك ميل ما لخفض الميزانيات المخصصة للصحة والحد من الخدمات المتاحة للفقراء. وسيكون ذلك خطأ أخلاقيا وذا أثر عكسي من الناحية الاقتصادية. فالاستثمار في الرعاية الصحية له آثار إيجابية هائلة على رفاه البلدان اقتصاديا واجتماعيا في الحاضر وبعد عقود في المستقبل.

107 - وقد جرى انتقاء العديد من تلك المواضيع وتفصيلها في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2009: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي. وتتطلع المنظمة قدما لمواصلة الحوار بهدف المساعدة على صقل الاستراتيجيات التي تستخدمها حاليا من أجل عالم يتمتع بصحة أفضل.

جيم - مكافحة الإرهاب

108 - تشكل مكافحة الإرهاب أحد التحديات العالمية التي يجب مواجهتها إن كان لنا أن نتمتع بمستقبل يسوده السلام والأمن والتنمية. وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2006 القرار 288/60، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها خطة ملموسة لمكافحة الإرهاب والظروف المؤدية إلى انتشاره، مع الحفاظ على ضرورات حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر 2008، جددت الجمعية العامة التزامها بالاستراتيجية. وهناك حاجة إلى بذل جهود جادة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي والشعبي من أجل كفالة استمرار تنفيذ الاستراتيجية بأسلوب شامل ومتكامل.

109 - وفي أيلول/سبتمبر 2008، حثت الدول الأعضاء الأمين العام على وضع الترتيبات اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وهي جهاز أُنشئ بهدف كفالة تنسيق جهود مكافحة الإرهاب واتساقها فيما بين مختلف الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 272/62). واستجابة لذلك الطلب، نقل الأمين العام قاعدة عمليات فرقة العمل إلى إدارة الشؤون السياسية. وسيعيَّن رئيس متفرغ جديد

لفرقة العمل، حيث سيواصل العمل بأسلوب منسق مع الدول الأعضاء والكيانات الأعضاء في فرقة العمل، بما فيها أجهزة مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

110 - وفي المساعدة على تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، حددت فرقة العمل مجالات عمل شاملة لقطاعات متعددة يمكن فيها الحصول على قيمة مضافة من التعاون فيما بين كيانات فرقة العمل. وهناك أفرقة عاملة ثمانية يدور عملها حول تلك القضايا الشاملة، وهي: (أ) المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب؛ (ب) تسوية النزاعات ومنع نشوبها؛ (ج) دعم ضحايا الإرهاب وإبراز معاناتهم؛ (د) منع الهجمات بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها؛ (هـ) التصدي لتمويل الإرهاب؛ (و) مواجهة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية؛ (ز) تعزيز حماية الأهداف المعرضة للخطر؛ (ح) حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وكانت أحدث إحاطة قدمتها فرقة العمل عن عملها للدول الأعضاء في آذار/مارس 2009.

111 - وفي إطار هذا العمل، عقد الأمين العام السنة الماضية ندوة دولية عن دعم ضحايا الإرهاب، جمعت ضحايا وخبراء وممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وأضفت الندوة طابعا إنسانيا على ضحايا الإرهاب ومثلت منتدى لتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الخطوات الملموسة لمساعدة الضحايا.

112 - وبينما تضطلع فرقة العمل وكيانات منظومة الأمم المتحدة بأدوارها، فإن الجانب الأكبر من تنفيذ الاستراتيجية يجب أن يُضطلع به على الصعد الوطنية والإقليمية والشعبية. وتتوقع المنظمة حين تنظر للمستقبل زيادة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الشراكات وتعزيزها بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني.

دال - نزع السلاح وعدم الانتشار

113 - ما زال العالم يواجه مخاطر ناجمة عن وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وانتشارها الجغرافي، واحتمال حيازة الجهات من غير الدول والإرهابيين لها. وعلاوة على ذلك، ورغم تحقيق بعض الإنجازات في ميدان الأسلحة التقليدية، ما زال تراكم الأسلحة التقليدية وانتشارها اللذين يتسببان في زعزعة الاستقرار يشكلان تهديدا أمنيا خطيرا.

114 - وهناك زخم متزايد مشجع نحو تحقيق هدف خلو العالم من الأسلحة النووية. وقد تجسد هذا الزخم في طائفة متنوعة من المبادرات التي لم تقتصر على المجتمع المدني، بل شملت الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء. وتبين هذه الجهود طريق الخروج من انقسامات وجمود الماضي نحو إجراء حوار وإحراز تقدم حقيقيين. وقد قوبل بالترحيب بشكل خاص التفاهم المشترك على اتفاق متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الذي انبثق عن المحادثات التي جرت في تموز/يوليه في موسكو بين الرئيس باراك أوباما والرئيس ديمتري ميدفيديف.

وسيتضمن الاتفاق الجديد القابل للتحقق والملزم قانونا تخفيضات كبيرة في عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية ونظم إيصالها.

115 - وهناك تحديات تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة. فقد أُعلن عن أن التجربة النووية الثانية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 25 أيار/مايو 2009 تشكل انتهاكا واضحا وخطيرا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع والمعايير التي وضعتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأبرز هذا الحدث الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

116 - وما زال هناك قلق إزاء البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى البحث عن حل سلمي للمسائل المعلقة. وتتحمل جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية تنفيذ تدابير كفيلة بإيجاد الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي.

117 - وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عرض الأمين العام بإيجاز خطته لنزع السلاح المتكونة من خمس نقاط. وشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على القيام بتخفيضات أخرى في ترساناتها النووية، وأبرز ضرورة أن تفضي الجهود الجديدة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأكد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يبدأ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة المواد الانشطارية دون شروط مسبقة. وفي أيار/مايو، تمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله، فأنهى بذلك حالة الجمود التي شلت تقريبا هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم المعنية بنزع السلاح لأكثر من عقد.

118 - واسترجعت عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزءا من التقدم الذي خسرته في عام 2005، وهناك توقعات بأن تستمر الدول الأطراف في الاعتماد على الزخم الإيجابي نحو عقد مؤتمر ناجح لاستعراض المعاهدة في عام 2010.

119 - وفي مجال الأسلحة التقليدية، ما زالت مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولوية من أولويات المنظمة. وتدعو المنظمة الدول الأعضاء إلى التفاوض واعتماد معاهدة ملزمة قانونا بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها على أساس من عدم التمييز والشفافية. وستواصل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توفير الخبرة والدعم الفعال لبناء قدرات الدول كل في منطقتها على مكافحة آفة العنف المسلح والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

120 - وحلت في آذار/مارس 2009 الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وكان التقدم المحرز حتى الآن مثيرا للانتباه من حيث وصم استخدام هذه الأسلحة وحظر نقلها، رغم أنه ما زال يتعين القيام بالكثير لتحقيق

هدف خلو العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وستواصل المنظمة دعم اتفاقية الذخائر العنقودية الجديدة – التي فتح باب توقيعها في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر 2008 – للتبكير ببدء نفاذها. كما تشجع على اختتام المفاوضات المتعلقة بالذخائر العنقودية في سياق الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة التقليدية باعتبارها تكمل وتعزز على نحو مشترك العملية المفضية إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.

121 – ومن المرجح أن يتيح العام المقبلة فرصة سانحة لإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلينا أن نتعاون على الحفاظ على فعالية معايير نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزها، كي يسود الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

الفصل الرابع

إنشاء أمم متحدة أقوى

122 - تعهد الأمين العام عندما تولى منصبه بأن يجعل الإصلاح أولوية من أولوياته الرئيسية. وإذا كان المراد هو نجاح الأمم المتحدة في مساعدة أشد الناس احتياجا والتصدي للتحديات العالمية عن طريق توفير المنافع العالمية، فعليها أن تعمل على تحسين وترشيد سير عمل المنظمة من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والكفاءة. وفي حين ترمي الإصلاحات الحالية إلى تحقيق أقصى استفادة من أداء المنظمة، فإن مشاركة الدول الأعضاء وتقديم دعمها بالكامل وبنشاط لازمان لتحقيق هذه التطلعات. ويجب على الدول الأعضاء أن توائم ما تقدمه من طلبات إلى المنظمة مع التقييم الواقعي وتوفير الموارد اللازمة بعد ذلك لبلوغ الأهداف المعلنة. وما زال ينتظرنا عمل كثير إذا أردنا إدخال التحسينات الضرورية على الهياكل والسياسات. فبدون هذه التحسينات لن نخضع للمساءلة التامة من بعضنا بعضا ومن مواطني العالم الذين نحن في خدمتهم.

ألف - الأمانة العامة والآلية الحكومية الدولية والاتساق على نطاق المنظومة والتعاون مع المنظمات الإقليمية

123 - لكي تعمل الأمم المتحدة بفعالية، يجب أن تعمل العناصر المكونة لها، أي الأمانة العامة والآلية الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، مع بعضها البعض بسلاسة. وعلى مدار العام الماضي، وبالتعاون مع الدول الأعضاء، ظلت المنظمة تعمل بجد من أجل تعزيز جوهرها وبناء النسيج الذي يربط بين أجزائها.

1 - الأمانة العامة

124 - إذا كان يُتوقع من الأمانة العامة أن تحقق نتائج من أجل أشد الناس احتياجا، فيجب أن يكون لديها إدارة عصرية وكفؤة ومرنة قادرة على دعم برامج يتزايد طابعها التنفيذي والميداني. وكجزء من الإصلاحات المقترحة، استهل الأمين العام مبادرة استراتيجية لتخطيط القوة العاملة ترمي إلى اجتذاب الكفاءات الجديدة وإتاحة قدر أكبر من فرص التنقل والتطوير الوظيفي للموظفين الحاليين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2008، وافقت الجمعية العامة على الاستعاضة عن الهيكل التعاقدي المرهق بإطار مبسط ومواءمة شروط الخدمة على نطاق الأمانة العامة (القرار 250/63) ويستحق قرار الجمعية العامة المتعلق بتعزيز الركيزة الإنمائية للأمانة العامة (القرار 260/63) الترحيب كثيرا بالنظر إلى القدرات التي يجري استغلالها بإفراط حاليا.

125 - إلا أن إصلاح الموارد البشرية وحدها غير كاف لكفالة تحقيق النتائج في الوقت المناسب وبفعالية. وينبغي تبسيط إجراءات عمل الأمانة العامة وترسيخها

بقوة في ثقافة تركز على العملاء. وتحقيقا لهذه الغاية، أذنت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2008 بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة المسمى ''أوموجا'' Umoga الذي سيعيد تصميم ودمج العمليات الإدارية الأساسية على صعيد الأمانة العامة وعمليات حفظ السلام. وسيعمل نموذج منقح لتقديم الخدمات يعتمد فيه على أفضل الممارسات المقبولة، على تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية، عن طريق تحسين الطريقة التي تدبر بها ماليتها ومشترياتها وسلسلة إمداداتها ولوجستياتها ودعمها المركزي وخدماتها المتصلة بالموارد البشرية. وفي نفس الوقت، نفذت المنظمة بالفعل عددا من الإصلاحات المتعلقة بالمشتريات، وكذلك برنامج ''لين سيكس سيغما'' (Lean Six Sigma) لبناء القدرات الذي سيدعم الإدارات في تنفيذ الإصلاحات الإدارية.

126 - وتطرح الأزمة الاقتصادية العالمية تحديا فريدا من نوعه هذا العام أمام ضمان التمويل اللازم للأمانة العامة للاضطلاع بولايتها. فقد أثرت الأزمة على مقترحات الميزانية لفترة السنتين 2010-2011 وجعلت إصلاح عملية الميزانية أولوية أشد إلحاحا. والمنظمة ملتزمة بتعزيز عملية الميزانية وتعتمد على دعم الدول الأعضاء لمساعدتها في كفالة أن تجرى مناقشة للميزانية في وقت أنسب، وأن تركز عملية صنع القرارات على الكيفية التي يمكن بها استغلال الموارد على أفضل وجه من أجل تحقيق النتائج.

127 - والأمين العام مصمم على تطوير ثقافة تركز على النتائج في كل مستوى من مستويات المنظمة، ابتداء من الإدارة العليا ووصولا إلى فرادى الموظفين. وفي هذا العام ولأول مرة، نُشر تقييم أداء كل مسؤول من كبار المسؤولين الإداريين في عام 2008 لبيان أن تحقيق النتائج المنشودة وتعزيز المساءلة والشفافية أمران محوريان لخطة إصلاح الإدارة التي تعتمدها المنظمة.

128 - وجرى أيضا تعزيز المساءلة عن طريق إدخال نظام جديد لإقامة العدل لمعالجة المنازعات والمسائل التأديبية الداخلية في الأمم المتحدة بطريقة أكثر كفاءة ومهنية. وستوفر محكمتان جديدتان، هما محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة، استعراضا قضائيا للحالات التي يتعذر فيها التوصل إلى تسوية غير رسمية.

129 - ويجري حاليا بالفعل تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني مقر المنظمة. وسيعمل هذا المشروع الممتد على مدى خمس سنوات على تحديث مرافقنا، وسيسفر عن تخفيض بنسبة 50 في المائة في استهلاك الطاقة مقارنة بالأوضاع الحالية. وسيهيئ بيئة عمل أفضل، ومن المتوقع أن يشجع على الابتكار وتحسين الأداء.

2 – الآلية الحكومية الدولية

130 – إذا كانت الأمانة العامة تؤدي دور القلب، فإن الهيئات التشريعية المختلفة والهيئات الأخرى التي تشكل الآلية الحكومية الدولية تؤدي دور الشرايين والأعصاب التي تنقل دم وطاقة الحياة إلى المنظمة. وفي العام الماضي، واجهت الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أنشطتهم المتنوعة الاعتيادية، تحديا إضافيا تمثل في التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

131 – وأدت الجمعية العامة دورا مهما في تشجيع الحوار وزيادة وعي الجمهور من خلال مناقشات مواضيعية تفاعلية بشأن الأزمة المالية وأثرها على التنمية، وعلى كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد ساعدت هذه المناقشات في إيجاد توافق آراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن الاستجابات على صعيد السياسات.

132 – وبهدف إتاحة مزيد من فرص التبادل المباشر للآراء بين الأمانة العامة والدول الأعضاء وتعزيز الشفافية والمساءلة، واصل الأمين العام العمل بالممارسة المستقرة المتمثلة في إحاطة الجمعية العامة دوريا بأحدث أنشطته.

133 – وفي كانون الأول/ديسمبر 2008، قررت الجمعية العامة عقد استعراضها الشامل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية كل أربع سنوات بدلا من كل ثلاث سنوات. وهذا تطور محمود لأنه سيمنح منظومة الأمم المتحدة مزيدا من الوقت للتركيز على تنفيذ التوصيات.

134 – وغلبت النزاعات فيما بين الدول والتهديدات الإرهابية والقرصنة والانتشار النووي على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي محاولة للتصدي لهذه التحديات المعقدة، اتبع مجلس الأمن بشكل متزايد نهجا متعدد الأبعاد يركز على الوقاية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بوصفها عناصر مترابطة ويكمل بعضها بعضا.

135 – وعلى مدار العام الماضي، عملت الأمانة العامة على تيسير عدد من بعثات مجلس الأمن، وتعاونت مع الدول الأعضاء على تحسين فعالية الهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء التابعة للمجلس، وساعدت في توجيه أعضاء المجلس المنتخبين حديثا. وكجزء من مبادرة ترمي إلى زيادة الشفافية وتبادل المعلومات، واصلت الأمانة العامة أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل التقنية، بما في ذلك نشر المعلومات الحيوية لتنفيذ الدول الأعضاء تدابير الجزاءات الإجبارية التي يفرضها مجلس الأمن، وذلك على نطاق أوسع وأيسر استخداما، وكذلك تقديم المعلومات عن برامج مجلس الأمن وأنشطته إلى الدول غير الأعضاء في المجلس.

136 – وتتابع المنظمة باهتمام الجهود التي يبذلها مجلس الأمن للتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولتبسيط أساليب عمل مجلس الأمن. والمنظمة على ثقة بأن مجلس الأمن سيعزز ما تحقق من مكتسبات وسيواصل السير قدما.

137 – وينظر الأمين العام إلى إصلاح مجلس الأمن كجزء من الجهود الجارية الرامية إلى جعل هذا الجهاز الذي لا غنى عنه، أوسع من حيث التمثيل وأكثر كفاءة من حيث الأداء. وهو يشجع كافة الدول الأعضاء على المحافظة على الزخم والدخول في عملية تفاوض مثمرة.

138 – وتقدر المنظمة مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدفع قدما بالتفكير المتعلق بالأزمة العالمية والاقتصادية وتمويل التنمية. فقد أسفر الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن نواتج مهمة لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في حزيران/يونيه 2009.

139 – وقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا دعما مهما لخطة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى تنظيم مناسبة خاصة عن ''الأعمال الخيرية وخطة الصحة العالمية''، شجع المجلس عقد خمسة اجتماعات إقليمية تقودها البلدان بشأن استراتيجيات تمويل الرعاية الصحية، وتعزيز التثقيف الصحي، والتصدي للأمراض غير المعدية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشجيع استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة. وساهمت هذه الاجتماعات في إعداد الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2009 المتعلق بموضوع ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي''.

3 – الاتساق على نطاق المنظومة

140 – إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي أجري عام 2007، وقرار الجمعية العامة 277/62، والمشاورات غير الرسمية الجارية مع الدول الأعضاء بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، لا تزال هي الأدوات التي نسترشد بها في جهودنا الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر اتساقا وكفاءة وفعالية على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية.

141 – ويوجه التقدمَ المحرز حتى الآن في البلدان التي تُنَفذ فيها مبادرة ''وحدة الأداء'' على سبيل التجربة نهجٌ ينطلق من القاعدة تتولى الحكومات الوطنية زمام أموره. وتشهد البلدان التي تُنفذ فيها المبادرة المذكورة على سبيل التجربة سيطرةً حكومية أكبر على المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ ومواءمةً أوثق لمبادرات الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية نظرا لزيادة اتساق وتبسيط البرمجة القطرية الموحدة وأطر الميزنة المشتركة؛ وتحقُّقَ مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة علاوة على وفورات في التكاليف بفضل زيادة ترشيد ومواءمة ممارسات تسيير العمل؛ وتحسُن إمكانية الاستفادة من خبرات الوكالات غير المقيمة في مجال وضع المعايير وفي الميدانين الفني والتقني؛ وتمتع قيادات أفرقة الأمم المتحدة القطري/نظام المنسق المقيم بالصلاحيات اللازمة لأداء وظائفها. ويبدو واضحا أن

تجربة تلك البلدان تعد إنجازا هاما في سياق الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها.

142 - ويقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى البلدان دعما أكثر تنسيقا، وذلك من خلال دعائمه الثلاث التي تركز على اتساق السياسات، وإدارة ممارسات تسيير العمل ومواءمتها، وتوفير الإرشاد والأدوات على الصعيد التشغيلي. وقد أثرى عمل الرئيسَين المشارِكَين لعملية المتابعة التشاورية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الحوار الحكومي الدولي المتعلق بالتمويل، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وهذه الجهود المبذولة على صعيد أسرة الأمم المتحدة ومن خلال العملية الحكومية الدولية تمدنا بالأسس التي تمكن المنظمة من العمل بمزيد من الفعالية لتلبية الاحتياجات الإنمائية المعقدة للدول الأعضاء.

4 - التعاون مع المنظمات الإقليمية

143 - أبرزت تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الحالية أهمية إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية وحشد الموارد المشتركة، وسلطت الضوء على الفرص السانحة في هذا المجال.

144 - ويعد تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي ضمن إطار البرنامج العشري لبناء القدرات أمرا يتسم بالأولوية القصوى. ومن شأن التوصيات الواردة في تقرير برودي (S/2008/813، المرفق) بشأن السبل العملية لدعم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي المأذون بها من الأمم المتحدة أن تسهم في الجهود المبذولة للتصدي لتحديات السلام والأمن في القارة. كما أن المشاورات بين مكاتب إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة والاتحاد الأفريقي والتعاون القائم مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض بناء القدرات في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات توفر فرصا ممتازة لتنسيق وتعزيز جهودنا المشتركة لصنع السلام ثم بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

145 - وسمح الحوار بين المكاتب الذي جرى في العام الماضي بين الأمم المتحدة وكل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية بتبادلٍ قيّم للمعلومات، وهو يضع الأساس لتعاون أكثر عمقا.

146 - وفي آسيا، تعمل المنظمة بصورة وثيقة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد زاد التنسيق وتبادل المعلومات مع الكمنولث ومنتدى جزر المحيط الهادئ بما يتناسب مع أنشطتنا المتعلقة بفيجي في عام 2008 وأوائل عام 2009.

147 - واستمرت المنظمة في توطيد صلات التعاون بينها وبين الاتحاد الأوروبي. وشمل ذلك إجراء حوار سنوي بين المكاتب ومناقشات جارية عن بناء القدرات في مجالي الوساطة وإصلاح القطاع الأمني. وقد واصلنا تعاوننا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسبل منها الاجتماع المعقود سنويا لتناول مسائل منع نشوب النزاعات.

148 – وتشير هذه الأمثلة إلى استمرار توطيد التعاون والشراكة بيننا وبين الهيئات الإقليمية، وذلك فيما يتعلق بطائفة عريضة من الأنشطة. والمنظمة تتطلع إلى مواصلة هذا التعاون.

باء – الدوائر الجماهيرية العالمية

149 – إن التوسع في شراكاتنا مع المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية أمر يتسم بأهمية قصوى إذا أُريد للمنظمة أن تبلغ قمة الابتكار فيما يتصل بالسياسات والعمليات على السواء. ويسرني الإفادة بأن العام الماضي شهد عددا من المبادرات الهامة ساعدت على توطيد تعاون المنظمة مع هذه الدوائر الجماهيرية العالمية الهامة.

1 – تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني

150 – تجلى التعاون بين المجتمع المدني والأمم المتحدة في التحضيرات السابقة لإجراء مناقشة بشأن التمويل لأغراض التنمية في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. فقد شارك أكثر من 250 منظمة وشبكة من منظمات وشبكات المجتمع المدني في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة بقطر. واعتمد المؤتمر إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي يشدد على دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ نتائج المؤتمر، ويعيد تأكيد الحاجة إلى المشاركة المستمرة لتلك المنظمات في عملية المتابعة.

151 – وتعمل المنظمة مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة لكي تصل إلى الملايين من المشاهدين والمستمعين في جميع أنحاء العالم، وتقدم المعلومات إلى الرأي العام العالمي والمنظمات العامة وجماعات المجتمع المدني، وتخاطب هذه الفئات جميعا، بغية المساهمة في تشكيل المواقف العامة وتوسيع نطاق التأييد الذي تلقاه تعددية الأطراف. وفي الحملة التي نظمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في بروكسل باسم ''اعرف حقوقك 2008''، سُلط الضوء على 425 مشروعا يتعلق بحقوق الإنسان من 55 بلدا في جميع القارات. وفي عام 2008، شارك في الحملة التي أطلقتها الأمم المتحدة تحت عنوان ''انهض واعمل على مكافحة الفقر'' ما يزيد على 116 مليون شخص من جميع أنحاء العالم مقارنة بـ 43 مليونا في عام 2007. وتتسم مظاهر التضامن هذه بأهمية خاصة بالنسبة للجمهور من الشباب حيث أن هؤلاء يمكن أن يساعدوا على ترجيح كفة الميزان عند إنشاء حركة عالمية.

152 – وأطلقت المنظمة هذا العام مبادرة جديدة لإشراك المجتمع المدني تحت اسم *الأثر الأكاديمي*، وهي مبادرة تسعى إلى توثيق الصلات بين الأمم المتحدة ومؤسسات التعليم العالي في تخصصات شتى من التكنولوجيا والطب إلى التعليم والفنون الجميلة.

2 – التفاعل مع أوساط قطاع الأعمال

153 – في العام الماضي، بُذلت على الصعيدين المؤسسي والتشغيلي جهود ملحوظة من أجل تعزيز التفاعل مع أوساط قطاع الأعمال، وذلك رغم اضطراب المناخ الاقتصادي العالمي. فقد استضافت الأمم المتحدة للمرة الأولى منتدى للقطاع الخاص عُقد بالتزامن مع المناقشة السنوية للجمعية العامة. وفي المنتدى، قدمت قيادات قطاع الأعمال مساهمات هامة في المناقشات الحكومية الدولية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتوافر الغذاء على نحو مستدام. واتخاذ قرار بعقد هذا المنتدى على أساس سنوي، مع تركيز جلسته المقبلة على مسألة تغير المناخ، هو علامة لمرحلة جديدة على طريق التعاون.

154 – وعلى الصعيد التشغيلي، كان هناك تطور مستمر في قدرة المنظمة على العمل مع قطاع الأعمال. وبإطلاق موقع شبكي جديد للأمم المتحدة وقطاع الأعمال في شهر أيلول/سبتمبر، سيتوافر محفل مُحسن بشكل ملحوظ للمشاركة الاستباقية. إضافة إلى ذلك، فإن أوساط قطاع الأعمال تعمل على تعزيز قضايا أساسية من خلال الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يعد أوسع المبادرات العالمية للشركات، حيث يضم 500 6 مشارك في أكثر من 130 بلدا.

الفصل الخامس

خاتمة

155 – كان من الواضح على مدى العامين ونصف العام الماضيين أن المنظمة والدول الأعضاء بصدد إحداث تغيير في البنية والسياسات يتسم بأهمية حاسمة في تحديد طبيعة تعددية الأطراف في هذا القرن الجديد. وقد أخذ دور الأمم المتحدة في هذا الإطار الجديد يتبلور تدريجيا.

156 – وبدأت الأمم المتحدة تظهر على الساحة كشريك رئيسي في التعامل مع العواقب المترتبة على الأزمة الاقتصادية، عن طريق تحديد السكان الأشد فقرا وضعفا وتوفير الحماية لهم ومناصرة حقوقهم. وتبدي المنظمة أيضا استعدادا للتصدي لأشد المسائل صعوبة التي تتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية وحفظ السلام في أكثر المناطق مشقة. وللاستجابة للمطالب المتزايدة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعكف المنظمة على بناء قدراتها في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات ودعم بناء السلام. أما في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإنها تعمل على تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية وتعزيز قدراتها على صعيد المنظومة.

157 – ومن أجل التصدي للتهديدات العالمية الناشئة التي تميز البيئة الجديدة، تعمل المنظمة على التكيف حتى تكفل لنفسها القدرة على الإنجاز فيما يتصل بمجموعة من الغايات العالمية الحيوية. وقد نجحت في غضون عامين في تحويل مسألة تغير المناخ إلى مسألة تحظى باهتمام قادة العالم. وساعدت المنظمة على إحياء المفاوضات باعتماد خريطة طريق بالي، وتتخذ خطوات هامة لضمان التوصل في

كوبنهاغن إلى اتفاق طموح يتسق مع ما توصل إليه العلم من حقائق. كما أن استجابة الأمم المتحدة المنسقة لتفشي فيروس الإنفلونزا (H1N1) A هي دليل على التقدم الذي أحرز على مدى السنوات السابقة لتحسين الاستجابة للتحديات العالمية في مجال الصحة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي مجال مكافحة الإرهاب، نجحت المنظمة في تحقيق توافق تام للآراء بشأن استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب وكانت القوة المحفزة لتنفيذها.

158 – ولمواجهة هذه التحديات التي تتزايد أعباؤها ودرجة تعقدها، شرعت المنظمة مع الدول الأعضاء في اتخاذ خطوات هامة لتعزيز إمكانية مساءلة أجهزتها وزيادة كفاءتها وفعاليتها. وسوف تستمر المنظمة في العمل استنادا إلى التحسينات التي أجرتها حتى تتمكن في نطاق الموارد المحدودة من زيادة الإنجاز فيما يتعلق بالولايات الموكلة إليها.

159 – إن الأجيال المقبلة، إذا ما عادت بذاكرتها إلى عام 2009، ستتذكره على الأرجح كعام محوري حمل نُذُر انتهاء عقود عدة من التفاؤل والارتياح المفرط على الصعيد العالمي، وبزوغ عهد جديد يتسم بالرصانة والواقعية في تناول الشؤون الوطنية والدولية. عام جمع بين الثقة في تحقيق الرخاء العالمي وإحراز تقدم على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبين القناعة بوحدة الهدف. ستتذكر هذه الأجيال الأزمات المتعددة والتحديات المعقدة التي اكتنفت هذا العام، وكيفية تصدي المجتمع العالمي لها. دعونا نأمل أن ترى هذه الأجيال في هذا العام كذلك منعطفا تاريخيا شهد اتخاذ الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم قرارا واعيا بتعزيز مجتمعنا الدولي والاتحاد من أجل معالجة مشاكل العالم عن طريق العمل الحاسم. دعونا نعمل معا لكي نجعل من عام 2009 العام الذي أعدنا فيه تشكيل العالم، إذ نحيي فيه شعلة الأمل والتضامن ونجدد دعائم الأمن والسلام الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

المرفق

الأهداف الإنمائية للألفية، الغايات والمؤشرات، عام 2009:

الجداول الإحصائية

الهدف 1

القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية 1 – ألف

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين عامي 1990 و 2015

المؤشر 1-1

السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية) (أ)(ب)

(النسبة المئوية)

2005	*1999*	*1990*	
26,6	32,9	45,5	المناطق النامية
2,6	4,4	4,5	شمال أفريقيا
50,7	58,2	57,4	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
8,2	10,9	11,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
25,8	25,4	28,8	منطقة البحر الكاريبي
7,4	10,2	10,5	أمريكا اللاتينية
15,9	35,6	60,1	شرق آسيا
38,6	42,2	49,5	جنوب آسيا
30,7	35,3	44,6	جنوب شرق آسيا باستثناء الهند
18,9	35,3	39,2	جنوب شرق آسيا
5,8	4,1	2,2	غرب آسيا
-	-	-	أوقيانوسيا
5,3	7,8	2,7	رابطة الدول المستقلة
19,2	22,3	6,3	رابطة الدول المستقلة، آسيا
0,3	3,0	1,6	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
0,5	1,9	0,1	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
53,4	60,4	63,3	أقل البلدان نموا
42,8	50,7	49,1	البلدان النامية غير الساحلية

2005	1999	1990	
27,5	27,7	32,4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل طبقا لتعريف البنك الدولي.

(ب) بحسب تقديرات البنك الدولي، نيسان/أبريل 2009.

المؤشر 1-2

نسبة فجوة الفقر[أ][ب]

(النسبة المئوية)

2005	1999	1990	
8,0	11,6	15,6	المناطق النامية
0,5	0,8	0,8	شمال أفريقيا
20,6	25,7	26,2	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2,8	3,8	3,9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
12,8	12,7	13,4	منطقة البحر الكاريبي
2,3	3,4	3,5	أمريكا اللاتينية
4,0	11,1	20,7	شرق آسيا
9,8	11,2	14,5	جنوب آسيا
8,1	9,9	14,2	جنوب شرق آسيا باستثناء الهند
4,2	9,6	11,1	جنوب شرق آسيا
1,5	1,0	0,6	غرب آسيا
-	-	-	أوقيانوسيا
1,5	2,5	0,9	رابطة الدول المستقلة
5,4	7,5	2,1	رابطة الدول المستقلة، آسيا
0,1	0,8	0,5	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
0,2	0,5	صفر	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
19,9	24,7	27,5	أقل البلدان نموا
15,5	20,2	21,9	البلدان النامية غير الساحلية
11,9	12,3	14,4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) تقيس نسبة فجوة الفقر مدى شدة الفقر. ويتم الحصول عليها بضرب نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر (1.25 دولار في اليوم) في الفرق بين خط الفقر ومتوسط دخل السكان الذين يعيشون دون خط الفقر.

(ب) تستثنى من ذلك الاقتصادات المرتفعة الدخل، طبقا لتعريف البنك الدولي.

المؤشر 1-3

حصة الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك القومي

(*النسبة المئوية*)

	2005[أ]
شمال أفريقيا	6.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2.9
شرق آسيا	4.3
جنوب آسيا	7.4
جنوب شرق آسيا	5.7
غرب آسيا	6.2
رابطة الدول المستقلة	7.0
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	8.2

(أ) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل طبقا لتعريف البنك الدولي.

الغاية 1 – باء
توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

المؤشر 1-4

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(أ) المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(النسبة المئوية)

1998	*2008*
العالم	1,0	2,1
المناطق النامية	0,7	4,5
شمال أفريقيا	1,9	3,1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,7-	2,3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,3-	2,9
شرق آسيا	3,4	7,5
جنوب آسيا	3,4	4,3
جنوب شرق آسيا	8,6-	3,2
غرب آسيا	0,4-	2,2
أوقيانوسيا	5,5-	3,4
رابطة الدول المستقلة	2,7-	5,7
رابطة الدول المستقلة، آسيا	0,5	4,5
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	2,7-	6,1
المناطق المتقدمة النمو	1,7	1,6
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	0,5	7,1
أقل البلدان نموا	1,0	3,7
البلدان النامية غير الساحلية	1,1-	3,4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	2,1-	0,8

(ب) الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(بدولارات الولايات المتحدة بقيمتها في عام 2005 (تعادل القوة الشرائية))

1998		*2008*
17 203	العالم	21 449
7 597	المناطق النامية	11 201
16 546	شمال أفريقيا	18 977
4 252	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	5 258
20 063	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	21 659
5 307	شرق آسيا	11 097
4 873	جنوب آسيا	7 427
6 835	جنوب شرق آسيا	9 336
34 676	غرب آسيا	43 021
5 645	أوقيانوسيا	5 434
12 547	رابطة الدول المستقلة	22 191
6 354	رابطة الدول المستقلة، آسيا	11 897
14 264	رابطة الدول المستقلة، أوروبا	25 563
60 181	المناطق المتقدمة النمو	71 301
14 267	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	24 971
2 065	أقل البلدان نموا	2 910
3 438	البلدان النامية غير الساحلية	4 973
18 320	الدول الجزرية الصغيرة النامية	23 528

المؤشر 1-5

نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

1991		*2000*	*2008*
62,5	العالم	61,6	61,1
64,6	المناطق النامية	63,3	62,5
42,7	شمال أفريقيا	42,3	45,1
64,4	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	64,0	64,3
55,0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	58,5	61,3
74,8	شرق آسيا	73,7	71,3
60,1	شرق آسيا باستثناء الصين	59,1	60,2
58,8	جنوب آسيا	56,5	55,9

2008	2000	1991	
57,5	55,9	58,2	جنوب آسيا باستثناء الهند
65,8	66,5	67,8	جنوب شرق آسيا
44,5	46,2	48,3	غرب آسيا
68,3	68,3	67,7	أوقيانوسيا
57,7	53,8	58,0	رابطة الدول المستقلة
58,4	55,6	57,1	رابطة الدول المستقلة، آسيا
57,5	53,3	58,3	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
56,1	56,6	56,5	المناطق المتقدمة النمو
47,9	51,7	52,4	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
69,1	69,2	70,7	أقل البلدان نموا
67,8	65,8	65,9	البلدان النامية غير الساحلية
57,3	56,1	53,5	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(ب) الرجال والنساء والشباب، 2008

(النسبة المئوية)

الشباب	النساء	الرجال	
44,4	49,3	73,0	العالم
45,1	49,2	75,5	المناطق النامية
26,1	22,7	67,9	شمال أفريقيا
48,6	55,2	73,8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
45,2	48,3	74,9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
53,5	67,0	75,5	شرق آسيا
32,6	50,8	70,0	شرق آسيا باستثناء الصين
41,1	33,3	77,3	جنوب آسيا
46,2	35,9	78,4	جنوب آسيا باستثناء الهند
45,9	53,6	78,2	جنوب شرق آسيا
26,9	20,8	66,5	غرب آسيا
53,1	63,9	72,8	أوقيانوسيا
34,6	52,7	63,6	رابطة الدول المستقلة
37,4	53,1	64,2	رابطة الدول المستقلة، آسيا
33,1	52,6	63,4	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
42,9	48,9	63,6	المناطق المتقدمة النمو
25,3	41,6	54,7	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
57,1	58,8	79,6	أقل البلدان نموا
54,9	60,2	75,7	البلدان النامية غير الساحلية
40,7	45,3	69,7	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشر 1-6

نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية)

2008	*2000*	*1991*	
18,0	31,4	43,3	العالم
22,2	39,5	56,3	المناطق النامية
2,3	5,7	6,8	شمال أفريقيا
57,0	63,6	63,5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
6,4	12,3	12,7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
9,3	35,8	69,5	شرق آسيا
1,3	2,9	4,7	شرق آسيا باستثناء الصين
34,0	52,6	62,0	جنوب آسيا
30,8	45,5	53,9	جنوب آسيا باستثناء الهند
15,2	33,1	45,6	جنوب شرق آسيا
9,3	9,6	8,6	غرب آسيا
33,5	40,3	49,1	أوقيانوسيا
4,8	7,5	4,5	رابطة الدول المستقلة
19,2	25,7	15,8	رابطة الدول المستقلة، آسيا
0,1	2,2	1,7	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
0,2	0,3	0,4	المناطق المتقدمة النمو
9,8	16,9	23,0	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
50,3	59,8	59,4	أقل البلدان نموا
44,7	55,6	56,0	البلدان النامية غير الساحلية
18,5	18,6	16,7	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشر 1-7

نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين

(أ) **الرجال والنساء**

(النسبة المئوية)

2008	*2000*	*1991*	
49,3	52,5	55,1	العالم
59,2	63,7	69,0	المناطق النامية
31,5	32,2	34,4	شمال أفريقيا
75,2	78,7	81,0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

2008	2000	1991	
31,9	32,4	35,4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
52,9	59,8	69,6	شرق آسيا
30,8	35,7	36,5	شرق آسيا باستثناء الصين
74,9	79,3	80,1	جنوب آسيا
67,7	71,0	72,6	جنوب آسيا باستثناء الهند
60,6	65,0	69,0	جنوب شرق آسيا
28,1	33,3	43,5	غرب آسيا
75,9	67,9	70,8	أوقيانوسيا
12,5	16,1	6,9	رابطة الدول المستقلة
29,5	39,1	21,4	رابطة الدول المستقلة، آسيا
6,9	9,4	3,2	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
9,9	11,2	12,2	المناطق المتقدمة النمو
22,0	30,6	20,1	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
81,2	84,8	87,3	أقل البلدان نموا
71,0	74,7	69,6	البلدان النامية غير الساحلية
39,3	36,8	36,9	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(ب) الرجال

(النسبة المئوية)

2008	2000	1991	
47,9	50,8	52,5	العالم
56,2	60,4	64,4	المناطق النامية
27,7	28,9	31,9	شمال أفريقيا
69,5	73,4	76,6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
32,0	33,4	35,4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
48,4	55,1	63,4	شرق آسيا
29,2	32,8	33,0	شرق آسيا باستثناء الصين
71,7	76,0	76,3	جنوب آسيا
63,9	66,9	68,4	جنوب آسيا باستثناء الهند
57,7	61,3	64,6	جنوب شرق آسيا
25,6	29,2	37,5	غرب آسيا
69,4	62,7	66,0	أوقيانوسيا
12,8	15,7	7,1	رابطة الدول المستقلة
28,7	37,0	19,8	رابطة الدول المستقلة، آسيا
7,4	9,4	3,7	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
11,2	11,8	12,1	المناطق المتقدمة النمو

2008	2000	1991	
22,5	29,4	17,5	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
77,3	80,5	83,5	أقل البلدان نموا
67,2	71,5	66,9	البلدان النامية غير الساحلية
40,7	37,9	36,4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) النساء

(النسبة المئوية)

2008	2000	1991	
51,3	55,0	59,1	العالم
63,9	69,0	76,7	المناطق النامية
42,7	43,0	43,8	شمال أفريقيا
82,6	85,8	87,0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
31,6	30,5	35,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
58,2	65,5	77,3	شرق آسيا
32,9	39,8	41,8	شرق آسيا باستثناء الصين
82,7	87,8	89,7	جنوب آسيا
76,3	81,2	83,2	جنوب آسيا باستثناء الهند
64,8	70,1	75,2	جنوب شرق آسيا
37,0	47,7	63,5	غرب آسيا
83,4	74,1	76,9	أوقيانوسيا
12,2	16,5	6,6	رابطة الدول المستقلة
30,4	41,5	23,3	رابطة الدول المستقلة، آسيا
6,5	9,5	2,6	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
8,4	10,5	12,4	المناطق المتقدمة النمو
21,4	32,1	23,3	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
86,5	90,9	92,6	أقل البلدان نموا
75,6	78,7	73,0	البلدان النامية غير الساحلية
37,2	35,0	37,9	الدول الجزرية الصغيرة النامية

الغاية 1 – جيم
تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

المؤشر 1-8

عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

	1990	*2007*
المناطق النامية	31	26
شمال أفريقيا	11	7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	31	28
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11	6
شرق آسيا	17	7
شرق آسيا باستثناء الصين	12	6
جنوب آسيا	54	48
جنوب آسيا باستثناء الهند	67	48
جنوب شرق آسيا	37	25
غرب آسيا	14	14
أوقيانوسيا	–	–

(ب) حسب نوع الجنس، 2000-2008

(النسبة المئوية)

	الفتيان	*الفتيات*	*نسبة الفتيان/الفتيات*
المناطق النامية	34	34	0,99
شمال أفريقيا	–	–	–
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	28	27	1,06
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	–	–
شرق آسيا	–	–	–
شرق آسيا باستثناء الصين	22	21	1,06
جنوب آسيا	45	47	0,95
جنوب آسيا باستثناء الهند	41	42	0,98
جنوب شرق آسيا	25	25	0,99
غرب آسيا	14	14	1,00

	الفتيان	الفتيات	نسبة الفتيان/الفتيات
أوقيانوسيا	–	–	–
رابطة الدول المستقلة	5	5	0,97
رابطة الدول المستقلة، آسيا	7	7	1,00
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	–	–	–
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	3	3	1,02

(ج) حسب محل الإقامة، 2000–2008

(النسبة المئوية)

	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
المناطق النامية	30	17
شمال أفريقيا	8	5
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	30	19
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	12	5
شرق آسيا	9	2
شرق آسيا باستثناء الصين	6	7
جنوب آسيا	48	35
جنوب آسيا باستثناء الهند	37	44
جنوب شرق آسيا	26	21
غرب آسيا	18	7
أوقيانوسيا	–	–
رابطة الدول المستقلة	–	–
رابطة الدول المستقلة، آسيا	8	5
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	3	3

المؤشر 1-9

نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

2008	*2004- 2006*	*1990- 1992*	
14	13	16	العالم
17	16	20	المناطق النامية
5>	5>	5>	شمال أفريقيا
29	28	32	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
8	8	12	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
10	10	15	شرق آسيا
13	12	8	شرق آسيا باستثناء الصين
21	22	24	جنوب آسيا
22	22	24	جنوب آسيا باستثناء الهند
15	15	24	جنوب شرق آسيا
8	8	6	غرب آسيا
15	13	12	أوقيانوسيا
5>	5>	6	رابطة الدول المستقلة
9	11	15	رابطة الدول المستقلة، آسيا
5>	5>	5>	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
5>	5>	5>	المناطق المتقدمة النمو
5>	5>	5	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
34	34	39	أقل البلدان نموا
28	27	34	البلدان النامية غير الساحلية
21	21	23	الدول الجزرية الصغيرة النامية

الهدف 2
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية 2 – ألف

كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015

المؤشر 2-1

صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

(أ) **المجموع**[أ]

2007	*2000*	*1991*	
89.0	84.7	82.0	العالم
88.1	83.0	79.6	المناطق النامية
95.6	91.3	82.8	شمال أفريقيا
73.5	58.5	53.5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
94.9	94.3	86.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
95.2	99.1	98.0	شرق آسيا
97.3	97.3	–	شرق آسيا باستثناء الصين
89.8	79.1	71.9	جنوب آسيا
79.4	66.3	–	جنوب آسيا باستثناء الهند
94.1	94.3	95.6	جنوب شرق آسيا
88.2	84.8	80.4	غرب آسيا
–	–	–	أوقيانوسيا
93.6	90.5	90.0	رابطة الدول المستقلة
95.1	93.7	88.3	رابطة الدول المستقلة، آسيا
92.5	88.0	90.8	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
96.4	97.4	97.9	المناطق المتقدمة النمو
76.0	58.7	53.0	أقل البلدان نموا
77.4	63.1	53.7	البلدان النامية غير الساحلية
76.0	81.5	67.3	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) عدد المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية بين كل 100 طفل في سن القيد في التعليم الابتدائي. تحسب المعدلات استنادا إلى سنوات الدراسة المنتهية في السنوات المشار إليها.

(ب) حسب نوع الجنس[أ]

	1991		2000		2007	
	الفتيان	الفتيات	الفتيان	الفتيات	الفتيان	الفتيات
العالم	87,2	76,7	87,3	82,3	90,3	87,7
المناطق النامية	85,7	73,3	86,2	79,6	89,6	86,5
شمال أفريقيا	89,7	75,5	94,0	88,4	97,4	93,7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	57,5	49,5	61,8	55,0	76,1	70,9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	87,5	86,3	95,1	93,5	94,9	94,8
شرق آسيا	100,0	97,3	98,6	99,7	94,9	95,6
شرق آسيا باستثناء الصين	–	–	99,2	95,3	97,9	96,7
جنوب آسيا	85,7	57,0	85,7	71,9	91,7	87,8
جنوب آسيا باستثناء الهند	–	–	71,6	60,7	81,1	77,6
جنوب شرق آسيا	97,8	94,0	95,5	93,0	94,7	93,4
غرب آسيا	87,0	73,3	89,1	80,4	91,5	84,7
أوقيانوسيا	–	–	–	–	–	–
رابطة الدول المستقلة	90,2	89,8	90,8	90,2	93,8	93,4
رابطة الدول المستقلة، آسيا	88,6	88,0	93,7	93,6	96,0	94,2
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	91,0	90,6	88,5	87,5	92,2	92,9
المناطق المتقدمة النمو	97,7	98,1	97,5	97,4	96,1	96,8
أقل البلدان نموا	58,6	47,2	62,3	55,0	78,0	74,0
البلدان النامية غير الساحلية	58,2	49,2	67,6	58,6	80,1	74,7
الدول الجزرية الصغيرة النامية	63,6	71,1	82,8	80,1	77,3	74,6

(أ) تحسب معدلات القيد في التعليم الابتدائي استنادا إلى سنوات الدراسة المنتهية في السنوات المشار إليها.

المؤشر 2-2

نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف النهائي من التعليم الابتدائي[أ]

	1999			2007		
	المجموع	الفتيان	الفتيات	المجموع	الفتيان	الفتيات
العالم	81,7	84,4	78,8	87,3	89,2	85,3
المناطق النامية	78,9	82,2	75,5	85,8	88,0	83,4
شمال أفريقيا	86,6	90,4	82,6	95,1	97,0	93,1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	49,9	54,2	45,6	63,1	68,5	57,7
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	96,6	96,1	97,1	100,4	99,7	101,2
شرق آسيا	101,8	101,5	102,1	100,7	101,2	100,3
شرق آسيا باستثناء الصين	97,5	96,5	98,6	97,9	99,9	95,9
جنوب آسيا	66,9	73,4	60,0	80,6	83,0	78,0
جنوب آسيا باستثناء الهند	60,5	64,3	56,4	69,1	71,4	66,7
جنوب شرق آسيا	89,2	89,9	88,4	98,1	98,4	97,8
غرب آسيا	80,4	86,8	73,8	87,0	92,3	81,5
أوقيانوسيا	–	–	–	–	–	–
رابطة الدول المستقلة	95,9	96,3	95,5	96,6	96,9	96,3
رابطة الدول المستقلة، آسيا	95,6	95,9	95,2	98,6	99,5	97,7
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	96,1	96,5	95,6	95,1	95,0	95,3
المناطق المتقدمة النمو	99,2	98,6	99,9	98,6	97,9	99,2
أقل البلدان نموا	44,0	47,9	40,1	59,1	63,0	55,0
البلدان النامية غير الساحلية	53,1	58,3	47,8	64,4	68,9	59,7
الدول الجزرية الصغيرة النامية	73,9	73,9	74,0	74,5	74,8	74,1

(أ) تحسب معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي استناداً إلى سنوات الدراسة المنتهية في السنوات المشار إليها. ويُحسب معدل إتمام التعليم الابتدائي من خلال إجمالي عدد المقيدين في الصف النهائي من التعليم الابتدائي، على النحو التالي: ''مجموع عدد الملتحقين الجدد بالصف النهائي للتعليم الابتدائي، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه بالنسبة المئوية من السكان الذين بلغوا السن المفترضة للالتحاق بالصف النهائي'' Global Education Digest 2004 (page 149) - Comparing Education Statistics Across the World، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، معهد الإحصاء.

المؤشر 2-3

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

(أ) المجموع[أ]

(النسبة المئوية للسكان الذين يستطيعون القراءة والكتابة)

	1994-1985	*2004-1995*	*2007-2005*
العالم	76,2	82,1	83,9
المناطق النامية	68,0	76,8	79,4
شمال أفريقيا	48,6	60,9	67,8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	53,7	59,5	62,2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	86,6	89,7	91,0
شرق آسيا	79,1	91,4	93,6
شرق آسيا باستثناء الصين	99,1	99,0	99,0
جنوب آسيا	47,5	58,9	64,2
جنوب آسيا باستثناء الهند	45,6	52,9	59,3
جنوب شرق آسيا	85,1	90,2	91,4
غرب آسيا	75,8	82,2	83,8
أوقيانوسيا	65,3	65,5	65,4
رابطة الدول المستقلة	98,2	99,2	99,3
رابطة الدول المستقلة، آسيا	97,8	98,4	98,6
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	98,3	99,4	99,6
المناطق المتقدمة النمو	99,1	99,3	99,3
أقل البلدان نموا	46,1	53,4	56,6
البلدان النامية غير الساحلية	55,7	60,3	62,9
الدول الجزرية الصغيرة النامية	80,2	82,0	84,0

(أ) تحسب المعدلات الإقليمية على أساس المتوسط المرجح لآخر نقطة قياس متوافرة مسجلة لكل بلد أو إقليم في الفترة المرجعية. واستُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للبلدان التي لا تتوافر بيانات بشأنها.

(ب) حسب نوع الجنس[أ]

(النسبة المئوية للسكان الذين يستطيعون القراءة والكتابة)

	1994-1985		2004-1995		2007-2005	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
العالم	82,4	70,0	87,1	77,3	88,4	79,4
المناطق النامية	76,6	59,1	83,4	70,1	85,4	73,4
شمال أفريقيا	61,4	35,7	72,3	49,5	77,3	58,3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	63,1	45,0	68,9	50,8	71,1	53,8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	87,7	85,6	90,5	89,0	91,7	90,3
شرق آسيا	87,8	70,1	95,4	87,3	96,6	90,5
شرق آسيا باستثناء الصين	99,3	98,8	99,3	98,7	99,3	98,7
جنوب آسيا	60,1	34,0	70,3	46,7	74,4	53,3
جنوب آسيا باستثناء الهند	55,9	34,7	61,7	43,8	67,9	50,3
جنوب شرق آسيا	90,1	80,4	93,3	87,3	94,2	88,7
غرب آسيا	85,4	65,5	90,0	73,9	91,1	75,9
أوقيانوسيا	70,0	60,4	70,1	60,7	68,9	61,9
رابطة الدول المستقلة	99,4	97,2	99,6	98,9	99,6	99,1
رابطة الدول المستقلة، آسيا	98,8	96,9	99,0	97,8	99,1	98,1
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	99,5	97,3	99,7	99,2	99,7	99,4
المناطق المتقدمة النمو	99,4	98,8	99,5	99,1	99,5	99,2
أقل البلدان نموا	56,1	36,6	63,0	44,2	65,8	47,8
البلدان النامية غير الساحلية	62,4	49,3	68,2	53,0	70,9	55,4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	81,9	78,6	83,5	80,6	84,6	83,4

(أ) تحسب المعدلات الإقليمية على أساس المتوسط المرجح لآخر نقطة قياس متوافرة مسجلة لكل بلد أو إقليم في الفترة المرجعية. واستُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للبلدان التي لا تتوافر بيانات بشأنها.

الهدف 3
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية 3 – ألف

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويُفضّل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

المؤشر 3-1

نسبة الفتيات إلى الفتيان في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

(أ) **التعليم الابتدائي**[أ]

	1991	2000	2007
العالم	0,89	0,92	0,96
المناطق النامية	0,87	0,91	0,94
شمال أفريقيا	0,82	0,91	0,94
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,83	0,85	0,90
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,99	0,97	0,97
شرق آسيا	0,94	1,01	0,99
شرق آسيا باستثناء الصين	1,00	0,96	0,98
جنوب آسيا	0,77	0,84	0,95
جنوب آسيا باستثناء الهند	0,77	0,83	0,95
جنوب شرق آسيا	0,97	0,97	0,98
غرب آسيا	0,82	0,88	0,91
أوقيانوسيا	0,90	0,90	0,89
رابطة الدول المستقلة	0,99	0,99	0,99
رابطة الدول المستقلة، آسيا	0,99	0,99	0,98
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	1,00	0,99	1,00
المناطق المتقدمة النمو	0,99	0,99	1,00
أقل البلدان نموا	0,79	0,86	0,92
البلدان النامية غير الساحلية	0,82	0,83	0,90
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0,96	0,95	0,95

(أ) معدلات القيد الإجمالي.

(ب) **التعليم الثانوي**[أ]

	1991	2000	2007
العالم	0,83	0,93	0,95
المناطق النامية	0,75	0,90	0,94

2007	2000	1991	
0,98	0,95	0,79	شمال أفريقيا
0,79	0,81	0,76	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1,07	1,06	1,01	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
1,01	0,97	0,78	شرق آسيا
0,97	1,01	0,99	شرق آسيا باستثناء الصين
0,85	0,77	0,60	جنوب آسيا
0,92	0,91	0,63	جنوب آسيا باستثناء الهند
1,03	0,98	0,90	جنوب شرق آسيا
0,84	0,80	0,69	غرب آسيا
0,87	0,91	0,82	أوقيانوسيا
0,98	1,00	1,03	رابطة الدول المستقلة
0,97	0,98	0,98	رابطة الدول المستقلة، آسيا
0,98	1,02	1,06	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
1,00	1,01	1,01	المناطق المتقدمة النمو
0,81	0,82	0,58	أقل البلدان نموا
0,84	0,87	0,85	البلدان النامية غير الساحلية
1,03	1,04	1,05	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) معدلات القيد الإجمالي.

(ج) التعليم العالي[أ]

2007	*2000*	*1991*	
1,08	0,95		العالم-
0,96	0,77	-	المناطق النامية
1,04	0,68	0,54	شمال أفريقيا
0,67	0,63	-	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1,19	1,13	-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0,96	0,55	-	شرق آسيا
0,68	0,60	-	شرق آسيا باستثناء الصين
0,77	0,67	-	جنوب آسيا
0,88	0,73	-	جنوب آسيا باستثناء الهند
1,11	0,90	0,83	جنوب شرق آسيا
0,93	0,82	-	غرب آسيا
0,85	0,68	-	أوقيانوسيا
1,29	1,21	1,16	رابطة الدول المستقلة
1,07	0,91	1,04	رابطة الدول المستقلة، آسيا
1,33	1,27	1,20	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
1,29	1,20	1,07	المناطق المتقدمة النمو
0,58	0,53	-	أقل البلدان نموا
0,80	0,75	0,86	البلدان النامية غير الساحلية
1,55	1,21	-	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) معدلات القيد الإجمالي.

المؤشر 3-2

حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي

(النسبة المئوية للنساء)

1990	2000	2005	2007
العالم 35,3	37,6	38,6	39,0
المناطق النامية 31,5	33,5	34,3	34,7
شمال أفريقيا 21,0	19,8	19,5	20,4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 22,8	26,2	28,0	28,9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 36,5	40,7	42,1	42,7
شرق آسيا 38,0	39,6	40,9	41,3
شرق آسيا باستثناء الصين 39,3	41,9	43,8	44,2
جنوب آسيا 13,4	17,2	18,3	18,8
جنوب آسيا باستثناء الهند 15,0	18,5	18,7	18,3
جنوب شرق آسيا 35,6	37,4	37,0	37,4
غرب آسيا 17,3	19,6	20,7	21,2
أوقيانوسيا 32,8	35,1	35,6	35,8
رابطة الدول المستقلة 49,5	50,2	51,0	51,1
رابطة الدول المستقلة، آسيا 45,4	45,5	46,2	46,2
رابطة الدول المستقلة، أوروبا 50,3	51,2	51,1	52,1
المناطق المتقدمة النمو 43,4	45,4	46,4	46,5

المؤشر 3-3

نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية[أ]

(النسبة المئوية)

	1990	*1997*	*2005*	*2009*[ب]
العالم	12,8	12,5	15,6	18,5
المناطق النامية	10,4	10,8	13,9	17,2
شمال أفريقيا	2,6	2,1	5,4	8,3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	7,2	9,1	14,2	18,1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11,9	14,8	19,0	22,2
منطقة البحر الكاريبي	22,1	19,9	26,0	29,4
أمريكا اللاتينية	8,6	12,9	16,4	19,4
شرق آسيا	20,2	19,9	19,4	20,2
شرق آسيا باستثناء الصين	17,8	14,6	17,2	17,2
جنوب آسيا	5,7	6,7	8,6	16,7
جنوب آسيا باستثناء الهند	5,9	5,6	8,8	18,7
جنوب شرق آسيا	10,4	9,7	15,5	17,3
غرب آسيا	4,6	4,7	5,0	9,2
أوقيانوسيا	1,2	3,4	3,0	2,5
رابطة الدول المستقلة	-	7,3	10,2	14,1
رابطة الدول المستقلة، آسيا	-	7,1	9,9	14,0
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	-	7,5	10,5	14,1
المناطق المتقدمة النمو	16,3	17,5	20,9	22,9
أقل البلدان نموا	7,2	7,3	12,9	18,8
البلدان النامية غير الساحلية	14,0	7,7	13,4	21,0
الدول الجزرية الصغيرة النامية	15,2	13,1	17,8	20,9

(أ) في 31 كانون الثاني/يناير 2009.

(ب) المجالس التشريعية أو مجالس النواب فقط.

الهدف 4
تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية 4 – ألف

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015

المؤشر 4-1

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة[أ]

2007	*2000*	*1990*	
67	80	93	العالم
74	88	103	المناطق النامية
35	48	83	شمال أفريقيا
145	164	183	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
24	33	54	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
22	36	45	شرق آسيا
27	28	31	شرق آسيا باستثناء الصين
77	95	122	جنوب آسيا
88	105	134	جنوب آسيا باستثناء الهند
34	46	77	جنوب شرق آسيا
34	46	67	غرب آسيا
59	69	85	أوقيانوسيا
26	40	46	رابطة الدول المستقلة
42	62	78	رابطة الدول المستقلة، آسيا
15	23	26	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
6	7	11	المناطق المتقدمة النمو
13	19	30	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(أ) عدد وفيات الأطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر لكل 000 1 من المواليد الأحياء.

المؤشر 4-2

معدل وفيات الرضع[أ]

2007	*2000*	*1990*	
	47	55	64 العالم
	51	60	71 المناطق النامية
	30	39	62 شمال أفريقيا
	88	98	107 أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
	21	28	43 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	19	29	36 شرق آسيا
	21	22	24 شرق آسيا باستثناء الصين
	58	70	87 جنوب آسيا
	66	77	97 جنوب آسيا باستثناء الهند
	26	35	53 جنوب شرق آسيا
	28	36	52 غرب آسيا
	46	52	62 أوقيانوسيا
	23	34	39 رابطة الدول المستقلة
	36	52	64 رابطة الدول المستقلة، آسيا
	13	19	22 رابطة الدول المستقلة، أوروبا
	5	6	9 المناطق المتقدمة النمو
	11	16	24 البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(أ) عدد وفيات الأطفال قبل بلوغهم سنة واحدة من العمر لكل 000 1 مولود حي.

المؤشر 4-3

نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة[أ]

(*النسبة المئوية*)

2007	*2000*	*1990*	
	82	72	العالم72
	80	70	71 المناطق النامية
	96	93	84 شمال أفريقيا
	73	55	56 أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
	93	92	76 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	94	85	98 شرق آسيا
	95	88	95 شرق آسيا باستثناء الصين
	72	58	57 جنوب آسيا
	84	68	60 جنوب آسيا باستثناء الهند
	84	80	70 جنوب شرق آسيا
	87	87	79 غرب آسيا
	62	68	70 أوقيانوسيا
	98	97	85 رابطة الدول المستقلة
	97	96	- رابطة الدول المستقلة، آسيا
	99	97	85 رابطة الدول المستقلة، أوروبا
	93	91	84 المناطق المتقدمة النمو
	96	93	91 البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(أ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 23 شهراً الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد للحصبة.

الهدف 5
تحسين الصحة النفاسية

الغاية 5 – ألف
تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين 1990 و 2015

المؤشر 5-1

معدل الوفيات النفاسية[أ][ب]

	1990	*2005*
العالم	430	400
المناطق النامية	480	450
شمال أفريقيا	250	160
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	920	900
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	180	130
شرق آسيا	95	50
شرق آسيا باستثناء الصين	–	170
جنوب آسيا	620	490
جنوب آسيا باستثناء الهند	–	570
جنوب شرق آسيا	450	300
غرب آسيا	190	160
أوقيانوسيا	550	430
رابطة الدول المستقلة	58	51
المناطق المتقدمة النمو	11	9
أقل البلدان نموا	900	870

(أ) الوفيات النفاسية لكل 000 100 من المواليد الأحياء.

(ب) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة.

المؤشر 5-2

نسبة الولادات التي جرت تحت إشراف موظفين صحيين مهرة

(النسبة المئوية)

	حوالي عام 1990	*حوالي عام 2007*
العالم	58	64
المناطق النامية	53	61
شمال أفريقيا	45	79
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	42	44
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[أ]	70	87
شرق آسيا	94	98
جنوب آسيا	29	42
جنوب آسيا باستثناء الهند	15	30
جنوب شرق آسيا	46	68
غرب آسيا	62	77
أوقيانوسيا	-	-
رابطة الدول المستقلة	98	99
رابطة الدول المستقلة، آسيا	96	99
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	99	99
المناطق المتقدمة النمو	99	99
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	99	98

(أ) تشمل فقط الولادات التي جرت في مؤسسات الرعاية الصحية.

الغاية 5 – باء
تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

المؤشر 5-3

معدل استخدام وسائل منع الحمل[أ]

(*النسبة المئوية*)

1990		*2005*
52,8	العالم	63,1
50,2	المناطق النامية	62,3
44,0	شمال أفريقيا	60,5
12,0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	21,5
62,0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	71,8
77,5	شرق آسيا	86,4
38,5	جنوب آسيا	54,0
47,9	جنوب شرق آسيا	60,7
43,3	غرب آسيا	54,1
–	أوقيانوسيا	28,8[ب]
61,2[ج]	رابطة الدول المستقلة	66,6
54,5[ج]	رابطة الدول المستقلة، آسيا	55,5
63,4	رابطة الدول المستقلة، أوروبا	71,2
66,5	المناطق المتقدمة النمو	67,5
56,0	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	57,4
16,1	أقل البلدان نموا	30,2
22,6	البلدان النامية غير الساحلية	33,9
46,8	الدول الجزرية الصغيرة النامية	55,2

(أ) النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل من بين النساء المتزوجات أو المرتبطات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة.

(ب) بيانات عام 2000.

(ج) بيانات عام 1995.

المؤشر 5-4

معدل الولادات لدى المراهقات[أ]

1990		*2006*
61,0	العالم	48,7
66,5	المناطق النامية	53,0
42,9	شمال أفريقيا	28,1

2006	1990	
123,1	130,6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
71,8	77,4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
4,5	21,3	شرق آسيا
3,1	5,8	شرق آسيا باستثناء الصين
52,0	90,1	جنوب آسيا
44,4	50,4	جنوب شرق آسيا
51,1	63,6	غرب آسيا
61,2	82,3	أوقيانوسيا
28,4	52,1	رابطة الدول المستقلة
28,6	44,8	رابطة الدول المستقلة، آسيا
28,3	55,2	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
22,5	34,7	المناطق المتقدمة النمو
29,5	48,2	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
120,5	129,3	أقل البلدان نموا
105,2	104,5	البلدان النامية غير الساحلية
65,7	80,4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) الولادات لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة لكل 000 1 امرأة.

المؤشر 5-5

تغطية الرعاية السابقة للولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)

(أ) زيارة واحدة على الأقل[أ]

(النسبة المئوية)

	حوالي عام 1990	*حوالي عام 2006*
العالم	64	79
المناطق النامية	64	79
شمال أفريقيا	48	77
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	68	75
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	79	95
شرق آسيا	80	90
جنوب آسيا	48	70
جنوب آسيا باستثناء الهند	22	57
جنوب شرق آسيا	73	92
غرب آسيا	54	77
أوقيانوسيا	-	-
رابطة الدول المستقلة، آسيا	90	96

(أ) النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة ممن تلقين رعاية سابقة للولادة أثناء الحمل تحت إشراف موظفين صحيين مهرة مرة واحدة على الأقل.

(ب) أربع زيارات على الأقل[أ]

(النسبة المئوية)

	2003-2008(ب)
العالم	47
المناطق النامية	47
شمال أفريقيا	56
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	42
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	83
شرق آسيا	-
جنوب آسيا	36
جنوب آسيا باستثناء الهند	34
جنوب شرق آسيا	74
غرب آسيا	-
أوقيانوسيا	-

(أ) النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة ممن تلقين رعاية سابقة للولادة أثناء الحمل تحت إشراف موظفين صحيين مهرة مرة أربع مرات على الأقل.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

المؤشر 5-6

الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة[أ]

(النسبة المئوية)

حوالي عام 1995		*حوالي عام 2005*
13,7	المناطق النامية	11,1
16,3	شمال أفريقيا	10,4
25,2	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	24,2
12,5	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	10,5
3,5	شرق آسيا	2,3
19,1	جنوب آسيا	14,7
12,8	جنوب شرق آسيا	10,3
16,4	غرب آسيا	12,3
	رابطة الدول المستقلة، آسيا-	13,51/
14,7	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	15,0
25,9	أقل البلدان نموا	24,5
25,1	البلدان النامية غير الساحلية	24,8

(أ) النساء المتزوجات اللواتي في سن الإنجاب (أي اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة) من ذوات الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة.

(ب) تتعلق أحدث البيانات المتوافرة بعام 2000 تقريباً.

الهدف 6
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية 6 – ألف
وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 والبدء بعكس مساره اعتبارا من ذلك التاريخ

المؤشر 6-1

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة[أ]

(النسبة المئوية)

	1990		*2002*		*2007*	
	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (15-49)	*المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن 15 عاما*	*تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (15-49)*	*المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن 15 عاما*	*تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (15-49)*	*المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن 15 عاما*
المناطق النامية	0,3	51	1,0	57	0,9	58
شمال أفريقيا	<0,1	20	<0,1	27	0,1	29
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2,1	54	5,4	59	4,9	59
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,2	27	0,5	35	0,6	35
شرق آسيا	<0,1	19	0,1	26	0,1	28
شرق آسيا باستثناء الصين	<0,1	(ب)	<0,1	23	<0,1	27
جنوب آسيا	<0,1	35	0,3	38	0,3	38
جنوب آسيا باستثناء الهند	<0,1	14	0,1	24	0,1	27
جنوب شرق آسيا	0,2	15	0,4	32	0,4	34
غرب آسيا	<0,1	41	0,1	46	0,1	47
أوقيانوسيا	<0,1	27	0,4	36	1,3	39
رابطة الدول المستقلة، آسيا	<0,1	10	<0,1	21	0,1	25
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	<0,1	(ب)	0,7	27	1,2	31
المناطق المتقدمة النمو	0,2	14	0,3	21	0,3	23

(أ) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة. والبيانات الواردة مقتبسة من تقرير عام 2008 (A/63/1).

(ب) لا تتوافر أية بيانات، إذ لم تظهر الأوبئة في هذه المنطقة إلا منذ عهد قريب ولا تتوافر بيانات عن سنوات سابقة.

المؤشر 6-2

استخدام الرفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية[أ]، 2000-2008[ب]

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن استخدموا رفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن استخدموا رفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	36	30	29	45
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	10	49	-	-
جنوب آسيا	1	22	2	38
رابطة الدول المستقلة، آسيا	-	-	3	49

(أ) النسبة المئوية للشابات والشبان ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة الذين أفادوا باستعمال الرفالات أثناء اتصال جنسي مع شريك جنسي غير منتظم أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية، بين أولئك الذين كان لديهم شريك من هذا النوع أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

المؤشر 6-3

نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ممن لديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[أ]، 2000-2008[ب]

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة
العالم	85	19	48	31[ج]
المناطق النامية	67	19	41	31[ج]
شمال أفريقيا	3	8	-	-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	38	24	30	30
جنوب آسيا	4	18	2	36
جنوب آسيا باستثناء الهند	11	3	-	-
جنوب شرق آسيا	5	18	4	17
رابطة الدول المستقلة	11	28	-	-
رابطة الدول المستقلة، آسيا	8	20	3	7

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	7	18	2	5

(أ) معدلات الشابات والشبان الذين لديهم إلمام بالطريقتين الرئيسيتين لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي (وهما استخدام الرفالات والاقتصار على شريك واحد مخلص غير مصاب)، والذين يرفضون التصوّرين الخاطئين الشائعين على الصعيد المحلي ويعرفون أن الإيدز يمكن أن ينتقل إليهم من شخص يبدو بصحة جيدة.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

(ج) باستثناء الصين.

المؤشر 6-4

نسبة التحاق اليتامى (الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 14 عاما) إلى غير اليتامى بالمدارس[أ]، 2000-2008[ب]

	عدد البلدان التي تتوافر عنها بيانات	نسبة التحاق اليتامى إلى غير اليتامى بالمدارس
المناطق النامية	46	0,76
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	34	0,77
جنوب آسيا	2	0,73
جنوب شرق آسيا	3	0,84

(أ) نسبة الملتحقين حاليا بالمدارس من الأطفال بين سن 10 و 14 سنة الذين توفي آباؤهم وأمهاتهم البيولوجيون، إلى معدل الملتحقين حاليا بالمدارس من الأطفال بين سن 10 و 14 سنة الذين لا زال آباؤهم وأمهاتهم على قيد الحياة، والذين يعيشون حاليا مع أحد آبائهم البيولوجيين على الأقل.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

الغاية 6 – باء
تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع مَن يحتاجونه.

المؤشر 6-5

نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة[أ][ب]

(النسبة المئوية)

2007	*2006*	
31	22	المناطق النامية
32	24	شمال أفريقيا
30	21	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
62	57	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
18	18	شرق آسيا
1>	1>	شرق آسيا باستثناء الصين
16	10	جنوب آسيا
44	32	جنوب شرق آسيا
38	25	أوقيانوسيا
14	9	رابطة الدول المستقلة
22	21	رابطة الدول المستقلة، آسيا
14	9	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
–	–	المناطق المتقدمة النمو
31	20	أقل البلدان نموا
32	23	البلدان النامية غير الساحلية
44	30	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) مَن يتلقون علاجا للفيروسات العكوسة.

(ب) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة. والبيانات الواردة مقتبسة من تقرير عام 2008 (A/63/1).

الغاية 6 – جيم
وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والبدء بعكس مساره اعتبارا من ذلك التاريخ

المؤشر 6-6

معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات المرتبطة بها

(أ) **الإصابة**[أ]

العالم	47
شمال أفريقيا	صفر
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	278
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5
منطقة البحر الكاريبي	9

أمريكا اللاتينية	5
شرق آسيا	<0,5
شرق آسيا باستثناء الصين	1
جنوب آسيا	10
جنوب آسيا باستثناء الهند	11
جنوب شرق آسيا	14
غرب آسيا	2
أوقيانوسيا	238
رابطة الدول المستقلة، آسيا	<0,5
أقل البلدان نموا	175
البلدان النامية غير الساحلية	168
الدول الجزرية الصغيرة النامية	102

(أ) عدد الحالات الجديدة لكل 000 1 نسمة، 2006، في البلدان الموبوءة بالملاريا.

(ب) الوفيات[ب]

	جميع الأعمار	الأطفال دون الخامسة من العمر
العالم	17	139
شمال أفريقيا	صفر	صفر
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	107	574
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,5>	1
منطقة البحر الكاريبي	4	10
أمريكا اللاتينية	0,5>	1
شرق آسيا	0,5>	0,5>
شرق آسيا باستثناء الصين	صفر	صفر
جنوب آسيا	1	5
جنوب آسيا باستثناء الهند	2	9
جنوب شرق آسيا	3	7
غرب آسيا	1	2
أوقيانوسيا	43	126
رابطة الدول المستقلة، آسيا	0,5>	0,5>
أقل البلدان نموا	68	374
البلدان النامية غير الساحلية	65	357
الدول الجزرية الصغيرة النامية	26	113

(ب) عدد الوفيات لكل 000 100 نسمة، 2006، في البلدان الموبوءة بالملاريا.

المؤشر 6-7

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية[أ]

(النسبة المئوية)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (28 بلداً)	20[ب]

(أ) 2006-2008.

(ب) أظهرت البيانات الخاصة بمجموعة فرعية تتألف من 22 بلدا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتوافر بشأنها بيانات عن الاتجاهات أن استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية بين الأطفال ازداد من 2 في المائة في عام 2000 إلى 20 في المائة في عام 2006.

المؤشر 6-8

نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالحمى الذين يعالجون بالعقاقير المناسبة المضادة للملاريا[أ]

(النسبة المئوية)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (30 بلدا)	36

جنوب آسيا (4 بلدان)7	

(أ) 2006-2008.

المؤشر 6-9

معدلات الإصابة والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل

(أ) الإصابة

(عدد حالات الإصابة الجديدة بين كل 000 100 من السكان باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

	1990	*2000*	*2007*
العالم	122	119	118
المناطق النامية	149	140	139
شمال أفريقيا	60	48	42
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	150	204	234
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	84	55	44
منطقة البحر الكاريبي	90	76	74
أمريكا اللاتينية	83	54	41
شرق آسيا	122	107	100
جنوب آسيا	172	161	160
جنوب شرق آسيا	277	228	202
غرب آسيا	55	42	38
أوقيانوسيا	202	188	158
رابطة الدول المستقلة	48	101	96
رابطة الدول المستقلة، آسيا	60	104	114
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	44	100	89
المناطق المتقدمة النمو	25	19	14
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	60	83	69

(ب) الانتشار

(عدد حالات الإصابة الجديدة بين كل 000 100 من السكان باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

	1990	*2000*	*2007*
العالم	294	250	195
المناطق النامية	370	303	234
شمال أفريقيا	65	50	43
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	333	389	421
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	128	77	56
منطقة البحر الكاريبي	151	116	101
أمريكا اللاتينية	127	74	53
شرق آسيا	331	270	195
جنوب آسيا	543	415	268

2007	*2000*	*1990*	
265	333	459	جنوب شرق آسيا
51	61	93	غرب آسيا
302	360	395	أوقيانوسيا
112	146	76	رابطة الدول المستقلة
138	137	99	رابطة الدول المستقلة، آسيا
102	150	69	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
14	22	29	المناطق المتقدمة النمو
78	120	100	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(ج) الوفيات

(عدد الوفيات بين كل 000 100 من السكان باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

2007	*2000*	*1990*	
20	24	27	العالم
23	29	34	المناطق النامية
3	4	6	شمال أفريقيا
48	44	38	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
6	7	11	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
14	16	20	منطقة البحر الكاريبي
5	7	11	أمريكا اللاتينية
15	21	26	شرق آسيا
27	39	44	جنوب آسيا
30	45	66	جنوب شرق آسيا
6	6	8	غرب آسيا
33	41	52	أوقيانوسيا
14	16	7	رابطة الدول المستقلة
17	14	9	رابطة الدول المستقلة، آسيا
13	17	7	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
2	2	3	المناطق المتقدمة النمو
10	11	8	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

المؤشر 6-10

نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

(أ) **الحالات الجديدة التي اكتشفت في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة**

(النسبة المئوية)

	2000	*2007*
العالم	28	63
المناطق النامية	29	63
شمال أفريقيا	89	90
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	36	46
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	41	72
شرق آسيا	29	77
جنوب آسيا	14	67
جنوب شرق آسيا	39	75
غرب آسيا	36	54
أوقيانوسيا	12	20
رابطة الدول المستقلة	12	51
رابطة الدول المستقلة، آسيا	36	53
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	4	50
المناطق المتقدمة النمو	22	56
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	13	83

(ب) المرضى الذين تحقق شفاؤهم في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

(النسبة المئوية)

	2000	*2006*
العالم	82	85
المناطق النامية	82	85
شمال أفريقيا	88	88
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	72	76
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	81	76
شرق آسيا	94	94
جنوب آسيا	83	87
جنوب شرق آسيا	86	88
غرب آسيا	80	85
أوقيانوسيا	76	77
رابطة الدول المستقلة	76	64
رابطة الدول المستقلة، آسيا	78	76
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	68	59
المناطق المتقدمة النمو	76	70
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	85	84

الهدف 7
كفالة الاستدامة البيئية

الغاية 7 – ألف
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وعكس الاتجاه المتمثل بفقدان الموارد البيئية

المؤشر 7-1

مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات

(النسبة المئوية)

	1999	*2000*	*2005*
العالم	31,3	30,6	30,3
شمال أفريقيا	1,3	1,5	1,5
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	29,2	27,3	26,5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	49,9	47,2	46,0
منطقة البحر الكاريبي	23,4	24,9	26,1
أمريكا اللاتينية	50,3	47,5	46,3
شرق آسيا	16,5	18,1	19,8
شرق آسيا باستثناء الصين	14,6	13,3	12,7
جنوب آسيا	14,0	14,3	14,2
جنوب آسيا باستثناء الهند	7,5	7,0	6,8
جنوب شرق آسيا	56,3	49,9	46,8
غرب آسيا	3,3	3,4	3,5
أوقيانوسيا	68,3	65,0	63,4
رابطة الدول المستقلة	38,6	38,7	38,6
رابطة الدول المستقلة، آسيا	3,9	3,9	3,9
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	46,6	46,7	46,7
المناطق المتقدمة النمو	30,4	30,7	30,8
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	29,6	29,8	30,4
أقل البلدان نموا	30,3	28,4	27,4
البلدان النامية غير الساحلية	19,1	17,8	17,2
الدول الجزرية الصغيرة	64.4	63.1	62.5

المؤشر 7-2

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، المجموع ونصيب الفرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)

(أ) المجموع[أ]

مجموع الانبعاثات (بملايين الأطنان المترية)

	1990	*2000*	*2005*	*2006*
العالم	21 899	24 055	28 013	28 704
المناطق النامية	6 803	9 731	13 107	13 817
شمال أفريقيا	232	362	437	424
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	465	555	652	644
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1 078	1 325	1 449	1 513
منطقة البحر الكاريبي	84	97	103	114
أمريكا اللاتينية	994	1 228	1 346	1 399
شرق آسيا	2 940	3 980	6 235	6 714
شرق آسيا باستثناء الصين	525	574	610	611
جنوب آسيا	1 009	1 675	2 051	2 179
جنوب آسيا باستثناء الهند	319	489	627	668
جنوب شرق آسيا	427	778	1 045	1 046
غرب آسيا	646	1 049	1 227	1 286
أوقيانوسيا	6	7	11	11
رابطة الدول المستقلة	3 796	2 144	2 303	2 371
رابطة الدول المستقلة، آسيا[ب]	499	330	387	410
رابطة الدول المستقلة، أوروبا[ب]	2 806	1 814	1 915	1 960
المناطق المتقدمة النمو	11 173	11 961	12 337	12 244
أقل البلدان نموا	62	111	152	156
البلدان النامية غير الساحلية	51	403	462	487
الدول الجزرية الصغيرة	139	161	180	188
بلدان المرفق الأول[ج][د]	11 602	12 561	12 979	12 881

(ب) نصيب الفرد

(بالأطنان المترية)

1990	2000	2005	2006
العالم 4,1	3,9	4,3	4,4
المناطق النامية 1,7	2,0	2,5	2,6
شمال أفريقيا 2,0	2,6	2,9	2,7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 0,9	0,8	0,8	0,8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2,4	2,6	2,6	2,7
منطقة البحر الكاريبي 2,7	2,8	2,8	3,1
أمريكا اللاتينية 2,4	2,5	2,6	2,7
شرق آسيا 2,4	2,9	4,5	4,8
شرق آسيا باستثناء الصين 7,4	7,2	7,5	7,5
جنوب آسيا 0,8	1,1	1,3	1,4
جنوب آسيا باستثناء الهند 1,0	1,2	1,4	1,4
جنوب شرق آسيا 1,0	1,5	1,9	1,9
غرب آسيا 4,7	5,9	6,3	6,4
أوقيانوسيا 1,0	0,9	1,3	1,2
رابطة الدول المستقلة 13,5	7,6	8,3	8,5
رابطة الدول المستقلة، آسيا[ب] 7,3	4,6	5,2	5,5
رابطة الدول المستقلة، أوروبا[ب] 13,0	8,6	9,4	9,6
المناطق المتقدمة النمو 12,0	12,2	12,2	12,1
أقل البلدان نموا 0,1	0,2	0,2	0,2
البلدان النامية غير الساحلية 0,2	1,2	1,2	1,3
الدول الجزرية الصغيرة 3,1	3,1	3,2	3,3
بلدان المرفق الأول[ج][د] 11,9	12,2	12,2	12,0

(ج) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)

(بالكيلوغرامات)

1990	2000	2005	2006
العالم 0,54	0,50	0,49	0,48
المناطق النامية 0,64	0,58	0,60	0,59
شمال أفريقيا 0,43	0,54	0,54	0,49

2006	2005	2000	1990	
0,46	0,49	0,53	0,56	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
0,29	0,30	0,31	0,34	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0,59	0,58	0,64	0,57	منطقة البحر الكاريبي
0,29	0,29	0,30	0,34	أمريكا اللاتينية
0,91	0,93	0,89	1,46	شرق آسيا
0,38	0,41	0,48	0,46	شرق آسيا باستثناء الصين
0,54	0,55	0,62	0,60	جنوب آسيا
0,50	0,49	0,51	0,49	جنوب آسيا باستثناء الهند
0,46	0,48	0,46	0,42	جنوب شرق آسيا
0,53	0,55	0,59	0,51	غرب آسيا
0,38	0,39	0,26	0,30	أوقيانوسيا
0,93	0,98	1,26	1,54	رابطة الدول المستقلة[ب]
1,21	1,33	1,71	2,38	رابطة الدول المستقلة، آسيا[ب]
0,89	0,93	1,20	1,45	رابطة الدول المستقلة، أوروبا[ب]
0,37	0,39	0,41	0,49	المناطق المتقدمة النمو
0,18	0,19	0,19	0,15	أقل البلدان نموا
0,67	0,74	0,87	0,20	البلدان النامية غير الساحلية
0,40	0,42	0,44	0,57	الدول الجزرية الصغيرة
0,38	0,40	0,43	0,51	بلدان المرفق الأول[ج][د]

(أ) مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري (معبرا عنه بملايين الأطنان المترية من ثاني أكسيد الكربون) ويشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن: استهلاك الوقود الصلب واستهلاك الوقود السائل واستهلاك وقود الغاز؛ وإنتاج الأسمنت؛ واشتعال الغاز (مركز تحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون – التابع للولايات المتحدة).

(ب) تظهر أعمدة عام 1990 بيانات عام 1992.

(ج) استنادا إلى جرد الانبعاثات الوطنية السنوي لبلدان المرفق الأول (باستثناء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس المدرجة في رابطة الدول المستقلة) التي ترفع تقاريرها إلى اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ، ولا توجد أي التزامات إبلاغ سنوية على البلدان غير المدرجة في المرفق الأول.

(د) تستثني انبعاثات غازات الدفيئة/عمليات إزالتها، والانبعاثات الناجمة عن تغيير استخدام الأراضي والغابات.

المؤشر 7-3

استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

(بأطنان المواد المستهلكة للأوزون)

2006	*2000*	*1990* (أ)	
55 419	212 493	247 536	المناطق النامية
1 972	8 129	6 203	شمال أفريقيا
1 295	9 561	23 449	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
7 386	31 087	76 048	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
272	1 669	2 177	منطقة البحر الكاريبي
7 114	29 418	73 871	أمريكا اللاتينية
29 870	105 762	103 217	شرق آسيا
4 680	14 885	12 904	شرق آسيا باستثناء الصين
4 408	28 161	3 338	جنوب آسيا
1 437	9 466	3 338	جنوب آسيا باستثناء الهند
3 299	16 809	21 108	جنوب شرق آسيا
6 975	11 882	11 470	غرب آسيا
33	129	47	أوقيانوسيا
1 672	27 585	139 454	رابطة الدول المستقلة
175	928	2 738	رابطة الدول المستقلة، آسيا
1 497	26 657	136 716	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
4 793	24 060	826 801	المناطق المتقدمة النمو
103	966	6 239	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
1 178	4 764	1 461	أقل البلدان نموا
468	2 386	3 354	البلدان النامية غير الساحلية
483	2 125	7 162	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) للسنوات السابقة على بدء سريان شرط الإبلاغ عن مجموعة من المواد، قُدرت قيم استهلاك البلدان الناقصة استنادا إلى مستوى سنة الأساس. وينطبق ذلك على المواد الواردة في المرفقات باء وجيم وهاء التي بدأ سريانها في أعوام 1992؛ و 1992 و 1994 على التوالي.

المؤشر 7-4

نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة

(النسبة المئوية)

	1990	2000	2004	
المجموع	81	72	75	
المستغلة بشكل كامل		50	47	52
غير المستغلة على نحو كافٍ والمستغلة باعتدال		31	25	20

المؤشر 7-5

نسبة مجموع الموارد المائية المستخدمة[أ] حوالي عام 2000

(النسبة المئوية)

المناطق النامية	6,7
شمال أفريقيا	77,5
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2,2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1,4
شرق آسيا	21,4
شرق آسيا باستثناء الصين	15,4
جنوب آسيا	26,6
جنوب آسيا باستثناء الهند	19,5
جنوب شرق آسيا	4,5
غرب آسيا	47,5
أوقيانوسيا	0,0
رابطة الدول المستقلة	5,4
المناطق المتقدمة النمو	9,3
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	12,9
أقل البلدان نموا	3,5
البلدان النامية غير الساحلية	8,2
الدول الجزرية الصغيرة النامية	1,3

(أ) سحب المياه السطحية والمياه الجوفية كنسبة من مجموع الموارد المائية المتجددة الفعالية.

الغاية 7 – باء
الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010

المؤشر 7-6

نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية

(أ) البرية والبحرية[أ]

(النسبة المئوية)

	باستثناء المناطق المحمية المغمورة			*بما في ذلك المناطق المحمية المغمورة*
	1990	*2000*	*2008*	*(المجموع)*
العالم[ب]	5,4	8,0	9,8	12,1
المناطق النامية	6,1	9,5	11,2	13,0
شمال أفريقيا	2,1	3,1	3,4	3,7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	8,4	8,9	9,4	11,5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحرالكاريبي	7,3	14,4	18,8	21,0
شرق آسيا	7,0	9,9	10,9	14,0
شرق آسيا باستثناء الصين	3,9	11,9	11,9	11,9
جنوب آسيا	4,4	5,0	5,3	5,6
جنوب آسيا باستثناء الهند	4,6	5,5	6,1	6,5
جنوب شرق آسيا	2,6	5,3	6,0	7,5
غرب آسيا	3,7	17,8	17,8	17,9
أوقيانوسيا	0,4	1,0	7,0	7,2
رابطة الدول المستقلة	1,7	2,8	2,8	7,6
المناطق المتقدمة النمو	7,9	10,4	14,0	16,9
أقل البلدان نموا	8,7	9,4	10,7	12,0
البلدان النامية غير الساحلية	8,0	9,4	10,5	11,4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	3,1	13,9	14,1	14,7

(أ) نسبة المناطق المحمية (البرية والبحرية معا) إلى مجموع المناطق البرية.

(ب) تشمل الأقاليم التي لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المجاميع الإقليمية.

(ب) البرية[أ]

(النسبة المئوية)

	باستثناء المناطق المحمية المغمورة			*بما في ذلك المناطق المحمية المغمورة*
	1990	*2000*	*2008*	*(المجموع)*
العالم[ب]	5,9	8,4	9,4	12,0
المناطق النامية	7,1	11,0	12,6	14,6
شمال أفريقيا	2,1	3,1	3,4	3,7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	9,1	9,5	10,0	12,3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	8,2	15,5	20,2	22,7
شرق آسيا	7,4	10,5	11,5	14,7
شرق آسيا باستثناء الصين	4,0	12,6	12,6	12,6
جنوب آسيا	4,6	5,3	5,6	5,9
جنوب آسيا باستثناء الهند	4,9	5,9	6,5	6,9
جنوب شرق آسيا	5,4	11,0	11,8	15,0
غرب آسيا	4,0	19,1	19,1	19,2
أوقيانوسيا	1,8	2,9	2,9	3,3
رابطة الدول المستقلة	1,7	2,6	2,6	7,7
المناطق المتقدمة النمو	8,2	9,7	10,2	13,5
أقل البلدان نموا	9,6	10,4	10,9	12,3
البلدان النامية غير الساحلية	8,0	10,5	10,6	11,4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	5,4	26,5	26,7	27,4

(أ) نسبة المناطق المحمية (البرية والبحرية معا) إلى مجموع المناطق البرية.

(ب) تشمل الأقاليم التي لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المجاميع الإقليمية.

(ج) البحرية[أ]

(النسبة المئوية)

	باستثناء المناطق المغمورة			*بما في ذلك المناطق المحمية المغمورة*
	1990	*2000*	*2008*	*(المجموع)*
العالم[ب]	2,4	5,6	12,3	12,8
المناطق النامية	0,6	2,2	3,1	3,4
شمال أفريقيا	0,3	2,6	3,4	4,9
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,5	1,5	1,8	1,9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1,5	7,3	10,0	10,5
شرق آسيا	0,4	0,6	0,6	0,6
شرق آسيا باستثناء الصين	2,0	2,0	2,0	2,0
جنوب آسيا	1,2	1,3	1,3	1,3
جنوب آسيا باستثناء الهند	1,0	1,2	1,2	1,2
جنوب شرق آسيا	0,3	0,7	1,3	1,5
غرب آسيا	0,6	1,7	1,7	1,8
أوقيانوسيا	0,1	0,5	8,0	8,1
رابطة الدول المستقلة	2,3	5,6	5,6	5,9
المناطق المتقدمة النمو	6,6	13,9	33,1	34,2
أقل البلدان نموا	0,4	1,0	9,0	9,0
البلدان النامية غير الساحلية[ج]	0,0	0,0	0,0	0,0
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0,9	1,7	1,9	2,3

(أ) نسبة المناطق المحمية (البرية والبحرية معا) إلى مجموع المناطق البرية.

(ب) تشمل الأقاليم التي لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المجاميع الإقليمية.

(ج) بعض البلدان النامية غير الساحلية لديها مطالب تتعلق بمياه إقليمية داخل البحار الداخلية.

المؤشر 7-7

نسبة الأنواع المهددة بالانقراض[أ]

(النسبة المئوية للأنواع التي لا يُتوقع أن تنقرض في المستقبل القريب)

	الطيور		*الثدييات*	
	1994	*2008*	*1996*	*2008*
العالم	92,20	91,85	86,03	85,33
المناطق النامية	92,55	92,19	85,87	85,13
شمال أفريقيا	97,60	97,12	90,18	89,82
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	93,75	93,60	86,76	86,59
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	93,10	92,95	87,09	86,56
منطقة البحر الكاريبي	96,01	95,93	89,81	89,94
أمريكا اللاتينية	93,49	93,35	87,59	87,04
شرق آسيا	96,19	95,78	91,42	90,67
جنوب آسيا	95,99	95,52	86,92	86,21
جنوب شرق آسيا	93,40	92,66	84,27	82,59
غرب آسيا	97,60	96,99	92,95	92,50
أوقيانوسيا	91,86	91,41	85,16	84,39
رابطة الدول المستقلة	96,44	95,71	92,28	91,68
المناطق المتقدمة النمو	93,51	93,09	91,04	90,79

(أ) قيمة مؤشرات القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية للطيور.

الغاية 7 – جيم

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

المؤشر 7-8

نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب[أ]

(النسبة المئوية)

	1990			*2006*		
	المجموع	*المناطق الحضرية*	*المناطق الريفية*	*المجموع*	*المناطق الحضرية*	*المناطق الريفية*
العالم	77	95	63	87	96	78
المناطق النامية	71	93	59	84	94	76
شمال أفريقيا	88	95	82	92	96	87
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	49	82	35	58	81	46
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	84	94	61	92	97	73
شرق آسيا	68	97	55	88	98	81
شرق آسيا باستثناء الصين	–	98	–	–	98	–
جنوب آسيا	74	91	68	87	95	84
جنوب آسيا باستثناء الهند	82	95	77	83	91	78
جنوب شرق آسيا	73	92	64	86	92	81
غرب آسيا	86	95	70	90	95	80
أوقيانوسيا	51	92	39	50	91	37
رابطة الدول المستقلة	93	97	84	94	99	86
رابطة الدول المستقلة، آسيا	87	95	80	88	98	79
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	95	98	87	97	99	91
المناطق المتقدمة النمو	98	100	95	99	100	97

(أ) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة. والبيانات الواردة مقتبسة من تقرير عام 2008 (A/63/1).

المؤشر 7-9

نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسّنة[أ]

(النسبة المئوية)

	1990			2006		
	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
العالم	54	78	36	62	79	45
المناطق النامية	41	66	28	53	71	39
شمال أفريقيا	62	82	44	76	90	59
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	26	40	20	31	42	24
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	68	81	35	79	86	52
شرق آسيا	48	61	43	65	74	59
جنوب آسيا	21	53	10	33	57	23
جنوب آسيا باستثناء الهند	39	74	25	48	70	37
جنوب شرق آسيا	50	74	40	67	78	58
غرب آسيا	79	93	56	84	94	64
أوقيانوسيا	52	80	44	52	80	43
رابطة الدول المستقلة	90	95	81	89	94	81
رابطة الدول المستقلة، آسيا	95	97	93	93	95	92
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	89	94	77	88	94	75
المناطق المتقدمة النمو	99	100	96	99	100	96

(أ) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة. والبيانات الواردة مقتبسة من تقرير عام 2008 (A/63/1).

الغاية 7 – دال
تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة

المؤشر 7-10

نسبة سكان المناطق الحضرية الذي يعيشون في أحياء فقيرة[أ]

(النسبة المئوية)

2005	*2001*	*1990*	
35,7	39,4	46,3	المناطق النامية
14,5	20,3	36,2	شمال أفريقيا
62,2	65,8	71,5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
27,0	29,2	33,7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
36,5	37,4	43,7	شرق آسيا
42,9	45,8	57,2	جنوب آسيا
34,2	39,6	49,5	جنوب شرق آسيا
25,8	20,6	22,5	غرب آسيا
24,1	-	-	أوقيانوسيا

(أ) تمثل سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أسر معيشية تتسم بواحدة على الأقل من الخصائص الأربعة التالية: الافتقار إلى إمكانية الحصول على مياه شرب محسنة، والافتقار إلى الحصول على مرافق صرف صحي محسنة، والاكتظاظ (ثلاثة أو أربعة أشخاص في الغرفة) ومساكن مشيدة بمواد غير متينة ويُصنّف نصف مراحيض الحفر ضمن المرافق الصحية المحسّنة. ولا يمكن المقارنة بين هذه الأرقام الجديدة وبين التقديرات التي نُشرت سابقا، ذلك أن جميع المساكن التي كانت تستخدم مراحيض الحفر صُنِّفت ضمن الأحياء الفقيرة.

الهدف 8

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية 8 – ألف

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

وتشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيد الوطني والصعيد العالمي

الغاية 8 – باء

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

وتشمل: قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر

الغاية 8 – جيم

معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية 8 – دال

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

المؤشر 8-1

صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي

(أ) **مجموع المساعدة السنوية**[أ]

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	1990	*2002*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*[ب]
جميع البلدان النامية	52,7	58,3	69,1	79,4	107,1	104,4	103,5	119,8
أقل البلدان نموا	15,1	15,8	22,4	23,4	24,6	30,0	32,0	-

(أ) تشمل المساعدة الإنمائية غير الرسمية للإعفاء من الديون ويُستثنى منها الإعفاء من الديون لأغراض عسكرية.

(ب) بيانات أولية.

(ب) **نصيب الدخل القومي الإجمالي من المساعدات المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**

(النسبة المئوية)

	1990	*2002*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*[أ]
جميع البلدان النامية	0,33	0,23	0,25	0,26	0,33	0,31	0,28	0,30
أقل البلدان نموا	0,09	0,06	0,08	0,08	0,08	0,09	0,09	-

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 8-2

نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)

1998	*2000*	*2002*	*2004*	*2007*
النسبة المئوية 10,7	14,1	18,0	15,9	19,2
ببلايين دولارات الولايات المتحدة 3,0	4,3	5,6	7,7	12,3

المؤشر 8-3

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المقيدة المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي[أ]

1990	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*
النسبة المئوية 67,6	91,8	91,3	92,3	89,0	84,6
ببلايين دولارات الولايات المتحدة 16,3	30,1	30,8	48,9	62,2	60,2

(أ) استنادا إلى نحو 40 في المائة فقط من إجمالي التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إذ أنها تستثني تكاليف التعاون التقني والتكاليف الإدارية، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لكسمبرغ والنمسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا تبلغ عن حالة القيود التي تفرض على المستفيدين من مساعداتها الإنمائية الرسمية الالتزام بها.

المؤشر 8-4

المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي

1990	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*
النسبة المئوية 6,3	8,1	7,8	7,1	6,3	5,6
ببلايين دولارات الولايات المتحدة 7,0	12,0	13,9	14,7	16,5	18,7

المؤشر 8-5

المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي

1996	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*
النسبة المئوية 2,7	2,7	2,8	2,7	2,7	3,0
ببلايين دولارات الولايات المتحدة 2,1	1,8	2,1	2,5	2,6	3,2

الوصول إلى الأسواق

المؤشر 8-6

نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، المعفاة من الرسوم الجمركية

(النسبة المئوية)

	1996	*1998*	*2000*	*2003*	*2007*
باستثناء الأسلحة (أ)					
البلدان النامية[أ]	53	54	63	71	83
أقل البلدان نموا	68	81	75	81	89
باستثناء الأسلحة والنفط (ب)					
البلدان النامية[أ]	54	54	65	71	79
شمال أفريقيا	20	18	26	63	95
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	88	89	83	90	93
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	58	58	58	92	95
أمريكا اللاتينية	74	77	82	90	93
شرق آسيا	35	35	52	60	68
جنوب آسيا	41	42	46	54	64
جنوب شرق آسيا	60	58	76	75	79
غرب آسيا	45	46	56	57	94
أوقيانوسيا	82	84	79	81	89
رابطة الدول المستقلة	59	59	59	84	89
أقل البلدان نموا	78	78	70	78	80

(أ) تشمل بلدان رابطة الدول المستقلة.

المؤشر 8-7

متوسط التعريفات الجمركية والحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية

(النسبة المئوية)

		1996	*1998*	*2000*	*2003*	*2006*
المنتجات الزراعية	(أ)					
البلدان النامية		10,4	9,2	9,4	8,8	8,4
أقل البلدان نموا		3,9	3,7	2,8	3,1	2,1
المنسوجات	(ب)					
البلدان النامية		7,3	6,5	5,8	5,3	5,0
أقل البلدان نموا		4,6	4,1	3,5	3,2	3,1
الملبوسات	(ج)					
البلدان النامية		11,4	10,8	9,6	8,3	8,2
أقل البلدان نموا		8,1	7,8	7,0	6,4	6,4

المؤشر 8-8

تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي

1996	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007* (أ)
النسبة المئوية 2,03	1,17	1,13	1,05	0,97	0,89
ببلايين دولارات الولايات المتحدة 322	351	381	376	363	365

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 8-9

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية[أ]

2001	*2003*	*2005*	*2007*
السياسات واللوائح التجارية والتكيف المتصل بالتجارة[ب] 1,0	0,8	0,8	0,8
الهياكل الأساسية الاقتصادية 21,5	14,8	17,2	13,1
بناء القدرات الإنتاجية 16,0	13,4	12,8	13,3

(أ) المساعدة المقدمة للوكالات التجارية كنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة على القطاعات.

(ب) بدأ تقديم بيانات التكيف المتصل بالتجارة في عام 2007. ولم يقدم هذه البيانات سوى كندا والمفوضية الأوروبية.

القدرة على تحمل الديون

المؤشر 8-10

مجموع عدد البلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد (التراكمي) للبلدان التي بلغت مرحلة الاستيفاء في إطار المبادرة

2000[أ]	*2009*[ب]
1	24
21	11
13	6
35	**41**

بلغت مرحلة الاستيفاء
بلغت مرحلة اتخاذ القرار لكن لم تبلغ مرحلة الاستيفاء
لم يُنظر بعد في إدراجها في مرحلة اتخاذ القرار
مجموع البلدان المؤهلة

(أ) في كانون الأول/ديسمبر 2000. لا تشمل إلا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي شملتها المبادرة في 2009.

(ب) في آذار/مارس 2009.

المؤشر 8-11

مقدار تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون[أ]

(بلايين دولارات الولايات المتحدة، المقدار التراكمي)

2009	*2000*	
77	30	عن البلدان التي بلغت مرحلة القرار أو الاستيفاء

(أ) بالقيمة الحالية الصافية لنهاية عام 2007؛ وضع الالتزام في آذار/مارس 2009.

المؤشر 8-12

خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات[أ] [ب]

2007	*2000*	*1995*	*1990*	
4,1	12,6	14,4	19,7	المناطق النامية
7,2	15,4	22,7	39,9	شمال أفريقيا
4,2	9,4	10,4	17,6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
8,0	21,8	18,7	20,6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
11,9	8,0	10,8	16,8	منطقة البحر الكاريبي
7,9	22,2	19,0	20,7	أمريكا اللاتينية
0,6	5,1	9,0	10,6	شرق آسيا
7,4	13,7	26,9	17,7	جنوب آسيا
7,4	11,5	22,3	9,3	جنوب آسيا باستثناء الهند
3,3	6,5	7,9	16,7	جنوب شرق آسيا
11,8	17,6	22,3	27,8	غرب آسيا
4,1	5,9	7,8	14,0	أوقيانوسيا
2,2	8,1	6,1	0.6[ج]	رابطة الدول المستقلة
1,4	8,4	3,8	0.6[ج]	رابطة الدول المستقلة، آسيا
2,3	8,1	6,2	0.6[ج]	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
4,2	11,8	11,7	9,7	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
6,8	11,6	13,4	16,8	أقل البلدان نموا
2,0	8,6	7,3	14,9	البلدان النامية غير الساحلية
11,2	8,7	9,5	13,7	الدول الجزرية الصغيرة

(أ) خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات وصافي الإيرادات من الخارج.

(ب) تشمل البلدان التي تقدم معلومات عن ديونها لنظام البنك الدولي للتبليغ عن المدينين، وتستند المجاميع إلى البيانات المتوافرة، وقد استُثنيت منها في بعض السنوات بلدان لا تتوافر لديها بيانات عن صادرات السلع والخدمات وصافي الإيرادات من الخارج.

(ج) بيانات عام 1993.

الغاية 8 – هاء
التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

المؤشر 8-13

نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام

(لا تتوافر بيانات عالمية أو إقليمية).

الغاية 8 – واو
التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المؤشر 8-14

عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل 100 نسمة من السكان

2007	*2000*	*1990*	
19,0	16,0	9,8	العالم
13,3	8,0	2,3	المناطق النامية
12,1	7,2	2,8	شمال أفريقيا
1,5	1,4	1,0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
17,9	14,6	6,3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
10,9	11,6	7,1	منطقة البحر الكاريبي
18,4	14,9	6,2	أمريكا اللاتينية
28,5	13,7	2,4	شرق آسيا
40,2	43,0	24,9	شرق آسيا باستثناء الصين
4,4	3,3	0,7	جنوب آسيا
7,1	3,5	1,1	جنوب آسيا باستثناء الهند
11,3	4,8	1,3	جنوب شرق آسيا
17,6	17,5	9,6	غرب آسيا
5,0	5,2	3,3	أوقيانوسيا
25,4	18,5	12,4	رابطة الدول المستقلة
11,6	8,8	7,9	رابطة الدول المستقلة، آسيا
30,6	21,8	13,9	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
47,6	55,1	42,4	المناطق المتقدمة النمو
24,1	21,1	13,1	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
0,9	0,5	0,3	أقل البلدان نموا
3,6	2,7	2,4	البلدان النامية غير الساحلية

2007	*2000*	*1990*	
12,1	13,2	8,0	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشر 8-15

المشتركون في الهواتف الخلوية لكل 100 نسمة من السكان

2007	*2000*	*1995*	
50,3	12,1	1,6	العالم
38,6	5,5	0,4	المناطق النامية
57,3	2,8	<0,05	شمال أفريقيا
22,9	1,7	0,1	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
67,0	12,2	0,8	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
42,9	6,6	1,2	منطقة البحر الكاريبي
68,9	12,6	0,8	أمريكا اللاتينية
43,8	9,9	0,5	شرق آسيا
76,2	50,2	3,4	شرق آسيا باستثناء الصين
23,0	0,4	<0,05	جنوب آسيا
30,6	0,5	<0,05	جنوب آسيا باستثناء الهند
48,2	4,3	0,7	جنوب شرق آسيا
71,8	14,6	0,9	غرب آسيا
16,2	2,4	0,2	أوقيانوسيا
93,4	1,8	<0,05	رابطة الدول المستقلة
42,4	1,3	<0,05	رابطة الدول المستقلة، آسيا
112,5	2,0	0,1	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
100,0	47,8	7,8	المناطق المتقدمة النمو
94,7	8,9	0,1	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
14,5	0,3	<0,05	أقل البلدان نمواً[أ]
18,2	1,0	<0,05	البلدان النامية غير الساحلية
44,4	10,5	1,5	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) يظهر عمود عام 1995 بيانات عام 1996.

المؤشر 8-16

مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة من السكان

2007	*2000*	*1995*	
20,6	6,5	0,7	العالم
12,7	2,1	0,1	المناطق النامية
14,4	0,8	<0,05	شمال أفريقيا
3,7	0,5	0,1	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

2007	*2000*	*1995*	
25,7	3,9	0,1	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
18,3	2,9	0,1	منطقة البحر الكاريبي
26,3	4,0	0,1	أمريكا اللاتينية
18,7	3,6	0,1	شرق آسيا
53,3	27,1	0,9	شرق آسيا باستثناء الصين
6,9	0,5	0,05>	جنوب آسيا
7,0	0,3	0,05>	جنوب آسيا باستثناء الهند(أ)
11,8	2,4	0,1	جنوب شرق آسيا
15,7	3,9	0,1	غرب آسيا
5,7	1,9	0,05>	أوقيانوسيا
17,8	1,4	0,1	رابطة الدول المستقلة
7,8	0,5	0,05>	رابطة الدول المستقلة، آسيا(أ)
21,5	1,7	0,1	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
63,5	29,9	3,9	المناطق المتقدمة النمو
23,4	3,4	0,1	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
1,5	0,1	0,05>	أقل البلدان نموا(ب)
3,5	0,3	0,05>	البلدان النامية غير الساحلية(أ)
19,1	5,0	0,2	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) يظهر عمود عام 1995 بيانات عام 1996.

(ب) يظهر عمود عام 1995 بيانات عام 1998.

المصادر: فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (http://mdgs.un.org).

الحواشي: تستند المجموعات الإقليمية، ما لم يشر إلى غير ذلك، إلى المناطق الجغرافية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات الضرورية لإنشاء مجموعات متجانسة من البلدان قدر الإمكان لأغراض التحليل والعرض. والتشكيل الإقليمي المعتمد للإبلاغ عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2008 متوافر في الموقع الشبكي http://mdgs.un.org تحت وصلة ''Data''.

تتضمن رابطة الدول المستقلة الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا في أوروبا، وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في آسيا.

وتتضمن ''المناطق المتقدمة النمو''، حيث ترد، أوروبا (باستثناء بلدان رابطة الدول المستقلة) وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان. وتشمل المناطق المتقدمة النمو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

الفصل الأول (ص 37–99)

السلم والأمن الدوليين

تعزيز السلم والأمن الدوليين، 37: صيانة السلم والأمن الدوليين، 37؛ منع نشوب الصراعات، 39؛ صنع السلام وبناء السلام، 43؛ قضايا الحماية، 50؛ البعثات السياسية الخاصة، 63. **تهديدات السلم والأمن الدوليين،** 66: الإرهاب الدولي، 66. **عمليات حفظ السلام،** 71: الجوانب العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 74؛ الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 78؛ العمليات في عام 2009، 79؛ قائمة العمليات في عام 2009، 80؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 82.

جلب عام 2009 تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين، بينما عملت الأمم المتحدة على مواجهة العديد من حالات النزاع، لا سيما في أفريقيا، وحوادث إرهاب دولي أخرى، مع دعم جهود البلدان الخارجة من الصراع للحفاظ على السلام والاستقرار وإعادة بناء المؤسسات الوطنية واستعادة التنمية الاقتصادية. ودفع مجلس الأمن بإصلاح عمليات السلام قُدما كما ناقش سبل تعزيز الأمن الجماعي، مشددا على أهمية دور الوساطة في تسوية النزاعات. واستعرض المجلس تدابير لكفالة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وعقد اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام الجارية. وعززت لجنة بناء السلام جهودها لدعم البلدان الخارجة من الصراعات، وذلك من خلال تشكيلاتها القطرية المتعلقة ببوروندي وسيراليون وغينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأبقت الأمم المتحدة خلال هذا العام على 12 بعثة ومكتبا من بعثاتها ومكاتبها السياسية الموجهة لبناء السلام.

وتوقفت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن الوجود في 15 حزيران/يونيه بعد أن استخدم الاتحاد الروسي حق النقض ضد تمديد ولاية البعثة. وفي نهاية عام 2009، كانت هناك 15 عملية لحفظ السلام يعمل بها 119.577 عنصرا من الموظفين النظاميين والمدنيين.

وتواصل حجم وتواتر الأعمال الإرهابية الدولية، مما أدى إلى مقتل المئات من المدنيين الأبرياء وإصابة الكثيرين بجروح. وبالإضافة إلى أفغانستان وباكستان والعراق، شملت المناطق المتأثرة إيران وإندونيسيا والصومال. وكان هجوم انتحاري نُفذ في إسلام أباد في 5 تشرين الأول/أكتوبر قد أسفر عن مقتل خمسة من موظفي برنامج الأغذية العالمي، فيما أسفر هجوم نفذته حركة طالبان في كابول في 28 تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل خمسة من موظفي الأمم المتحدة. وأصدر مجلس الأمن بيانات تدين تلك الهجمات وتصفها بغير المقبولة وغير المبررة. وطلبت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر إلى الأمين العام توفير الموارد اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على عملية إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، من أجل كفالة التنسيق والاتساق في جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وأصدر المجلس أيضا خلال هذا العام بيانات بشأن الوساطة وتسوية النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع والمدنيين في النزاعات المسلحة وسير عمليات حفظ السلام. واعتمد المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر قرارا بشأن حماية

المدنيين في النزاعات المسلحة، والذي طلب فيه إلى أطراف النزاعات الوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وحثهم على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاحترام السكان المدنيين.

وأكدت الجمعية العامة من جديد، بواسطة قرار بشأن الماس المؤجج للصراعات، تأييدها لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ولعملية كيمبرلي ككل. وبموجب قرار بشأن صندوق بناء السلام، فإنها أكدت على الأدوار التي تضطلع بها الجمعية العامة ولجنة بناء السلام والفريق الاستشاري المستقل لتوفير التوجيه السياساتي بشأن استخدام الصندوق لبلوغ الحد الأقصى من تأثيره وتحسين أدائه. واعتمدت الجمعية أيضا نصوصا بشأن الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، وحساب دعم عمليات حفظ السلام، وجدول الأنصبة المقررة لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام، ومعدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات، وتمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، والمساءلة الجنائية لمسؤولي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات، والمسؤولية عن توفير الحماية.

وبشأن الوضع المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ارتفعت النفقات بنسبة 13,6 في المائة، لتنتقل من 6.265,8 مليون دولار إلى 7.120,6 مليون دولار خلال السنة المالية 2009/2008. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى توسع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانخفضت الاشتراكات المقررة وغير المسددة بنسبة 5 في المائة لتبلغ 967,5 مليون دولار.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية
الفصل الثاني (ص 100–311)
أفريقيا

تعزيز السلام في أفريقيا، 103. **وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى**، 116: منطقة البحيرات الكبرى، 116؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 118؛ بوروندي، 137؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 146؛ تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، 153؛ أوغندا، 163؛ رواندا، 165. **غرب أفريقيا**، 166: قضايا إقليمية، 166؛ كوت ديفوار، 170؛ ليبيريا، 191؛ سيراليون، 206؛ غينيا–بيساو، 215؛ الكاميرون–نيجيريا، 226؛ غينيا، 228؛ موريتانيا، 232. **القرن الأفريقي**، 232: السودان، 232؛ التشاد–السودان، 268؛ الصومال، 270؛ جيبوتي وإيريتيريا، 297؛ إريتريا–إثيوبيا، 302. **شمال أفريقيا**، 304: الصحراء الغربية، 304. **قضايا أخرى**، 310: مدغشقر، 310؛ موريشيوس–المملكة المتحدة/فرنسا، 311.

واصلت الأمم المتحدة خلال عام 2009 التزامها بتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا من خلال ست بعثات من البعثات السياسية وبعثات بناء السلام وسبع عمليات لحفظ السلام. وواجهت المنظمة تحديات هائلة في مساعدة البلدان في حالات الصراع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لبناء السلام بعد الصراع في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي على العودة للسلام والاستقرار والازدهار. وواجه العديد من البلدان المهمة المعقدة المتمثلة في جمع الجماعات المتمردة على طاولة المفاوضات والتوصل إلى برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وتعزيز المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بوضع منظور إقليمي بشأن القضايا التي تواجه القارة وتعزيز منع نشوب الصراعات وزيادة الوعي بشأن المشاكل دون الإقليمية. وعملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الفاعلين الدوليين والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية لمساعدة الحكومات على تحسين الأمن وضمان إيصال المساعدات الإنسانية وتنشيط عمليات السلام وتعزيز التنمية. وواصلت الأمم المتحدة رصد عمليات حظر الأسلحة التي أقرها مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة دارفور في غرب السودان والصومال.

وساهمت لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في إحلال الاستقرار بعد انتهاء الصراع في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وسيراليون. كما تلقى صندوق بناء السلام في 30 حزيران/يونيه 309,6 مليون دولار من 45 جهة مانحة. وفي أيار/مايو، زارت بعثة لمجلس الأمن إثيوبيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا من أجل تعزيز السلام والمصالحة.

وقد شهدت منطقة وسط أفريقيا والبحيرات العظمى تقدما كبيرا في الجهود الرامية لاستعادة السلام والاستقرار بالمنطقة، ولا سيما الاتفاقات المبرمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والجماعات المتمردة؛ والجهود المتضافرة المبذولة في بوروندي لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام 2006 وإعلان بوجمبورا لعام 2008؛ وتنفيذ توصيات الحوار الشامل لعام 2008 في جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن تجدد الأعمال العدائية من طرف الجماعات المتمردة التي تنشط

في المناطق الحدودية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومنطقة غرب دارفور بالسودان واستمرار أنشطة جيش الرب للمقاومة خارج أوغندا، هددا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار والتنمية بالمنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن اعتزامه استحداث مكتب الأمم المتحدة لأفريقيا الوسطى في ليبرفيل، الغابون، للتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم تكثيف الجهود لتنفيذ بلاغ نيروبي لعام 2007 من أجل إنهاء التهديد الذي يواجه السلام والأمن. ووقعت الحكومة والجماعات المتمردة المسلحة اتفاق السلام في 23 آذار/مارس. ونتيجة لذلك، صارت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قادرة على تقليص عملياتها في الجزء الغربي من البلاد ونقلها إلى الجزء الشرقي، حيث ظلت الحالة الأمنية متقلبة. وتعهد رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في اجتماع قمة ثنائي عقد في غوما في 6 آب/أغسطس، ببدء حقبة جديدة في العلاقات بين البلدين، واتفقا على مجموعة من الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك إعادة إطلاق اللجنة الدائمة المشتركة بين جمهوريتا الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأطلقت جمهوريا الكونغو الديمقراطية ورواندا، وفي وقت لاحق جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، حملات لإخراج حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من الأراضي الكونغولية.

وفي بوروندي، قامت آخر حركة تمرد، قوات التحرير الوطنية، بالتخلي عن سلاحها وتحولت إلى حزب سياسي، وبالتالي أنهت المرحلة الأخيرة من عملية السلام. وقامت الحكومة بإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وبدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات في عام 2010. وفي ضوء هذا التقدم، انتهت ولاية الميسر الجنوب أفريقي، وأُغلق مكتب التيسير وانسحبت فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي. وتم إحراز تقدم أيضا في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين بجبهة التحرير الوطني وتسريحهم.

ورغم التحديات الكبيرة، خطت جمهورية أفريقيا الوسطى خطوات إيجابية إلى الأمام. وتم تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة كما تم استحداث لجان لتنفيذ الجوانب المختلفة من توصيات كانون الأول/ديسمبر 2008. وتم إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في عام 2010، وفي عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. واقترح الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم الفرص الواعدة لبناء السلام.

وفي آذار/مارس، تسلمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد المسؤوليات الأمنية من قوة الاتحاد الأوروبي، مضيفة مكونا عسكريا كبيرا لعملياتها. وتم إعادة قوات الاتحاد الأوروبي في حين وصلت قوات من دول أخرى لتتولي المهام.

ولم يف جيش الرب للمقاومة بالتزاماته بموجب اتفاق السلام النهائي لعام 2008 وواصل هجماته ضد المدنيين، متسببا في حدوث وفيات وعمليات اختطاف وتشرد الآلاف من المدنيين. ولم تكن حكومة أوغندا وممثلين عن جيش الرب للمقاومة قد وقعوا على اتفاق سلام نهائي بعد. وفي 30 حزيران/يونيه، علق الأمين العام مهمة المبعوث الخاص للمناطق المتضررة جراء أنشطة جيش الرب، جواكيم ألبرتو شيسانو، وأغلق مكتبه في كمبالا، بعد أن حقق المبعوث الخاص الأهداف الرئيسية لولايته. بيد أنه سيكون رهن الإشارة إذا تم ترتيب حفل للتوقيع على اتفاق السلام النهائي.

وفي رواندا، واصلت الأمم المتحدة برنامج المعلومات والتوعية بعنوان "الأمم المتحدة والإبادة الجماعية في رواندا" لتعبئة المجتمع المدني من أجل إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا والتعليم للمساعدة في منع أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية لعام 1994، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي، وقامت بتمديد ولاية برنامج التوعية.

وشهدت عملية السلام والوضع الأمني في غرب أفريقيا تحسنا عاما خلال عام 2009 على الرغم من بعض الانتكاسات. وواصلت المنطقة مواجهة العوامل المنهكة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والفساد. وقام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتنسيق المساعدة السياسية والإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة للمنطقة دون الإقليمية كما قدم المكتب الإرشاد للدول في سعيها لتوطيد السلام. ومن بين القضايا التي عالجها المكتب، ظل ضعف الحوكمة وسيادة القانون من الشواغل الرئيسية، وتزايدت التهديدات الأمنية بما في ذلك الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية.

وظلت التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية موجودة مثل الأزمة المالية العالمية والجفاف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع النمو السكاني وارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب. وتواصل نمو اقتصادات غرب أفريقيا، لكن بوتيرة أبطأ. وسيطر عدد قليل من الأفراد على الثروة في حين تدهورت ظروف المعيشة بالنسبة لغالبية السكان. وقد تم إحراز بعض التقدم في إرساء الديمقراطية، مع تنظيم بعض البلدان، مثل مالي والسنغال، انتخابات شفافة وحرة ونزيهة. وظهرت في الوقت نفسه تغييرات غير دستورية للحكومة، وما رافق ذلك من إفلات الجناة من العقاب.

وفي كوت ديفوار، تركز اهتمام المجتمع الدولي على المضي قدما في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي لعام 2007 والاتفاقات المكملة له، والتي دعت إلى تشكيل حكومة انتقالية ودمج قوات الطرفين المتعارضين من خلال مركز قيادة متكامل والاستعاضة عن المنطقة التي تفصل بين الشمال والجنوب ب "خط أخضر" يتم الإشراف عليه من طرف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واشتغلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام 2009 إلى جانب الحكومة لتنظيم الانتخابات الرئاسية التي تم تأجيلها من 2008 حتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي للجنة الوطنية المسؤولة عن الانتخابات. وتم إحراز تقدم كبير في تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم والتثبت من المرشحين للرئاسة. بيد أنه بسبب تأخر الاستعدادات، تم تأجيل الانتخابات مرة أخرى وتحديد شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2010 موعدا جديدا لإجرائها. غير أن العمل تواصل وظل على المسار الصحيح استعدادا لإجراء الانتخابات وتنفيذ الاتفاق. وكان التقدم أكثر محدودية في مناطق أخرى بخصوص تنفيذ الاتفاق التكميلي بشأن نزع السلاح وجمع شمل قوات الدفاع والأمن واستعادة سلطة الدولة على جميع مناطق البلاد وإعادة توحيد وزارة المالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، جدد مجلس الأمن العقوبات المفروضة على كوت ديفوار بشأن الأسلحة والسفر والماس لمدة عام آخر.

وواصلت حكومة ليبريا جهودها لتحسين الحوكمة والأمن وتوطيد سلطة الدولة وإدارة الموارد الطبيعية ومعالجة قضايا حقوق الإنسان وبناء اقتصاد أفضل. وساعدها على تحقيق تلك المساعي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا التي بدأت في تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة تخفيض قواتها في تشرين الأول/أكتوبر بإنقاص 2029 جنديا من أصل قوة تتكون من8202 موظفا عسكريا. وفي عام 2009، ركزت الحكومة على إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التي كانت تحتاج إلى المساعدة في تحسين قدرات التدريب والإدارة. كما عملت الحكومة على صياغة التشريعات

استعدادا للانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2011. وأكملت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عملها، وأصدرت تقريرا نهائيا في حزيران/يونيه. وبعد ثلاثة أشهر، قررت السلطة التشريعية عدم اتخاذ إجراءات بشأن توصيات اللجنة حتى عام 2010. وجدد مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر حظر الأسلحة المفروض على ليبريا وحظر السفر وتجميد الأصول المفروض على بعض الأفراد لمدة عام آخر.

وفي سيراليون، واصلت الحكومة وضع الاستراتيجيات والأنشطة التي تهدف إلى توطيد السلام والانتعاش الاقتصادي، على أساس جدول أعمال الرئيس من أجل التغيير، وهو خطة لمدة ثلاث سنوات أصدرت بالتزامن مع الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة لسيراليون، خطة تنسيق المساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وقدم المساعدة للحكومة في جهودها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وواصلت لجنة بناء السلام التزامها مع البلد مركزة على الحفاظ على التقدم في جهود بناء السلام وتوسيع قاعدة الجهات المانحة. وتوقفت عملية توطيد السلام لفترة وجيزة في آذار/مارس بسبب العنف السياسي، والتي انتهت بالتوقيع في 2 نيسان/أبريل على بلاغ مشترك يكرس مجددا الطريق نحو السلام والاستقرار. واقتربت المحكمة الخاصة لسيراليون من الانتهاء من محاكماتها للأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين الإنسانية التي ارتكبت في البلاد منذ عام 1996. وبحلول نهاية عام 2009، بقيت محاكمة واحدة فقط جارية وهي محاكمة الرئيس الليبيري السابق، تشارلز تايلور.

وظلت الحالة في غينيا بيساو متوترة بسبب أربعة اغتيالات وقعت خلال عام 2009، بما في ذلك اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس هيئة الأركان العامة في آذار/مارس. بيد أن هذه الأحداث لم تثني الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توطيد السلام وتنظيم الانتخابات الرئاسية وإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو الدعم للحكومة في الجهود التي تبذلها. وجرت الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على النحو المنصوص عليه في الدستور، وأسفرت عن انتخاب مالام باكاي سانها. وفي حزيران/يونيه، مدد مجلس الأمن ولاية المكتب حتى نهاية العام، على أن يخلفه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو مع عدد أقل من الموظفين. وواصلت لجنة بناء السلام مشاركتها في غينيا بيساو، مع التركيز على عملية السلام، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن والتحضير للانتخابات الرئاسية.

وواصلت الكاميرون ونيجيريا التعاون من أجل المضي قدما في تنفيذ الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام 2002 بشأن أراضيهما وحدودهما البحرية من خلال اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا. وفي عام 2009، استأنف الفريق التقني المشترك للمساحين العمل على ترسيم الحدود البرية. وبحلول نهاية العام، شمل المسح 1420 كيلومترا من أصل الطول الإجمالي للحدود البالغ1950 كيلومترا. وركزت اللجنة المشتركة على تثبيت أولى ركائز ترسيم الحدود الدائمة على الأرض، والتي بدأت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

وواجهت غينيا فترة من عدم اليقين والتوتر في أعقاب وفاة الرئيس لانسانا كونتي في كانون الأول/ديسمبر 2008 والانقلاب الذي تم بقيادة المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية، وهو مجلس عسكري. وفور استيلاءه على السلطة، علق المجلس عمل المؤسسات الحكومية والدستور في الوقت الذي ادعى أنه سيسلم السلطة إلى رئيس مدني بعد انتخابات عام 2009، والتي تم تأجيلها لاحقا. ونظمت المعارضة تجمعا في 28 أيلول/سبتمبر 2009 سرعان ما تحول إلى أعمال عنف أسفرت عن مقتل 156 شخصا. وأنشأ الأمين العام لجنة للتحقيق في هذه الظروف بناء على طلب من المجتمع

الدولي، وأصدرت تقريرها في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، تواصلت عملية الوساطة الدولية على مدار العام، بيد أنه لم يحرز أي تقدم يذكر بشأن تضييق الفجوة بين مواقف المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية وائتلاف جماعات المعارضة.

في أعقاب الإطاحة بالرئيس الموريتاني في عام 2008، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الجهود الدولية المبذولة لمساعدة البلاد على إعادة إرساء النظام الدستوري. وتحسن الوضع بشكل ملحوظ في عام 2009 مع تنظيم انتخابات رئاسية في تموز/يوليه والتي أعلن المراقبون الدوليون أنها كانت حرة ونزيهة.

وسعت المنظمة لتحقيق سلام دائم في منطقة القرن الأفريقي. وفي الوقت الذي شهد جنوب السودان على غير العادة عاما عنيفا وغير مستقر سياسيا، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان دعم حل القضايا الأساسية في اتفاق السلام الشامل لعام 2005، الذي تضمن تعهدات لتعزيز آفاق الاستقرار في المنطقة بأسرها. واستجابت البعثة بسرعة إلى عدد من حالات اندلا ع العنف؛ وفي شباط/فبراير، قدمت البعثة المساعدة في إطلاق برنامج السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيطرت الاستعدادات للانتخابات الوطنية، التي كان من المقرر إجراؤها وفقا لاتفاق السلام الشامل خلال نيسان/أبريل 2010، على معظم المناخ السياسي. وبدأت عملية تسجيل الناخبين في فاتح تشرين الثاني/نوفمبر في معظم أنحاء البلاد وانتهت في 7 كانون الأول/ديسمبر، مع تسجيل ما يقرب من 16,5 مليون ناخب من أصل ما يقدر بنحو 20 مليون مسجل. وقد تأثر المشهد السياسي عقب إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال ضد الرئيس السوداني عمر البشير في 4 آذار/مارس، والتي ردت عليها الحكومة السودانية بطرد 13 منظمة دولية غير حكومية من إقليم دارفور وإغلاق ثلاث منظمات غير حكومية محلية. واستمر الوضع الإنساني في جنوب السودان في التدهور مما أدى إلى وفاة ما يقدر بنحو 2.500 شخص وتشريد 359.000 شخصا خلال هذا العام.

وقد حققت عملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) نجاحات وواجهت عقبات ومآسي وسط سلام هش مع إنهائها العام الثاني. وتم تكليف هذه البعثة، وهي أعلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كلفة وثاني أكبر بعثة من حيث عدد الموظفين، بالمساعدة على تحقيق السلام في إقليم دارفور الذي عانى من إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدها العا لم في السنوات الأخيرة. وقد ساعدت زيادة نشر قوات اليوناميد على إبراز وجودها بصفة أكثر فعالية، بيد أنها ظلت تفتقر إلى الموارد الحاسمة في تنفيذ ولايتها بفعالية، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر.

وظلت جهود السلام متوقفة في المنطقة نتيجة لاستمرار التوتر بين تشاد والسودان. وفي 3 أيار/مايو، وقعت تشاد والسودان على اتفاق في الدوحة بقطر، وتعهدا بالامتناع عن استخدام القوة وأن يتوقفا عن تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة. بيد أن جماعة متمردة قامت بالتوغل في شرق تشاد في 4 أيار/مايو واشتبكت مع القوات الحكومية. وفي 5 أيار/مايو، اتهمت تشاد السودان بإرسال عناصر مسلحة إلى شرق تشاد، وبالتالي خرق اتفاق الدوحة. ونفت السودان هذه الاتهامات، مشيرة إلى أنها لا تزال ملتزمة بالاتفاق. وظلت العلاقات بين تشاد والسودان متوترة خلال الفترة المتبقية من العام.

وفي الصومال، واصلت المنظمة القيام بمجموعة من الخطوات المحددة بعناية لدعم عملية السلام الهشة، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في القرارين 1863 (2009) و1872 (2009). وتم وضع خطط التأهب في حال صدور قرار عن مجلس الأمن لنشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة باعتبارها قوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت نفسه، جاءت عمليتا تنصيب حكومة جديدة وانسحاب القوات الإثيوبية في منتصف كانون الثاني/يناير – وهما

تدبيرين نص عليهما اتفاق جيبوتي للسلام لعام 2008 من أجل المصالحة – كمؤشرين على المنحى الإيجابي الذي تتخذه عملية السلام. وعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، إلى جانب شركائه الإقليميين والدوليين، على المضي قدما في تنفيذ اتفاق جيبوتي، في حين تم تكليف مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المنشئ حديثا، بتقديم حزمة دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مماثلة لتلك الخاصة ببعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتم تعيين فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في كانون الثاني/يناير لمكافحة الهجمات الجريئة والمتطورة على نحو متزايد ضد السفن البحرية، وتم التوقيع على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية في كانون الثاني/يناير، من طرف 10 دول في المنطقة. وفرض مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر عقوبات بشأن الأسلحة والسفر على إريتريا لدعمها المتمردين الذين يحاولون الإطاحة بالحكومة الصومالية، كما مدد حظر الأسلحة المفروض على الصومال ووسع ولاية فريق الرصد المشرف على تنفيذ وانتهاكات الحظر. وناشد المجلس الدول الأعضاء، بما في ذلك إريتريا، لدعم عملية جيبوتي للسلام وجهود المصالحة التي تبذلها الحكومة الصومالية.

وحث المجلس جيبوتي وإريتريا في كانون الأول/يناير على إيجاد حل سلمي للنزاع الحدودي المستمر بينهما. وفي كانون الأول/ديسمبر، طالب المجلس إريتريا بسحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها والانخراط في الجهود الدبلوماسية لتسوية قضية الحدود.

وتواصلت المفاوضات من أجل إيجاد حل سياسي ودائم لقضية الصحراء الغربية، غير أن الطرفين المتنازعين على الإقليم – المغرب وجبهة البوليساريو لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) – ظلا متباعدين في ما يخص سبل تحقيق هذا الهدف. وأشرفت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) على امتثال الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلا إليه عام 1991. ومدد مجلس الأمن في نيسان/أبريل ولاية البعثة لمدة عام آخر، حتى 30 نيسان/أبريل 2010.

الجزء الأول :قضايا سياسية وأمنية
الفصل الثالث (ص 312–331)
الأمريكتين

أمريكا الوسطى، 312: غواتيمالا، 312؛ الهندوراس، 314. **هايتي**، 318: الوضع السياسي والأمني، 318؛ برنامج تقديم الدعم لهايتي، 325. **بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي**، 326. **قضايا أخرى**، 329: كولومبيا، 329؛ كوبا – السلفادور، 329؛ كوبا – الولايات المتحدة، 330؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 331.

خلال عام 2009، واصلت الأمم المتحدة العمل من أجل النهوض بقضية السلام الدائم وحقوق الإنسان والحوكمة الجيدة وسيادة القانون في الأمريكتين. وفي غواتيمالا، واصلت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب تنفيذ ولايتها. وقدم الأمين العام في أيلول/سبتمبر معلومات مستكملة للجمعية العامة بشأن أنشطة اللجنة وكذا دور الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.

وفي الهندوراس، سعت الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة التي أعقبت الانقلاب العسكري الذي وقع في حزيران/يونيه ضد الرئيس خوسيه مانويل زيلايا روزاليس. وعقد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن اجتماعات حول هذه القضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم التوقيع على اتفاق تيغوسيغالبا سان خوسيه، الذي أنشأت بموجبه حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة، وأسفرت الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر على اختيار بورفيريو لوبو سوسا ليكون الرئيس المقبل للبلاد.

وفي هايتي، كان هناك مؤشرات على وجود استعداد جديد بين القيادات السياسية للعمل معا. وتم اعتماد التشريعات الرئيسية وإجراء انتخابات مجلس الشيوخ في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. وبحلول نهاية العام، كانت الاستعدادات للانتخابات المقبلة تجري على قدم وساق، غير أن هذا التعاون ظل هشا. وأدى جان ماكس بيليريف اليمين لتقلده منصب رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر بعد التصويت على حجب الثقة على شاغل المنصب. ووجدت بعثة مجلس الأمن إلى البلاد أن مكاسب قد تحققت بشأن أربعة معايير من أصل خمسة وضعت لتوطيد الاستقرار في هايتي وهي الحوار السياسي، والانتخابات، وبسط سلطة الدولة، وتعزيز الأمن، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. بيد أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية شهدت تدهورا ملحوظا. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تنفيذ ولايتها، بما في ذلك مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على التمسك بسيادة القانون وتعزيز قدرة الشرطة. وظل انتشار الفقر والبطالة يشكل تهديدا للاستقرار. وعين الأمين العام في أيار/مايو رئيس الولايات المتحدة السابق ويليام ج. كلينتون في منصب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي.

وفي ظل تطورات أخرى بالمنطقة، دعت الجمعية العامة من جديد الدول إلى الامتناع عن سن قوانين وتدابير مماثلة للحصار المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

الفصل الرابع (ص 334–399)

آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، 334: الحالة في أفغانستان، 334؛ العقوبات، 353. **العراق**، 362: الحالة في العراق، 362؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 362؛ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، 372. **العراق – الكويت**، 375: أسرى الحرب، الممتلكات الكويتية والأشخاص المفقودين، 375؛ لجنة وصندوق الأمم المتحدة للتعويضات، 376. **تيمور– ليشتي**، 376: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، 377؛ تمويل عمليات الأمم المتحدة، 381. **جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية**، 384. **نيبال**، 388. **إيران**، 394: تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 394. **قضايا أخرى**، 396: ميانمار، 396؛ سيري لانكا، 397؛ الهند – باكستان، 398؛ التحقيق في اغتيال بينظير بوتو، 398؛ الفلبين، 399؛ الإمارات العربية المتحدة – إيران، 399.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة مواجهة التحديات السياسية والأمنية في آسيا والمحيط الهادئ من خلال الجهود التي بدلتها لاستعادة السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وفي أفغانستان، تواصل تدهور الوضع الأمني خلال عام 2009، وأُجبرت عمليات الأمم المتحدة، بمن في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على نقل بعض موظفيها خارج البلاد مؤقتا بسبب الهجمات التي استهدفتهم. وأسفر هجوم نفذته طالبان في 28 تشرين الأول/أكتوبر ضد منزل ضيافة في كابول كان يقيم فيه أكثر من 30 موظفا من موظفي الأمم المتحدة عن مقتل خمسة موظفين وجرح خمسة آخرين. وشملت الهجمات التي تنفذها طالبان ضد مباني الأمم المتحدة وموظفيها هجمات باستخدام أجهزة تفجيرية يدوية الصنع استهدفت مركبات الأمم المتحدة في أرزكان وقندوز في أيار/مايو وحزيران/يونيه على التوالي، وأربع هجمات صاروخية استهدفت مباني الأمم المتحدة في هراة.

واستهدفت أعمال إرهابية أخرى المرافق الحكومية وأسفرت عن وقوع العديد من الوفيات والإصابات وأثرت على المدنيين الأبرياء. وشملت تلك الأعمال هجوما نفذ في 11 شباط/فبراير وهجوما انتحاريا آخر نفذ في 8 تشرين الأول/أكتوبر خارج السفارة الهندية في كابول.

وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، برئاسة كاي إيدي، تنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية الدولية وتعزيز الحوار السياسي ومساعدة الحكومة في بناء المؤسسات. وفي آذار/مارس، مدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة عام آخر. وفتحت البعثة في أيار/مايو مكتبين جديدين في تيرين كوت وساري بول. وواصلت البعثة خلال معظم العام عملها في دعم الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الأقاليم التي جرت في 20 آب/أغسطس. وعندما أظهرت عملية إعادة فرز الأصوات لاحقا أن أيا من المرشحين الاثنين للرئاسة، حميد كرزاي وعبد الله عبد الله، لم يفز بأكثر من 50 في المائة من الأصوات، أصبح من الضروري تنظيم جولة انتخابية ثانية. وقام السيد عبد الله بسحب مشاركته عندما تم رفض شروطه لتلك الجولة، ليتم تنصيب الرئيس كرزاي لولاية ثانية.

وواصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف)، وهي قوة متعددة الجنسيات أنشأها مجلس الأمن في عام 2001 وتقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تقديم المساعدة للحكومة من أجل الحفاظ على الأمن. ومدد المجلس تفويض القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2010.

واعتمد مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر القرار 1904 (2009) بشأن التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين محددا العقوبات التي يتعين اتخاذها في ما يتعلق بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن وحركة طالبان والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بهما. وقد شملت هذه العقوبات منع هؤلاء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بأسامة بن لادن وحركة طالبان من دخول أراضي الدول الأعضاء أو عبورها وتجميد أموالهم وأصولهم المالية الأخرى أو مواردهم الاقتصادية ومنع توريد الأسلحة والتجهيزات المتصلة أو بيعها أو نقلها إليهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي العراق، رغم أن عام 2009 شهد تحسنا في الوضع الأمني العام، كان هناك ارتفاع حاد في الهجمات الجماعية العشوائية والعنيفة التي أسفرت عن وقوع خسائر كبيرة وسط المدنيين. وبلغت موجة التفجيرات الانتحارية ذروتها بتنفيذ سلسلة منسقة من أربعة تفجيرات في كافة أنحاء العراق في آذار/مارس وما يقرب من 20 تفجيرا انتحاريا في نيسان/أبريل. وبحلول نهاية تموز/يوليه، ظل مستوى الحوادث عاليا في شمال العراق مع استمرار محاولات الجماعات المسلحة استغلال التوترات. بيد أن مستوى الحوادث في جنوب العراق ظل منخفضا نسبيا، كما واصلت قوات الأمن اكتشاف مخابئ الأسلحة والذخيرة. وفي 19 آب/أغسطس و25 تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت هجمات منسقة المؤسسات الحكومية الرئيسية في بغداد، وهي أكثر الهجمات أهمية منذ انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من المدن العراقية في نهاية حزيران/يونيه بموجب الاتفاقية الأمنية الثنائية بين العراق والولايات المتحدة.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 17 آب/أغسطس عن النتائج المصادق عليها المتعلقة بالانتخابات الإقليمية لكردستان التي جرت في 25 تموز/يوليه وأسفرت عن فوز الرئيس الحالي مسعود بارزاني بأغلبية واضحة. وبمساعدة الأمم المتحدة، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن التعديلات الرئيسية التي يتعين إجراؤها على قانون الانتخابات الذي اعتُمد بصيغته المنقحة في 6 كانون الأول/ديسمبر. وبعد ذلك بيومين، وقعت خمسة تفجيرات منسقة في بغداد، مما أدى إلى مقتل أكثر من 100 عراقي وجرح عدد كبير. وفي اليوم التالي، استبدل رئيس الوزراء نوري كامل المالكي، بصفته القائد العام للقوات المسلحة، رئيس قيادة عمليات بغداد. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، أعلن مجلس الرئاسة أن الانتخابات البرلمانية الوطنية ستجرى في 7 آذار/مارس 2010.

وأسدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المشورة للحكومة بشأن تطوير الخدمات المدنية والاجتماعية، وعززت حماية حقوق الإنسان والإصلاحات القانونية، وساهمت في تنسيق التنمية وإعادة الإعمار. وفي تموز/يوليه، تم تعيين السيد آد ميلكرت في منصب الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، خلفا للسيد استيفان دي ميستورا، الذي كان قد أكمل فترة ولايته البالغة 18 شهرا في 30 حزيران/يونيه. وقرر المجلس في آب/أغسطس تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر بموجب القرار 1883 (2009).

وواصلت الأمم المتحدة متابعة القضايا المتعلقة بغزو العراق للكويت عام 1990 بما في ذلك إعادة رفات المواطنين الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة، وإعادة الممتلكات الكويتية والتعويض عن الخسائر والأضرار.

وفي 30 آب/أغسطس، احتفلت تيمور-ليشتي بالذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي الذي أدى إلى استقلالها. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور-ليشتي تقديم المساعدة للبلاد من أجل إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحكم الديمقراطي. وفي 26 شباط/فبراير قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر بموجب القرار 1867 (2009). ووفقا لهذا القرار، توصل رئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو والممثل الخاص للأمين العام إلى اتفاق في أيار/مايو بشأن أدوار ومسؤوليات كل من الشرطة الوطنية لتيمور الشرقية وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور-ليشتي.

وظلت الحالة الأمنية مستقرة. واعتبارا من آب/أغسطس، تم إغلاق جميع المخيمات الخمسة والستين الخاصة بالمشردين داخليا في ديلي وبوكاو، مع بقاء 3000 مشردا داخليا في الملاجئ الانتقالية. وسجلت انتخابات السلطات المحلية التي أجريت في 9 تشرين الأول/أكتوبر إقبالا واسعا ومرت عموما في أجواء سلمية. بيد أنه تواصل التبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أيدي أفراد من أجهزة الأمن، وخاصة سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة والتخويف.

واعتبارا من 28 كانون الأول/ديسمبر، أصبحت السيدة أميرة حق تشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام لتيمور-ليشتي ومنصب رئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور- ليشتي، خلفا للسيد أتول كاري الذي كان قد أنهى مهمته في 10 كانون الأول/ديسمبر.

وشهد هذا العام تحديات فيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأطلقت البلاد في نيسان/أبريل صاروخا بعيد المدى، هدفه الرسمي تثبيت قمر صناعي في المدار. وأدان مجلس الأمن عملية الإطلاق كما طالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم إطلاق صواريخ أخرى. وفي حزيران/يونيه، وبموجب القرار 1874 (2009)، أدان المجلس إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية جوفية في 25 أيار/مايو، معتبرا إياها انتهاكا للقرار 1718 (2006) الذي فرض عقوبات ضد البلاد بعد تجربتها النووية التي أجرتها في أكتوبر/تشرين الأول 2006. وفي تموز/يوليه، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدة صواريخ، في انتهاك للقرارين 1718(2006) و1874 (2009)، ودعا المجلس البلاد إلى الالتزام بهذين القرارين. وفي أيلول/سبتمبر، صرحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها تواصل برنامجها للأسلحة النووية.

وشهدت عملية السلام في نيبال، البلد الذي كان أمله في الاستقرار كبيرا بعد عقد اتفاق سلام في عام 2006 وتنظيم انتخابات ديمقراطية في عام 2008، تعثرا في عام 2009 عقب تدهور العلاقات بين حزب المتمردين الماويين السابقين والأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى. واستقال رئيس الوزراء في شهر أيار/مايو، فيما أقدم الحزب الماوي على عرقلة عمل البرلمان ونظم عدة مظاهرات في الشوارع وإضرابات خلال الفترة المتبقية من العام.

وكان من بين الأحكام التي نصت عليها عملية السلام والتي لم تتحقق هو إعادة تأهيل نحو 19000 فردا من الجيش الماوي أو إدماجهم في قوات الأمن الحكومية بعد أن ظلوا مجتمعين في مخيمات منذ نهاية الحرب الأهلية. وكان ينبغي أن يُسَرح المقاتلون السابقون بعد الانتهاء من عملية التحقق، إلا أن الجيش قاوم عملية إدماجهم.

وقامت كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام في نيبال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، بانتهاج الدبلوماسية الهادئة المستمرة على مدار العام. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، وقعت الحكومة والحزب الماوي والأمم المتحدة على خطة عمل لتسريح أفراد الجيش الماوي الذين تم إقصاؤهم في عملية التحقق التي قادتها البعثة في عام 2007. وكان فريق بقيادة بعثة الأمم المتحدة في نيبال سيشرف على الخطة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حث مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتطلبات الخاصة بالوكالة. وشملت تلك القرارات الوقف الفوري لبناء محطة تخصيب تجريبية جديدة في قم، وحل كافة القضايا العالقة بشأن برنامجها النووي والوفاء التام بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية الخاصة بها. وبحلول نهاية العام، أعلنت الوكالة أن إيران لم تقدم التعاون اللازم الذي يسمح لها بالتأكد من أن كافة المواد النووية في إيران تستخدم في الأنشطة السلمية. وتمسكت إيران بكون برامجها النووية السلمية لا تشكل أي تهديد للدول الأخرى، وأنه وفقا للوكالة، لم يكن هناك أي انحراف أبدا في أنشطتها النووية السلمية.

وقام المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار بزيارة البلاد في كانون الثاني/يناير، ولحق به المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار في منتصف شباط/فبراير. فيما قام الأمين العام بزيارة البلاد في تموز/يوليه، بيد أن طلبه لقاء الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أونغ سان سو كيي، تم رفضه. وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة الحكومة، بموجب القرار 64/238، إلى إطلاق سراح كافة سجناء الرأي، وإجراء حوار حقيقي مع السيدة سو كيي والأطراف المعنية الأخرى، واتخاذ الخطوات اللازمة نحو إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة.

وفي سري لانكا، اشتد القتال بين الحكومة وحركة نمور تاميل إيلام للتحرير. وأعرب الأمين العام في كانون الثاني/يناير عن قلقه إزاء نحو 250.000 مدني محاصرين في منطقة القتال، ودعا كلا الطرفين إلى العمل على ضمان حمايتهم. وفي أيار/مايو، أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تقارير عن وقوع مئات الضحايا من المدنيين في الشمال الشرقي. وخلال زيارته إلى سريلانكا في أيار/مايو، شدد الأمين العام على أهمية المساءلة في التصدي لانتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان وذلك بعد أن أعلنت الحكومة عن انتهاء العملية العسكرية ضد نمور التاميل. ورحب الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر بالإفراج عن أكثر من نصف الأشخاص المشردين داخليا من معسكرات في الشمال، ودعا الحكومة إلى إعطاء الأولوية لعودة المشردين داخليا.

واستحدث المجلس أيضا خلال هذا العام لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء للتحقيق في عملية اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة، محترمة بينظير بوتو، التي وقعت عام 2007. ومدد المجلس في وقت لاحق ولاية اللجنة حتى 31 آذار/مارس 2010.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

الفصل الخامس (ص400–432)

منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

البوسنة والهرسك، 400: تنفيذ اتفاق السلام، 401؛ بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، 407. **كوسوفو**، 408: التطورات السياسية والأمنية، 408؛ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، 412؛ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 412. **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً**، 414. **جورجيا**، 414. الحالة في أبخازيا، 415؛ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 419. **أرمينيا وأذربيجان**، 421. **منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (جوام)**، 422. **قبرص**، 422: التطورات السياسية والأمنية، 423. **قضايا أخرى**، 431: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 431؛ التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 432؛ صفة مركز المراقب، 432.

تم إحراز تقدم في عملية استعادة السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من الصراع في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط خلال عام 2009، كما تواصلت الجهود الرامية إلى إعادة بناء مؤسساتها وبنيتها التحتية الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن عددا من القضايا ظلت عالقة وواجهت عملية السلام في بعض البلدان تحديات خطيرة.

وواصل المجتمع الدولي، بقيادة الاتحاد الأوروبي، تقديم المساعدة للبوسنة والهرسك لكي تمضي قدما باتجاه الاندماج الكامل بأوروبا من خلال عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. وكان اعتماد الجمعية البرلمانية في آذار/مارس لتعديل برتشكو، الذي ضمن ولوج مقاطعة برتشكو إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، أول تغيير دستوري منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام عام 1995. وأصدرت البلاد أيضا أولى جوازات السفر بخاصية الاستدلال الأحيائي في تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن التقدم في برنامج الإصلاح كان محدودا بسبب لهجة خطابية مناهضة لدايتون تتحدى السيادة والنظام الدستوري للبلاد.

وفي كوسوفو، تواصلت التطورات عقب إعلان البلاد استقلالها في شباط/فبراير 2008 وبدء نفاذ دستور كوسوفو في حزيران/يونيه. وفي نيسان/أبريل 2009، بلغت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قدرتها التشغيلية الكاملة، في حين تم الانتهاء من إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تموز/يوليه. وظل موقف الأمم المتحدة حول الوضع في كوسوفو محايدا. واعترفت 64 دولة بكوسوفو بدء من 15 كانون الأول/ديسمبر.

وعلى الرغم من أن ممثلي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا واليونان اجتمعا مرتين في عام 2009 تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن اسم الدولة المنتمية إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وظلت القضية عالقة في نهاية العام.

وقد تواصل تأثر عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا بحرب آب/أغسطس 2008 في أوسيتيا الجنوبية وتداعياتها، فضلا عن العلاقات الجورجية الروسية المتوترة. ونتج عن إحدى جولات المناقشات الدولية الخمس التي عقدت في جنيف خلال

هذا العام اتفاق لمعالجة القضايا الأمنية في الميدان. كما أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن نظام أمني مستقبلي يشمل أنشطة خاصة بإحدى بعثات الأمم المتحدة، بيد أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أنهيت اعتبارا من 16 حزيران/يونيه 2009.

وفي آذار/مارس، قدم الأمين العام تقريرا عن الحالة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وواصلت في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعب دور الوسيط في المفاوضات بشأن نزاع ناغورني – كاراباخ، ومع ذلك ظلت هذه القضية دون حل.

وتواصل تحسن الوضع في قبرص، وتركزت الجهود حول مساعدة الطرفين في تنفيذ مجموعة مبادئ وقرارات 8 تموز/يوليه 2006. وتواصلت المفاوضات الشاملة بين الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي تحت رعاية الأمم المتحدة، مع إحراز تقدم في مجالات الحكم وتقاسم السلطة والاقتصاد وقضايا الاتحاد الأوروبي. وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التعاون مع الطائفتين لتسهيل مشاريع تعود بالفائدة على القبارصة اليونانيين والأتراك في المنطقة العازلة ولتحقيق هدف استعادة الأوضاع الطبيعية والمهام الإنسانية في الجزيرة.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

الفصل السادس (ص 433–494)

منطقة الشرق الأوسط

عملية السلام، 433: الجهود الدبلوماسية، 433؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 434. **قضايا متعلقة بفلسطين**، 458: جوانب عامة، 458؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 462؛ الأونروا، 466. **عمليات حفظ السلام**، 476: لبنان، 476؛ الجمهورية العربية السورية، 488.

تطلبت الأزمة التي شهدها قطاع غزة في أوائل عام 2009 بذل جهود متجددة نحو تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأدت "عملية الرصاص المصبوب"، التي شنتها إسرائيل ردا على الهجمات الفلسطينية الصاروخية العشوائية والهجمات بقذائف الهاون على جنوب إسرائيل، إلى تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس وزادت من شدة الحصار– الذي مضى على فرضه ثلاث سنوات حتى الآن وذلك منذ أن فازت حماس في الانتخابات وشكلت الحكومة في عام 2007. كما أدى العدوان الإسرائيلي الذي نفذ جوا على غزة وشاركت فيه وحدات من قوات المشاة إلى حدوث أضرار جسيمة بالبنية التحتية بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة، ومات المئات من المدنيين معظمهم من الفلسطينيين.

وطالب مجلس الأمن، بموجب القرار(2009) 1860 الذي صدر في 8 كانون الثاني/يناير، بوقف فوري لإطلاق النار يؤدي لانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة. واستأنفت الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في الأزمة، في حين زار الأمين العام المنطقة لإيصال رسالة مفادها أن القتال يجب أن يتوقف وعلى الطرفين أن ينفذا قرار مجلس الأمن تنفيذا كاملا. وحثت اللجنة الرباعية التي تتشكل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والولايات المتحدة على التوصل إلى حل دائم للأزمة مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وأنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا، والتي قدمت تقريرها في أيلول/سبتمبر.

ولاحظت البعثة أنه في الوقت الذي واصلت فيه إسرائيل التأكيد على أن عملياتها في غزة عمل من أعمال الدفاع عن النفس، اعتبرت البعثة أن العمليات موجهة، جزئيا على الأقل، ضد سكان غزة ككل. ونظرت البعثة فيما إذا كانت سلسلة الأعمال التي حرمت الفلسطينيين في قطاع غزة من سبل العيش والعمل والسكن والمياه وحرية التنقل وحقهم في مغادرة ودخول بلدهم، وقيدت الوصول إلى المحاكم والتعويضات الفعالة، يمكن أن ترقى إلى الاضطهاد، الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية. وخلصت البعثة أيضا إلى أن هجمات الصواريخ وقذائف الهاون الفلسطينية التي لا تميز بين الأهداف المدنية والعسكرية الإسرائيلية من شأنها أن تشكل جرائم حرب ويمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

ودعت الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر إسرائيل والجانب الفلسطيني إلى التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي أبلغت عنها بعثة تقصي الحقائق.

وعقد مجلس الأمن حوالي 20 جلسة على مدار العام لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وحثت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من

السكان العرب في الأراضي المحتلة الدول الأعضاء والمجلس على ضمان تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلص تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن نظام الإغلاق الإسرائيلي ظل يشكل السبب الرئيسي للفقر والأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، وقيد وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية. وخلص تقرير آخر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن الإغلاق زاد من التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل، مع ارتفاع حصة إسرائيل في التجارة الفلسطينية من نسبة 63 في المائة خلال عام 1999 إلى 79 في المائة في عام 2008. وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقديم مساعدتها الإنسانية والاقتصادية الحاسمة رغم قيود التنقل والتهديدات التي يتعرض لها موظفوها.

وبدأت المحكمة الخاصة بلبنان، التي أنشأت للتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري بالإضافة إلى 22 شخصا آخر عام 2005 ومحاكمة مرتكبيها، العمل في آذار/مارس، خلفا للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. وتم تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) لمدة 12 شهرا، في حين أنها عملت مع القوات المسلحة اللبنانية لتعزيز الأمن في جنوب لبنان ومنع الميليشيات غير الحكومية من مهاجمة إسرائيل. وخلال هذا العام أيضا، تم تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان مرتين. وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم العون لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من خلال توفير مراقبين عسكريين غير مسلحين للإشراف على اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار والمهام ذات الصلة.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

الفصل السابع (ص 495 –572)

نزع السلاح

آليات الأمم المتحدة، 495. **دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح،** 499. **نزع السلاح النووي،** 502: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 512؛ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، 516؛ حظر استعمال الأسلحة النووية، 517. **قضايا عدم الانتشار،** 518: معاهدة حظر الانتشار، 518؛ حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، 520؛ التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 523؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 527؛ النفايات المشعة، 532؛ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، 533. **الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية،** 540: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 540؛ الأسلحة الكيميائية، 542. **الأسلحة التقليدية،** 544: نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، 544؛ الأسلحة الصغيرة، 545؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بها، 550؛ الذخائر العنقودية، 553؛ الألغام المضادة للأفراد، 553؛ نزع السلاح العملي، 555؛ الشفافية، 555. **قضايا نزع السلاح الأخرى،** 560: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 560؛ مراعاة المعايير البيئية، 562؛ العلم والتكنولوجيا ونزع السلاح، 563. **الدراسات والبحوث والتدريب،** 563. **نزع السلاح على الصعيد الإقليمي،** 564: اللجنة الاستشارية الدائمة لأفريقيا الوسطى، 567؛ المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، 568.

في عام 2009، تجاوز مؤتمر نزع السلاح، وهو منتدى الأمم المتحدة الرئيسي للتفاوض بشأن هذه المسألة، سنوات الجمود واتفق على جدول أعمال لانطلاق عمله مع التزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وهما أكبر قوتين حائزتين للأسلحة النووية، بنزع السلاح وفقا لالتزاماتهما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، لم يتمكن المؤتمر من تنفيذ جدول أعماله على مدى السنة، كاشفا الانقسامات بين الدول الأعضاء بشأن القضايا النووية. ووافقت أيضا لجنة نزع السلاح التي بدأت دورة جديدة تمتد لثلاث سنوات على برنامج عمل يهدف إلى تحقيق توافق في الآراء حول نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وإعلان عقد رابع لنزع السلاح ووضع تدابير لبناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية. ومع ذلك لم يحرز أي تقدم يذكر، الأمر الذي يمكن ملاحظته أيضا من خلال تأجيل ذي صلة من قبل الجمعية العامة لقرار عقد دورة استثنائية رابعة بشأن نزع السلاح.

وترأس رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في أيلول/سبتمبر القمة الأولى لمجلس الأمن المعنية بنزع السلاح النووي، والتي حضرها 13 رئيسا من رؤساء الدول والحكومات الذين دعوا أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتهم، والبلدان غير المنتمية إلى المعاهدة للانضمام إليها. ودعت القمة أيضا إلى حظر التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية. ومع ذلك، اتسمت المفاوضات المتعددة الأطراف حول كلتا القضيتين بالبطء. وبالرغم من تصديق ثلاث دول إضافية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليصل عدد أطرافها إلى 151، امتنعت تسع دول عن التصديق على المعاهدة، الأمر الذي منع دخولها حيز التنفيذ. وفي الوقت ذاته، أجرت جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية، وهي طرف غير موقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تجربة نووية جوفية في انتهاك لقرار مجلس الأمن 1718 (2006). وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودها للتحقق من الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي وقامت بالتحقيق في مزاعم بشأن مفاعل نووي مدمر في الجمهورية العربية السورية. وفيما لم تعد المفاوضات بشأن نطاق معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وتدابير التحقق ذات الصلة مثيرة للجدل، أوقفت المخاوف الأمنية القومية التقدم في هذا الشأن حيث واجهت الوفود مسألة ما إذا كان ينبغي أن تشمل المعاهدة المخزونات الموجودة.

وقد عزز بدء نفاذ المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا جهود منع الانتشار في هاتين المنطقتين، بينما لم تحرز المحادثات بشأن إنشاء منطقة مماثلة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أي تقدم يذكر. وواصلت المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح تنفيذ ولاياتها رغم القيود المفروضة على الميزانية.

أما بشأن الأسلحة التقليدية، فقد قررت الجمعية العامة الاجتماع في 2012 لبدء العمل بشأن معاهدة لتعزيز الاتجار المشروع في الأسلحة الصغيرة وصد الاتجار غير المشروع فيها.

وشهد هذا العام الذكرى العاشرة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ووافقت البلدان على إعلان كارتاخينا، وهو التزام مشترك من أجل عالم خال من الألغام. وبحلول نهاية العام، لم يعد ينقص اتفاقية الذخائر العنقودية سوى أربعة تصديقات لتدخل حيز النفاذ. وصدقت ثلاث دول إضافية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو انضمت إليها، لكن تحت مخاوف من إمكانية عدم احترام موعد 29 نيسان/أبريل 2012 النهائي الذي تم تمديده لتدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية في العالم.

وناقش المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح الحرب المعلوماتية، مشيرا إلى أنها تملك قواسم مشتركة مع الحرب البيولوجية والكيميائية من حيث الاستعمال المزدوج. وأصدر الأمين العام تقريره الأول عن تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح والوقاية منه. وقال أن الشبان كانوا في معظم الأحيان مرتكبي وضحايا العنف المسلح الذي جاء نتيجة للتخلف، بينما عانت النساء والفتيات والأطفال بصورة أكبر من أشكال حادة من العنف الجنسي.

ومن أجل تعزيز الوعي العام حول آثار تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وضرورة وقفها، أعلنت الجمعية العامة يوم 29 آب/أغسطس يوما عالميا لمناهضة التجارب النووية.

الجوانب العامة للأمن الدولي، 573: دعم الديمقراطيات، 573. **الجوانب الإقليمية للسلام والأمن الدوليين**، 575: المحيط الهندي، 575. **إنهاء الاستعمار**، 576: عقد للقضاء على الاستعمار، 576؛ بورتوريكو، 588؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 588. **استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية**، 599: تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، 602؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 603؛ اللجنة الفرعية القانونية، 606. **آثار الإشعاع الذري**، 607. المعلومات والاتصالات في مجال الأمن الدولي، 609. **المعلومات**، 610: المعلومات العامة للأمم المتحدة، 610.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة النظر في القضايا السياسية والأمنية ذات الصلة بجهودها الرامية إلى دعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وتعزيز إنهاء الاستعمار واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والأنشطة الإعلامية للمنظمة. وفي أعقاب تقرير للأمين العام في أيلول/سبتمبر، شجعت الجمعية العامة الحكومات على تقوية برامجها الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها من خلال زيادة التعاون وإبراز دور اليوم الدولي للديمقراطية.

واستعرضت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان عام 1960، ولا سيما ممارسة تقرير المصير من قبل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. وخلال العام، نظمت اللجنة الخاصة حلقة دراسية إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في فريغات باي وسانت كيتس ونيفس كجزء من جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (2001-2010). وقد اقترحت الندوة التي سلطت الضوء على الضعف الاقتصادي الناجم عن تغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أن يقوم أصحاب المصلحة المعنيون، وبصفة خاصة حكومات الأقاليم والدول القائمة بالإدارة، بزيادة اهتمامهم بالتنمية المستدامة المجتمعية وتمكين الفئات الضعيفة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واقترحت الندوة أن تنظر اللجنة الخاصة في تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة بشأن إمكانية إطلاق عقد دولي ثالث للقضاء على الاستعمار.

ونظرت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لعام 1999 المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث) ورحبت بالترابط القائم بين العمل المتعلق باليونيسبيس الثالث وعمل لجنة التنمية المستدامة.

وقد افتتح برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (سبايدر) مكتبا جديدا في بون بألمانيا، وأحرز تقدما نحو إضفاء الطابع الرسمي على شبكة مكاتب الدعم الإقليمية لبرنامج سبايدر الذي وقعت بشأنه كل من الجزائر وإيران ونيجيريا وباكستان ورومانيا وجنوب أفريقيا وأوكرانيا اتفاق تعاون أو عرضت استضافة أحد مكاتبه. وكان الدعم الواسع الذي قدمته الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وبرنامج سبايدر في توفير المعلومات الفضائية لدعم جهود الإغاثة في الوقت المناسب واتسم بالفعالية.

ولم تتمكن لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري من عقد دورتها السابعة والخمسين التي كان من المقرر أصلا عقدها في 25 –29 أيار/مايو بفيينا وذلك بسبب أزمة غير متوقعة، وأعيد جدولتها إلى ربيع العام التالي.

وفي قرار لها في كانون الأول/ديسمبر بشأن التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تعزيز النظر في التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، وكذلك التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من التهديدات الناشئة في هذا المجال بما يتفق مع الحاجة للحفاظ على التدفق الحر للمعلومات.

وواصلت لجنة الإعلام استعراض السياسات والأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة وإدارة وتشغيل إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام. وفي دورتها لأيار/مايو، نظرت اللجنة في تقارير الأمين العام حول العديد من الأنشطة التي تقوم بها إدارة شؤون الإعلام لترويج عمل الأمم المتحدة لدى الجمهور العالمي. وضمن مبادرات أخرى، بدأت إدارة شؤون الإعلام برنامجا يسمى "الأثر الأكاديمي" للتعامل مع مراكز التعليم العالي والتعلم والبحث وتسهيل مساهمة مباشرة بصورة أكبر للأفكار التي تولدها مثل هذه المؤسسات في سياسات وبرامج الأمم المتحدة. جدير بالملاحظة كذلك مبادرة الأمين العام للتواصل مع أوساط المبدعين التي من شأنها أن تكون بمثابة محطة واحدة للكتاب والمخرجين والمنتجين والمذيعين المهتمين بإبراز الأمم المتحدة وقضاياها في أعمالهم.

الجزء الثاني :حقوق الإنسان

الفصل الأول (ص 623 – 655)

تعزيز حقوق الإنسان

آليات الأمم المتحدة، 623: مجلس حقوق **الإنسان**، 623؛ المفوضية السامية لحقوق **الإنسان**، 627. **صكوك حقوق الإنسان**، 630: اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 631؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين، 632؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري، 632؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 635؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 635؛ اتفاقية حقوق الطفل، 636؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 641؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 642؛ الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، 643؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 644؛ جوانب عامة، 645؛ **أنشطة أخرى**، 647: تعزيز العمل للنهوض بحقوق الإنسان، 647؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 653؛ السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، 655؛ متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993، 655.

تعززت الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في عام 2009 من خلال العديد من التطورات. إذ قام مجلس حقوق الإنسان بفحص سجل حقوق الإنسان في 48 بلدا من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي صممت لتقييم سجل حقوق الإنسان لجميع الدول كل أربع سنوات. وتم إصدار مجموعة من التوصيات أثناء عمليات الاستعراض، وتراوحت بين الدعوة إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، وسن تشريعات وطنية، وتعميق التعاون مع آليات حقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات وتدابير محددة على الصعيد الوطني. كما عقدت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، والتي توفر الخبرات للمجلس، دورتيها الثانية والثالثة وقدمت 13 توصية. بينما قامت إجراءات الشكاوى التابعة للمجلس، والتي تتألف من الفريق العامل المعني بالرسائل والفريق العامل المعني بالحالات، بمعالجة أنماط متسقة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمؤيدة بأدلة موثوق بها في جميع أنحاء العالم.

وعقد المجلس خلال هذا العام ثلاث دورات عادية (العاشرة والحادية عشر والثانية عشر) وأربع دورات استثنائية (التاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر) تركزت حول حالة حقوق الإنسان في غزة وسريلانكا، فضلا عن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. كما تم تعزيز حقوق الإنسان من خلال عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات – لجان الخبراء المكلفة برصد مدى امتثال الدول الأطراف لمعاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانونيا.

كما قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم لعمل المجلس وآلياته، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة، وعززت مشاركتها القطرية وقامت بتوسيع وجودها على الصعيدين القطري والإقليمي.

وصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وفي حزيران/يونيه، أنشأ المجلس فريقا عاملا مفتوح العضوية من أجل صياغة بروتوكول اختياري للاتفاقية يتيح إجراء لتقديم البلاغات.

وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، قرر المجلس في تشرين الأول/أكتوبر أن تتركز المرحلة الثانية من البرنامج (2010 –2014) حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي ووضع برامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان خاصة بالمدرسين والمعلمين والموظفين المدنيين وغيرهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الجمعية العامة عام 2011 سنة دولية للمنحدرين من أصل أفريقي وتناولت متابعة السنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان (2009).

الجزء الثاني: حقوق الإنسان

الفصل الثاني (ص 656 –749)

حماية حقوق الإنسان

الإجراءات الخاصة، 656. **الحقوق المدنية والسياسية**، 657: العنصرية والتمييز العنصري، 657؛ المدافعون عن حقوق الإنسان، 666؛ التعرض للانتقام بسبب التعاون مع هيئات حقوق الإنسان، 668؛ حماية المهاجرين، 668؛ التمييز ضد الأقليات، 672؛ التعصب الديني، 673؛ الحق في تقرير المصير، 680؛ سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، 685؛ قضايا أخرى، 689. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، 702: إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 702؛ الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان، 702؛ الحق في التنمية، 703؛ المنتدى الاجتماعي، 716؛ الفقر المدقع، 717؛ الحق في الغذاء، 718؛ الحق في السكن اللائق، 723؛ الحقوق الثقافية، 724؛ الحق في التعليم، 726؛ الشواغل البيئية والعلمية، 727؛ الحق في الصحة، 729؛ الرق والقضايا ذات الصلة، 731؛ الفئات الضعيفة، 733.

تعززت حماية حقوق الإنسان في عام 2009 باعتماد 182 دولة عضوا للوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي لمناهضة العنصرية الذي عقد في جنيف في الفترة ما بين 20 و24 نيسان/أبريل. وقد أكدت الدول المشاركة على ضرورة التصدي بمزيد من الحزم لكافة مظاهر العنصرية والتعصب المرتبط بها. ودعت الدول لاتخاذ تدابير فعالة لمنع كافة أشكال العنصرية ومحاربتها والقضاء عليها، وحثتها على وضع وتنفيذ خطط وطنية لمكافحة العنصرية والتعصب. وقيم المؤتمر الاستعراضي التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بديربان في جنوب أفريقيا عام 2001.

وشكلت الإجراءات الخاصة التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان من خلال خبراء مستقلين مكلفين بالتحقيق في التقرير وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور موضواعي أو قطري مخصص، صلب مسألة حماية حقوق الإنسان. وبحلول نهاية عام 2009، تم القيام ب 39 إجراء خاصا (31 ولاية مواضيعية و8 ولايات متعلقة بالبلدان أو الأقاليم) مع وجود 55 مكلفا بولاية. ولم يكن هؤلاء المقررون الخاصون والخبراء المستقلون والأفرقة العاملة والممثلون الخاصون للأمين العام، الذين خدموا بصفتهم الشخصية، موظفين تابعين للأمم المتحدة ولم يتلقوا أجورا مالية.

وفي عام 2009، أرسلت شعبة الإجراءات الخاصة 689 رسالة تغطي 1840 فردا إلى 119 بلدا. وقد ردت الحكومات على 32 في المائة من المراسلات التي بعث بها في الفترة ما بين فاتح كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر. كما ارتفع عدد بعثات تقصي الحقائق بشكل كبير، وذلك من 53 بعثة في 48 بلدا عام 2008 إلى 73 بعثة في 51 بلدا وإقليما عام 2009. وقدمت ولايات الإجراءات الخاصة 136 تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان و24 تقريرا إلى الجمعية العامة. وشملت هذه التقارير 47 تقريرا سنويا أعده المكلفون بولايات و51 تقرير بعثة. كما أصدرت شعبة الإجراءات الخاصة 223 بيانا صحفيا وتصريحا علنيا حول الحالات المثيرة للقلق.

وأنشأ المجلس في آذار/مارس إجراء خاصا جديدا، ويتعلق الأمر بالخبير المستقل في مجال الحقوق الثقافية. وفي أيار/مايو، عين الأمين العام ممثلا خاصا معنيا بالعنف ضد الأطفال.

وتمت حماية حقوق الإنسان أيضا من خلال شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في فرادى البلدان، والتي تعمل ضمن إطار إعلان عام 1998 المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. واستمرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كونها محور النشاط الرئيسي. وعقد المجلس في شباط/فبراير دورته الاستثنائية العاشرة التي عالجت تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية على التمتع الفعال بحقوق الإنسان. وتسليطا منه للضوء على التهديد الذي تشكله الأزمات على حقوق الإنسان، شدد المجلس على ضرورة توسيع مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر، رحبت الجمعية العامة بالانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، والتي تهدف إلى تحسين حماية الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان

الفصل الثالث (ص 750–788)

حالات حقوق الإنسان القطرية

الجوانب العامة، 750. **أفريقيا**، 751: بروندي، 751؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 752؛ ليبيريا، 754؛ سيراليون، 755؛ الصومال، 756؛ السودان، 757. **الأمريكتين**، 758: بوليفيا، 758؛ كولومبيا، 759؛ غواتيمالا، 760؛ هايتي، 761؛ هندوراس، 761. **آسيا**، 762: أفغانستان، 762؛ كمبوديا، 763؛ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، 764؛ إيران، 768؛ ميانمار، 771؛ نيبال، 777؛ سري لانكا، 777. **أوروبا والبحر الأبيض المتوسط**، 778: قبرص، 778؛ جورجيا، 778. **الشرق الأوسط**، 780: الأراضي التي تحتلها إسرائيل، 780.

في عام 2009، تم التطرق إلى أوضاع حقوق الإنسان المثيرة للقلق في الدول الأعضاء من قبل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمقررين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام والخبراء المستقلين المعينين لدراسة تلك الحالات، لا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة والسبل المثلى لمساعدة وإرشاد الحكومات والمؤسسات الوطنية لمحاربتها.

وأدت التطورات السياسية في بعض البلدان الإفريقية إلى قيام فرص جديدة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان. في حين تدهورت حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى. ففي الصومال، أعطى انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وتوسيع البرلمان وانسحاب القوات الإثيوبية زخما لمواصلة تنفيذ اتفاق جيبوتي 2008. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال حالة حقوق الإنسان غير مستقرة. فالحاجة إلى تعزيز الأمن ظلت ملحة مع مواصلة أطراف النزاع انتهاكها للقوانين الدولية الإنسانية وحقوق الإنسان في خضم ثقافة الإفلات من العقاب. وفي سيراليون، تم إجراء انتخابات ممثلي المجالس المحلية التي أسفرت عن نتائج ذات مصداقية. كما أطلقت الحكومة إصلاحا لقطاع العدالة من خلال مشاريع تهدف إلى بناء القدرات داخل هذا القطاع. وفي كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، ظلت حالة حقوق الإنسان مزرية وتدهورت خلال العام بحسب تقارير أصدرها خبراء في المجال. ففي السودان، وبالرغم من بعض التطورات الإيجابية في المجال التشريعي، ظلت حالة حقوق الإنسان حرجة لا سيما فيما يتعلق بالحق في الحياة وأمان المرء على نفسه، وبدا أن البلد تنقصه الإرادة السياسية لضمان العدالة والمساءلة. وفي إيران، تدهورت حالة حقوق الإنسان بشكل ملحوظ بعد انتخابات 12 حزيران/يونيه الرئاسية. فعقب الإعلان عن النتائج، خرج عشرات الآلاف إلى الشوارع احتجاجا على مدى عدة أيام. وبحسب تقارير، قتل سبعة متظاهرين على الأقل فيما جرت العديد من الاعتقالات وتم استخدام القوة بشكل مفرط من جانب قوات الأمن. وبشكل عام، واجهت الحقوق الأساسية المنصوص عليها في دستور عام 1979 العوائق، وشهدت الحقوق المدنية والسياسية بشكل خاص تطورات سلبية.

وفي ميانمار، ظلت حالة حقوق الإنسان خطيرة على الرغم من إقرار دستور جديد عن طريق الاستفتاء عام 2008 وتأكيد الحكومة توجهها نحو إقامة انتخابات برلمانية في عام 2010 وإعادتها للنظر في القوانين القائمة بما يتناسب مع المعايير الدولية. وقد زار الأمين العام البلد في 3 و4 تموز، يوليه لإجراء محادثات ركزت على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وظروف الانتقال السياسي نحو حكومة مدنية وديمقراطية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم عملية المساعي الحميدة بين ميانمار والأمم المتحدة. ووفقا للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان، فإن خارطة الطريق

المكونة من سبع خطوات التي وضعتها الحكومة قد تعرضت لانتكاسة عندما تم الحكم على داو أونغ سان سو كيي، الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في 11 آب/أغسطس 2009 ب 18 شهرا إضافية في الإقامة الجبرية، الشيء الذي حرمها من المشاركة في انتخابات 2010.

وفي الثالث من كانون الثاني/يناير، وعقب هجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل من قبل مجموعات فلسطينية في غزة، شنت إسرائيل هجوما بريا على قطاع غزة. وقد أدى هذا الهجوم إلى عقد مجلس حقوق الإنسان جلسة خاصة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن هذا الهجوم. وقد انتهت العملية العسكرية الإسرائيلية بعد 22 يوما، وقد تراوحت التقديرات حول عدد الفلسطينيين الذين قتلوا ما بين 1200 و1400 من المدنيين، وأربعة قتلى من المدنيين الإسرائيليين. وأشارت التقارير إلى أن المدنيين شكلوا هدفا للهجمات الإسرائيلية، وكذلك الأمر بالنسبة للبنايات الإدارية الفلسطينية. وقد أنشأ المجلس لجنة لتقصي الحقائق بشأن العملية الإسرائيلية، والتي أصدرت في أيلول/سبتمبر تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها، خاصة فيما يتعلق بانتهاك القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان.

وعقد مجلس حقوق الإنسان ثلاث دورات استثنائية حول حالات خاصة في عام 2009، وهي: دورته الاستثنائية التاسعة (9-12 كانون الثاني/يناير) بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة تلك الناجمة عن الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة المحتل؛ دورته الاستثنائية الحادية عشرة (26-27 أيار/مايو) بشأن تقديم المساعدة إلى سريلانكا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ودورته الاستثنائية الثانية عشرة (15-16 تشرين الأول/أكتوبر) عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الأول (ص 792 – 843)

سياسة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

العلاقات الاقتصادية الدولية، 792: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 792؛ التنمية المستدامة، 799؛ القضاء على الفقر، 808؛ العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، 813. **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية،** 827. **سياسة التنمية والإدارة العامة،** 828: لجنة السياسة الإنمائية، 828؛ الإدارة العامة، 829. **مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة،** 831: أقل البلدان نموا، 832؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية، 837؛ النامية؛ البلدان النامية غير الساحلية، 840.

في عام 2009، ومع دخول الاقتصاد العالمي في أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، دخلت معظم الاقتصادات المتقدمة في حالة ركود، وانخفضت بشكل كبير التوقعات بخصوص الاقتصادات الناشئة والأخرى النامية، بما فيها تلك التي لها تاريخ حديث في الأداء الاقتصادي القوي. وشملت القضايا الرئيسية في سياسة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي للأمم المتحدة الكساد العالمي، بما في ذلك علاقته بأزمة الغذاء، والاستجابات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي؛ والحد من تغير المناخ والتنمية، والحراك البشري. وأكدت الجمعية العامة على ضرورة قيام الأمم المتحدة بلعب دور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ومواصلة العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمنفعة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول.

وظلت التنمية المستدامة محورا رئيسيا لعمل منظومة الأمم المتحدة في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية. واستعرضت لجنة التنمية المستدامة التقدم المحرز في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 وتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وخطة العمل بشأن التنمية المستدامة وخطة العمل التي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية. وبالاشتراك مع ناميبيا، نظمت اللجنة اجتماعا رفيع المستوى (ويندهوك، ناميبيا، 09-10 شباط/فبراير) والذي دعا الإعلان الوزاري الناتج عنه إلى استجابة كاملة من جانب البلدان الإفريقية والمجتمع الدولي لدعم نهج الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، وشدد على أهمية الأمن الغذائي وتعزيز قطاع الزراعة في أفريقيا. وتناول الجزء الرفيع المستوى للجنة (13-15 أيار/مايو) المجموعة المواضيعية لدورته التنفيذية 2008-2009 والمتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.

و عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه رفيع المستوى (6-7 تموز/يوليه) مناسبة خاصة حول أفريقيا وأقل البلدان نموا بالموازاة مع حوار رفيع في مجال السياسات مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية حول التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي. كما استعرض المجلس تنفيذ الإعلان الوزاري لعام 2008 بشأن تنفيذ أهداف والتزامات التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا. وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قدم الأمين العام نشرة إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية بشأن المضي قدما في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة بما

في ذلك ما يتم عن طريق الشراكات. وفي كانون الأول/ديسمبر، قررت الجمعية العامة تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012، وقبلت العرض المقدم من قبل البرازيل لاستضافة الحدث.

و ظلت قضايا القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية محورا رئيسيا لاهتمام منظومة الأمم المتحدة. واستعرضت الجمعية العامة التقدم المحرز في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)، وقررت أن يركز الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام 2010 في دورته الخامسة والستين على تسريع التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

و في دورتها الثانية عشرة (جنيف 25-29 أيار/مايو)، نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في التقدم الإقليمي والدولي المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وفي تقرير في آذار/مارس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عرض الأمين العام الاستجابات التي قدمتها 20 منظمة دولية وإقليمية بشأن الاتجاهات والإنجازات والعقبات التي تعترض تنفيذ تلك النتائج. ومن أجل تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، صدقت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر على وسيلة طوعية للتقييم الذاتي للمجهودات الوطنية لحماية البنى التحتية الحيوية للمعلومات.

أما بالنسبة لسياسة التنمية والإدارة العامة، فقد تناولت لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الحادية عشرة (نيويورك 9 – 13 آذار/مارس) التعاون الدولي في مجال الصحة العامة العالمية لا سيما أهمية معالجة أوجه عدم المساواة، والأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، وتغير المناخ والتنمية. واعتبرت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها الثامنة (نيويورك، 30 آذار/مارس -3 نيسان/أبريل) العامل البشري في بناء القدرات من أجل التنمية موضوعا رئيسيا لها بالموازاة مع استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية وتعميم قضايا الصحة وبناء القدرات البشرية في مجال الإدارة العامة.

وفي الأخير، واصلت منظومة الأمم المتحدة معالجة مشاكل التنمية في مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وأجرت لجنة السياسات الإنمائية استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، ووجدت أن اثنين من البلدان، وهما بابوا غينيا الجديدة وزيمبابوي، مؤهلان لإدراجهما في قائمة أقل البلدان نموا، لكن البلدين امتنعا عن الانضمام لتلك الفئة. وظل عدد البلدان التي تعتبر رسميا من أقل البلدان نموا 49 بلدا. وقررت الجمعية العامة في كانون الأول ديسمبر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في تركيا في النصف الأول من عام 2011. كما اتخذت قرارا حول بنية الاستعراض رفيع المستوى بشأن التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر في 2010. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت الجمعية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل 1994 للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لعام 2005، فضلا عن برنامج عمل ألماتي لعام 2003 لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الثاني (ص844-881)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الأنشطة على نطاق المنظومة، 844. **التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** 854: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، 854؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 856؛ المسائل المالية والإدارية، 862. **تعاون تقني آخر،** 867: حساب التنمية، 867؛ أنشطة الأمم المتحدة، 868؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، 868؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 869؛ متطوعو الأمم المتحدة، 873؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 873؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 880.

واصلت منظومة الأمم المتحدة في عام 2009 تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو هيئة الأمم المتحدة المركزية للمساعدة التقنية. وخلال هذا العام، انخفض دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى 5,79 مليار دولار، بينما ارتفع الإنفاق العام للبرنامج ليبلغ 5,53 مليار دولار. وبلغ إجمالي دخل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 36,2 مليون دولار. وفي نهاية العام، بلغت المخصصات التراكمية لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ما يقارب 1,09 مليار دولار.

وفي أيار/مايو، أبلغ الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 208/62 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2007 للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه، مدد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة 2008-2011 حتى عام 2013.

وفي عام 2009، سلم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 1,1 مليار دولار من خلال تنفيذ المشاريع وأنفق 62,1 مليون دولار لإدارتها. وبلغت المساهمة في الاحتياطي التشغيلي 12 مليون دولار ليصل إلى 42,1 مليون دولار. وفي كانون الثاني/يناير، وافق المجلس التنفيذي على اللوائح والقواعد المالية المنقحة للمكتب. وفي أيلول/سبتمبر، أقر المجلس الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ما بين عامي 2010 و 2013 التي اقترحها مديره التنفيذي في تموز/يوليه.

وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال الفترة من فاتح إلى 3 كانون الأول/ديسمبر بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 1978 بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واعتمد المؤتمر الوثيقة الختامية لنيروبي التي أكدت من جديد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في دعم وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، وأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية في التنمية الخاصة به. وأيدت الجمعية الوثيقة الختامية لنيروبي في كانون الأول/ديسمبر.

وفي عام 2009، نفذ 7545 متطوعا يعملون لحساب برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 7716 مهمة في 128 بلدا. وقد أجرى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عمليات في 40 بلدا من أصل 49 من البلدان الأقل نموا، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الخارجة من الأزمات.

وفي آذار/مارس، أقرت الجمعية تعيين هيلين كلارك، (نيوزيلندا)، مسؤولة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2013.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الثالث (ص 882 –915)

المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة

المساعدة الإنسانية، 882: التنسيق، 882؛ تعبئة الموارد، 888؛ القبعات البيض، 890؛ إزالة الألغام، 891، الأنشطة الإنسانية، 893. **المساعدة الاقتصادية الخاصة،** 899: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 899؛ المساعدات الاقتصادية الأخرى، 904. **الاستجابة للكوارث،** 907: التعاون الدولي، 907، الحد من الكوارث، 908، المساعدة في حالات الكوارث، 912.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حشد وتنسيق المساعدة الإنسانية. وتم خلال العام إطلاق نداءات عاجلة وموحدة مشتركة بين الوكالات من أجل أفغانستان وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وإندونيسيا والعراق وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر وناميبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وباكستان والفلبين والصومال وسريلانكا والسودان وأوغندا وغرب أفريقيا واليمن وزيمبابوي. وتلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات للمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية بقيمة 311 مليون دولار.

وواصل الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي تطوير برامج دعم طويلة الأمد لفائدة هذا البلد، وتم تعيين الرئيس السابق للولايات المتحدة وليام كلينتون مبعوثا خاصا للأمم المتحدة لهايتي. وفيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية الأخرى، اعتمدت الجمعية العامة قرارات لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية لمنطقة سيميبالاتينسك في كازاخستان.

وتواصلت الجهود لتنفيذ إعلان وإطار عمل هيوجو 2005 –2015، وهو خطة عشرية للحد من أخطار الكوارث تم اعتمادها في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في عام 2005. وتم عقد الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في حزيران/يونيه. وحددت الجمعية العامة تاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر يوما دوليا للحد من الكوارث. وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال هذا العام في سبل تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية من خلال تحسين الاستجابة الإنسانية على جميع المستويات. وقد أحرز تقدم في عملية تنفيذ جدول الإصلاح الإنساني مع إطلاق النهج القطاعي في 13 بلدا إضافيا. وواصل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إتاحة الفرصة لتقديم المساعدات السريعة للسكان المتضررين من حالات الكوارث المفاجئة وحالات الطوارئ التي تعاني نقصا في التمويل.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الرابع (ص 916 – 965)

التجارة الدولية والتمويل والنقل

التجارة الدولية، 916: النشاط التجاري العالمي، 916؛ النظام التجاري المتعدد الأطراف، 917؛ السياسة التجارية، 922، تشجيع وتيسير التجارة، 923؛ السلع، 925. التمويل، 929؛ السياسة المالية، 929؛ تمويل التنمية، 939؛ قضايا أخرى، 958. النقل و959: النقل البحري، 959؛ نقل البضائع الخطرة، 960. **المسائل المؤسسية والتنظيمية للأونكتاد**، 963.

في عام 2009، تناولت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظومة الأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية والتمويل والنقل أساساً الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في العام السابق. فخلال الأزمة، تقلص حجم التجارة العالمية بنحو 13 في المائة. ويعزى الانخفاض الحاد أساساً إلى الأزمة المالية التي تسببت في تراجع حجم التجارة العالمية بنسبة 30 إلى 50 في المائة خلال الفترة الممتدة من نهاية عام 2008 إلى الربع الثاني من عام 2009، وقد كان المصدرون الآسيويون الأكثر تضررا. وانتعشت التجارة العالمية إلى حد ما بعد ذلك، إلا أن الانتعاش كان هشا.

وفي استجابة للأزمة التي وصفها الأمين العام بالأسوأ من نوعها منذ تأسيس الأمم المتحدة، عقدت الجمعية العامة على أعلى مستوياتها مؤتمرها بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية في نيويورك في حزيران/يونيه. وقد نظر المؤتمر في التدابير التي من شأنها التخفيف من أثر الأزمة على التنمية ودور الأمم المتحدة في إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي. واعتمد المؤتمر وثيقة ختامية التزم من خلالها رؤساء الدول والحكومات بالعمل متضامنين على استجابة عالمية منسقة وشاملة للأزمة من خلال عدد من الإجراءات ورد ذكرها في الوثيقة. وفي تموز/يوليه، أيدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية وأنشأت فريقا عاملا مفتوح العضوية لمتابعة القضايا الواردة في الوثيقة.

وفي نيسان/أبريل، ناقش الاجتماع الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، مع التركيز على معالجة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية وتعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة لمتابعة التمويل الموجه إلى التنمية.

وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس التجارة والتنمية والهيئة الإدارية للأونكتاد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2001-2010 وبشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. كما اعتمدا قرارا بشأن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الخامس (ص 966–992)

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

التعاون الإقليمي، 966. **أفريقيا،** 968: الاتجاهات الاقتصادية، 968؛ الأنشطة في عام 2009، 969؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 974. **آسيا والمحيط الهادئ،** 974: الاتجاهات الاقتصادية، 975؛ الأنشطة في عام 2009، 975؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية 980. **أوروبا،** 980 :الاتجاهات الاقتصادية، 981؛ الأنشطة في عام 2009، 981؛ الإسكان وإدارة الأراضي، 983؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 984. **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،** 984: الاتجاهات الاقتصادية، 984؛ الأنشطة في عام 2009، 985. **غرب آسيا،** 989: الاتجاهات الاقتصادية، 989؛ الأنشطة في عام 2009، 989.

في عام 2009، واصلت اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة توفير التعاون التقني للدول الأعضاء، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، وتعزيز البرامج والمشاريع وتوفير التدريب لتعزيز بناء القدرات الوطنية. وعقدت ثلاث من هذه اللجان – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ – دورات عادية خلال هذا العام. أما بخصوص اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فلم تعقدا أي اجتماع في عام 2009 غير أنه كان من المقرر أن تجتمعا في عام 2010. وعقد الأمناء التنفيذيون لهذه اللجان اجتماعات دورية لتبادل الآراء وتنسيق الأنشطة والمواقف بشأن قضايا التنمية الرئيسية.

ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتها السنوية كجزء من الاجتماعات المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وقد عُقدت تلك الدورة في حزيران/يونيه حول موضوع "تعزيز فعالية السياسات المالية لتعبئة الموارد المحلية"، واعتمدت اللجنة عقب ذلك بيانا وزاريا بشأن العديد من القضايا. وفي إطار لقاء عقد في نيسان/أبريل حول موضوع "نحو زراعة مستدامة وأمن غذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قرارا بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر بالي في معالجة أزمات الغذاء والوقود والمالية. وخلال الدورتين اللتين عقدتا في آذار/مارس ونيسان/أبريل، نظرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الحالة الاقتصادية للقارة، وعقدت ثلاث حلقات نقاش حول هذا الموضوع، واعتمدت استنتاجات بشأن التنمية الاقتصادية في المنطقة والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

وأجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة بشأن أزمة الغذاء، ولخصت ثماني دراسات حول التخفيف من آثار تغير المناخ فى منشور *اقتصادات التغير المناخي بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ملخص 2009*، والذي عُرض في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دعم تنفيذ اتفاقات النقل، مثل نظام النقل المتكامل في المشرق العربي. وكان من أهم التطورات اعتماد اتفاق بشأن شبكة السكك الحديدية العربية.

وتناولت اللجان الإقليمية أيضا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت أواخر عام 2008. وفي إطار الولايات المسندة إليها، اتخذت اللجان إجراءات للتخفيف من آثار الأزمة في مناطقها ودعم الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل السادس (ص 993–1001)

الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط

الطاقة والموارد الطبيعية، 993: الموارد الطبيعية، 998. **رسم الخرائط**،، 1000.

واصلت مواضيع حفظ الطاقة والموارد الطبيعية وتنميتها واستخدامها احتلال محور اهتمام العديد من هيئات الأمم المتحدة في عام 2009، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة. وواصلت اللجنة التركيز على المجموعة المواضيعية: الزراعة والتنمية القروية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا. وفي قرار اعتمدته في أيار/مايو، أكدت اللجنة مجددا أن حماية قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها كان متطلبا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي معرض كلمته أمام الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، أوجز المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التغييرات الرئيسية في عمل الوكالة على مدى السنوات ال 12 الماضية، بما في ذلك تحسين معايير السلامة، والمساعدة الموسعة لبرامج الطاقة النووية للبلدان النامية، ونقل أوسع للتكنولوجيا النووية المتعددة الأطراف إلى مجالات مثل الغذاء والزراعة والصحة والموارد المائية والبيئة. وقد أعرب أيضا عن قلقه إزاء إمكانية وصول جماعات متطرفة إلى المواد النووية أو المشعة، وصرح بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يدع الدبلوماسية والتحقق الشامل ليأخذا مجراهما في معالجة قضايا البرنامج النووي.

ودعا الأمين العام الدول إلى اعتماد سياسات تحفز الاستثمار العام والخاص وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي من خلال تصريحه بأن نمو الطاقة الجديدة والمتجددة كان في معظمه نتيجة لسياسات أكثر ملاءمة.

وتم عقد المنتدى العالمي الخامس للمياه في آذار/مارس تحت شعار "تحسير الفجوات من أجل المياه". واعتمد المنتدى إعلان اسطنبول لرؤساء الدول بشأن المياه، والبيان الوزاري لاسطنبول، ودليل اسطنبول للمياه وتوافق آراء اسطنبول للمياه. وقد كانت مسألة التعاون في مجال المياه العابرة للحدود محط تركيز اليوم العالمي للمياه (22 آذار/مارس)، وإحدى المواضيع الرئيسية في *تقرير الأمم المتحدة السنوي للمياه لعام 2009*.

واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع لرسم الخرائط للأمريكتين قرارات بشأن آليات إنشاء البنى التحتية للبيانات المكانية، ومنصة/منتدى افتراضي لتبادل أفضل الممارسات بشأن الهياكل الأساسية للبيانات المكانية، ودعم البنية التحتية للبيانات المكانية في البلدان النامية المتواجدة في الأمريكتين. واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثامن عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ قرارات بشأن الجيوديسيا الإقليمية وبناء القدرات في مجال إدارة الكوارث والحكومات والمجتمعات المزودة ببيانات مكانية.

الجزء الثالث :قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل السابع (ص 1002–1044)

البيئة والمستوطنات البشرية

البيئة، 1002: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1002؛ مرفق البيئة العالمية، 1014؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 1015، الأنشطة البيئية، 1025. **المستوطنات البشرية،** 1038: تنفيذ جدول أعمال الموئل وتعزيز موئل الأمم المتحدة، 1038؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1042.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل من أجل حماية البيئة من خلال الصكوك الملزمة قانونا وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وناقشت الجلسة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المواضيع السياسية الناشئة حول العولمة والبيئة والإدارة البيئية الدولية، ووافقت على الميزانية وبرنامج العمل الخاصين بالفترة مابين عامي 2010 و2011. واعتمدت قرارات بشأن، ضمن أمور أخرى، حالة البيئة العالمية والإدارة البيئية الدولية والقانون البيئي ومنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وتقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها والحالة البيئية في غزة وإشراك الشباب في القضايا البيئية وإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق. وفيما يخص هذا الأخير، وافق المجلس على وضع صك ملزم قانونا بشأن الزئبق للحد من المخاطر على صحة الإنسان والبيئة؛ وتكلفت لجنة تفاوض حكومية دولية بإعداد هذا الصك، وباشرت عملها في عام 2010.

وفي أيلول/سبتمبر، عقد الأمين العام قمة رفيعة المستوى بشأن تغير المناخ لحشد الإرادة السياسية والرؤية اللازمة للتوصل إلى نتيجة موضوعية متفق عليها في محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ في كوبنهاغن، الدانمرك. وفي كانون الأول/ديسمبر، وصدر عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اتفاق كوبنهاغن، الذي أعرب فيه الأطراف عن نيتهم الحد من انبعاث غاز الكربون والاستجابة لتغير المناخ وتضمن عناصر تقاربت بشأنها آراء الحكومات، بما فيها الهدف طويل الأمد المتمثل في الحد من الزيادة القصوى في متوسط درجات الحرارة العالمية بما لا يزيد عن درجتين مئويتين. بيد أن المشاركين لم يستطيعوا التوصل إلى اتفاق حول كيفية تحقيق هذا الهدف من الناحية العملية. وخلال هذا العام، تناول الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الاستعدادات الخاصة بتقرير تقييمه الخامس. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمد الأطراف في اتفاقية عام 1979 للتلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود تعديلات تتعلق ببروتوكول عام 1998 بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت دورة استثنائية للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فريق خبراء حكومي دولي لإجراء تحليل معمق لكافة جوانب تمويل الغابات وعملية تيسير بشأن تمويل الغابات لمساعدة البلدان على حشد التمويل من كافة المصادر. وفي نيسان/أبريل، وحددت الجمعية العامة يوم 22 نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض، واعتمدت في كانون الأول/ديسمبر قرارا بشأن تعزيز الحياة في انسجام مع الطبيعة.

وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دعم تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام 1996 والأهداف الإنمائية للألفية. ووافقت الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة على ميزانية وبرنامج عمل

موئل الأمم المتحدة للفترة مابين عامي 2010 و2011، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة مابين عامي 2008 و2013، وركزت على نظم تمويل الإسكان الميسر وتعزيز تنمية شباب المناطق الحضرية وحصول الجميع على الخدمات الأساسية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المستوطنات البشرية. وقد أوصى مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة بأن تنظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام 2016.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الثامن (ص 1045–1056)

السكان

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، 1045: تنفيذ برنامج العمل، 1045. **الهجرة الدولية والتنمية،** 1047. **صندوق الأمم المتحدة للسكان،** 1048. **أنشطة سكانية أخرى،** 1054.

في عام 2009، جرى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي لعام 1994على خلفية اضطرابات مالية وانكماش اقتصادي. وقد هددت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بعكس اتجاه التقدم المحرز في القضاء على الفقر وعرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت التقديرات إلى أن الأزمة أضافت إلى عدد الأشخاص في حالة فقر مدقع 50 مليون شخص. وزادت الضائقة الاجتماعية والاقتصادية من تعقيد القضايا المتعلقة بمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وتحسين الصحة والحقوق الإنجابية، التي كانت محورا من محاور جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وتواصل استرشاد الأنشطة السكانية للأمم المتحدة ببرنامج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي للسكان والإجراءات الرئيسية لتنفيذه التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة في عام 1999. وقد نظرت لجنة السكان والتنمية، وهي الهيئة المسؤولة عن رصد عملية تنفيذ برنامج العمل واستعراضها وتقييمها، في "مساهمة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية" باعتباره موضوعا خاصا بها. وواصلت شعبة السكان تحليل وإعداد تقارير عن الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم وجعل نتائجها متاحة في مطبوعات وعلى شبكة الإنترنت. ووفقا للشعبة، فقد بلغ عدد سكان العالم 8.6 مليار في عام 2009.

وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية من خلال استخدامها للبيانات السكانية لصياغة سياسات وبرامج سليمة. وقدم الصندوق المساعدة إلى 155 بلدا ومنطقة وإقليما في عام 2009، مع التركيز على زيادة توافر ونوعية خدمات الصحة الإنجابية ومكافحة التمييز بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس وصياغة السياسات السكانية الفعالة وتكثيف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل التاسع (ص 1057–1013)

السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية، 1057: التنمية الاجتماعية، 1057؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 1067؛ التنمية الثقافية، 1070. **منع الجريمة والعدالة الجنائية،** 1080: الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للوقاية من الجريمة (2010)، 1080؛ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (1081)؛ برنامج الوقاية من الجريمة، 1083؛ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 1091؛ استراتيجيات منع الجريمة، 1096؛ معايير الأمم المتحدة وقواعدها، 1103؛ قضايا أخرى حول العدالة الجنائية ومنع الجريمة، 1106. **تنمية الموارد البشرية،** 1107؛ معاهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب، 1109؛ السنة الدولية للغات، 1113.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة تطوير تنمية الموارد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز برنامج العدالة الجنائية ومنع الجريمة.

وفي شباط/فبراير، نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في "التكامل الاجتماعي" باعتباره موضوعا ذا أولوية بالنسبة لها. وفي تموز/يوليه، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي تم اعتماده في مؤتمر العمل الدولي ووجهت الدعوة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل الاستفادة منه استفادة تامة. ونظرت الجمعية العامة في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 1995، واعتمدت المزيد من المبادرات للتنمية الاجتماعية في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين (2000). واعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن التعاونيات في التنمية الاجتماعية، وناقشت متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة (1994) وما بعدها، وأعلنت عام 2012 سنة دولية للتعاونيات.

وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، واصلت هيئات الأمم المتحدة مراقبة تنفيذ برنامج العمل العالمي لعام 1982 المتعلق بالمعوقين والقواعد الموحدة لعام 1993 بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وحثت منظومة الأمم المتحدة على إدماج قضايا الإعاقة في عملها.

وفي مجال التنمية الثقافية، احتفلت الأمم المتحدة بالسنة الدولية للمصالحة، وفي نيسان/أبريل، اجتمع أكثر من 1500 مشارك في منتدى تحالف الحضارات الثاني باسطنبول، تركيا. وفي نشاط آخر، اعتمدت الجمعية قرارات بشأن الحوار بين الأديان والثقافات وتحالف الحضارات والاتحاد الدولي لجمعية كأس العالم لكرة القدم في جنوب أفريقيا وبناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. وقد حددت أيضا يوم 18 تموز/يوليه يوما دوليا لنيلسون مانديلا، على أن يُحْتَفَل به كل عام ابتداء من 2010، ومنحت صفة مراقب للجنة الأولمبية الدولية في الجمعية العامة.

وفي/نيسان أبريل، عقدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مناقشات مواضيعية حول جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية وبشأن إصلاح نظام العقوبات والحد من اكتظاظ السجون. ونظرت اللجنة أيضا، ضمن مواضيع أخرى، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر (2010) لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي كان سيعقد في

البرازيل والمساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالإرهاب والتعاون الدولي ضد جرائم الاحتيال الاقتصادي والجريمة المتصلة بالهوية ودعم البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتعاون الدولي لمنع ومكافحة الاختطاف والقضاء عليه وتحسين جمع وإعداد التقارير وتحليل البيانات لتعزيز المعرفة بشأن الاتجاهات في مجالات محددة من الجريمة ودعم الجهود الوطنية والدولية لإصلاح قضاء الأطفال.

وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة الحكومات إلى تجريم الاتجار بالأشخاص في جميع أشكاله، وحثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، من أجل التصدي بفعالية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وحثت أيضا الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته.

وشددت الجمعية في كانون الأول/ديسمبر أيضا على ضرورة قيام الدول الأعضاء بإدماج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات التنمية الوطنية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشجعتها على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية من أجل كفالة روابط مثينة بين التعليم والتدريب والتوظيف. ووافقت الجمعية أيضا على إدخال تعديلات على ميثاق جامعة الأمم المتحدة لتمكين الجامعة من منح درجات علمية متقدمة.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل العاشر(ص 1114–1159)

المرأة

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبجين +5، 1114: مجالات الاهتمام الحاسمة، 1119. أجهزة الأمم المتحدة، 1151: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1151؛ لجنة وضع المرأة، 1154؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1157؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 1158.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة جهودها من أجل النهوض بوضع المرأة في العالم استرشادا بإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995)، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (بجين +5) (2000)، والتي استعرضت التقدم المحرز في تنفيذها.

واعتمدت الجمعية العامة، بعد سلسلة من الاجتماعات بين ممثلي الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، قرارا في أيلول/سبتمبر أيدت فيه دمج مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد التدريب من أجل النهوض بالمرأة في كيان مختلط يشرف عليه وكيل الأمين العام. وكان الهدف من تعزيز الهيكل التنظيمي، الذي كان جزءا من جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة، هو توفير منظومة الأمم المتحدة بقيادة وصوت وحيدين بشأن المساواة بين الجنسين.

واعتمدت لجنة وضع المرأة في دورتها المعقودة في آذار/مارس استنتاجات حول المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، شملت تقديم الرعاية في حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب– الإيدز وملخص عن المنظورات الجنسانية في الصحة العامة العالمية. وقد أحيلت هذه الاستنتاجات والملخص إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادهما واتخاذهما كمدخل في استعراضه الوزاري السنوي. وأوصت اللجنة إلى المجلس باعتماد مشاريع قرارات بشأن العملية المستقبلية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ووضع ومساعدة المرأة الفلسطينية، وتنظيم وأساليب عمل اللجنة في المستقبل، والفريق العامل المخصص للرسائل المعنية بوضع المرأة التابع للجنة. وقد اعتمدها المجلس كاملة في تموز/يوليه، إلى جانب قرار آخر بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة قرارات وعرضتها على المجلس بشأن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز والأعمال التحضيرية الخاصة بدورتها لعام 2010، والتي سيتم خلالها استعراض المؤتمر العالمي الرابع وبجين +5.

واعتمدت الجمعية أيضا قرارات بشأن: القضاء على العنف ضد المرأة واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والعنف ضد العاملات المهاجرات وتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية والفتاة ودور المرأة في التنمية. وقد قرر المجلس والجمعية عقد اجتماع في عام 2010 للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان ومنهاج العمل بجين.

وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة العمل على تعزيز الأمن والحقوق الاقتصادية للمرأة وإنهاء العنف ضد المرأة والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز بين الفتيات والنساء والدفع قدما بقضايا العدالة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي، بما في ذلك في البلدان المتضررة من النزاع وتلك الخارجة من النزاع. وفي

حزيران/يونيه، تم تمديد الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ما بين عامي 2008 و2011، بما في ذلك الإطار المتكامل لمواردها المالية، إلى غاية 2013.

وتناولت القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر قضايا المرأة والسلام والأمن، وركزت على أثر النزاع المسلح على المرأة والفتاة بما في ذلك العنف الجنسي واحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد النزاع والتمثيل الناقص للمرأة في عمليات السلام. وطلب المجلس في قرار اعتمد في أيلول/سبتمبر إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الحادي عشر (ص 1160–1190)

الأطفال والشباب والمسنون

الأطفال، 1160: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1160؛ المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، 1161؛ صندوق الأمم المتحدة للطفولة، 1172. **الشباب،** 1184. **المسنون،** 1188: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (2002)، 1188.

قدم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، باعتباره وكالة الأمم المتحدة الوحيدة المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية والمكرسة كليا للأطفال، الدعم لأكثر من 150 بلدا وإقليما في عام 2009، وهو العام الذي صادف الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل. هذه الاتفاقية التي واصلت توجيه مهمة اليونيسف من أجل الأطفال، مما أدى إلى إحراز تقدم في مجال بقاء الطفل على قيد الحياة والتنمية والحماية والمشاركة.

وواصلت اليونيسيف تركيزها على خمسة مجالات وهي: بقاء الطفل الصغير على قيد الحياة ونماؤه، والتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، ونقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والطفل، وحماية الطفل من العنف والاستغلال والاعتداء، والسياسة العامة والدعوة والشراكات من أجل حقوق الطفل. وفي عام 2009، تعاونت اليونيسيف مع 155 دولة واستجابت لحالات طوارئ في 79 دولة. وفي كانون الأول/ديسمبر، رحبت الجمعية العامة بالمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال.

وقد تم تسجيل تقدم وقيود متعلقة برفاه الشباب ودورهم في المجتمع وذلك في تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب لعام 1995 حتى عام 2000 وما بعدها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الجمعية، العام الذي يبدأ في 12 آب/أغسطس 2010، سنة دولية للشباب.

وواصلت الأمم المتحدة عملها لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام 2002. وفي شباط/فبراير، قدم الأمين العام تقريرا بشأن الإطار الاستراتيجي لتنفيذ الخطة، مع تحديد الأولويات والسياسات والتدابير للتعاون الدولي من أجل دعم أنشطة التنفيذ الوطنية. وفي تموز/يوليه، قدم الأمين العام تقريرا بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام 2002، مع التركيز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الأكبر سنا. وفي كانون الأول/ديسمبر دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وقائية أكثر فعالية وقوانين وسياسات لمعالجة حالات الإهمال وسوء المعاملة والعنف ضد كبار السن.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الثاني عشر (ص 1191–1215)

اللاجئون والمشردون

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، 1192: سياسة البرنامج، 1192؛ مسائل مالية وإدارية، 1198. **حماية اللاجئين ومساعدتهم،** 1202: قضايا الحماية، 1202؛ تدابير المساعدة، 1204؛ الأنشطة الإقليمية، 1206.

ارتفع عدد الأشخاص الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من 34,4 مليون في عام 2008 إلى 36,5 مليون في عام 2009، بما في ذلك 10,4 مليون لاجئ، 5,5 مليون منهم يعيشون أوضاع اللجوء الممتد لفترات طويلة. ويقدر عدد المشردين داخليا من جراء الصراع بما يقارب 27,1 مليون لاجئ، 15,6 مليون منهم – وهو رقم غير مسبوق– يتلقون الحماية والمساعدة من المفوضية. وشكل هذا العدد الأخير زيادة قدرها أكثر من 1,2 مليون مقارنة بإجمالي عام 2008 والذي بلغ 14,4 مليون. واستقر عدد الأشخاص عديمي الجنسية الذين حددتهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في 6,6 مليون شخص، على الرغم من أن العدد الفعلي قُدر بما يقارب 12 مليون شخص. ولم تشرد الأزمات الإنسانية والتوترات السياسية الملايين فحسب، بل حالت دون عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ونتيجة لذلك، كان عدد اللاجئين العائدين (251.000) في عام 2009 أقل عدد خلال عقدين. وبالمقابل، كان عدد الأشخاص المشردين داخليا العائدين (2,2 مليون) الأعلى منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد تم تقديم 922.000 طلبات للحصول على اللجوء أو وضع لاجئ للحكومات أو مكاتب المفوضية في 159 بلدا أو إقليما، وهذا يمثل زيادة بنسبة 5 في المائة عن العام السابق (875.300).

ومارست مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولاية الحماية التي تضطلع بها على نحو فعال في بعض المناطق، إلا أن ثمة هناك قيود عرقلت عملها في مناطق أخرى. وقد تسبب الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان في نزوح داخلي الكبير ودفعت مئات الآلاف من اللاجئين إلى النزوح إلى الدول المجاورة. وأدت الأزمة في الصومال وحدها إلى نزوح 1,5 مليون شخص ودفعت 560.000 شخص إلى البحث عن اللجوء إلى بلدان أخرى. واستجابة لهذه الحالة ولغيرها من حالات الطوارئ في أفريقيا، سجلت المفوضية حضورها في 33 بلدا. ومن الأمور الإيجابية، بدأت المفوضية استعراض حالة اللاجئين من أنغولا وبوروندي وليبيريا ورواندا بهدف إغلاق تلك الفصول من النزوح. واتخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين في أفريقيا من خلال القرار 64/129، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر.

وفي استجابتها لارتفاع معدل التشرد في كولومبيا، دعمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الحكومة في تضييق ثغرات الحماية، مع التركيز على تنفيذ السياسات التي تدعم حقوق النازحين داخليا على المستوى المحلي. وبعد نزوح نحو 3 ملايين شخص في باكستان خلال هذا العام، باشرت المفوضية الاستجابة لحالات الطوارئ مركزة على إقامة المخيمات والتسجيل وتوزيع المواد غير الغذائية والإشراف على الحماية. وواجهت المفوضية الحالة الإنسانية التي يواجهها الأشخاص في العراق من خلال توسيع وجودها الميداني والوصول إلى معظم المناطق من خلال الموظفين الوطنيين. وفي

اليمن حيث أدى الصراع إلى تشريد 250,000 شخصا، أنشأت المفوضية نظاما للتنسيق في حالات الطوارئ. وعملت المفوضية في 48 بلدا وإقليما في أوروبا التى تلقت ما يقارب 80 في المائة من طلبات اللجوء إلى العالم الصناعية.

وفي مواصلة سعيها للحصول على حلول دائمة في جميع المناطق، دعمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مبادرات إعادة التوطين والعودة الطوعية إلى الوطن. كما سهل المكتب الاندماج المحلي من خلال تنفيذ البرامج المتعلقة بالمأوى وسبل العيش وتوليد الدخل وبرامج التنمية المجتمعية لصالح اللاجئين السابقين. وفي استجابتها لتقلص مساحة العمل الإنساني وزيادة الضغط على مساحة اللجوء في الدول الأكثر ازدهارا وارتفاع حالات الإعادة القسرية واللاإرادية، عملت المفوضية على تضييق الفجوة بين القانون والممارسة في مجال حماية اللاجئين. وعملت المفوضية مع الحكومات على تعزيز إجراءات تحديد وضع اللاجئ من أجل ضمان تلقي اللاجئين وطالبي اللجوء الوثائق في الوقت المناسب. وشجعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وكذا الجمعية من خلال القرار 127/64، الدول على العمل مع الأمم المتحدة في تحديد السكان عديمي الجنسية على أراضيها ومراجعة تشريعاتها من أجل القضاء على الثغرات التي يمكن أن تسبب أو تديم انعدام الجنسية.

وبخصوص التغيير الهيكلي والإداري، ركز إصلاح المفوضية على الإقليمية واللامركزية والموارد البشرية والتطور التنظيمي. وتم تنفيذ خمس مبادرات رئيسية في مجال الإدارة القائمة على النتائج: إطار النتائج؛ أداة نظم الإدارة القائمة على النتائج، التركيز؛ تقييم الاحتياجات العالمية؛ هيكل الميزانية المنقحة؛ وإطار المساءلة الإدارية العالمية. وقد أجرت المفوضية أيضا مبادرات رامية إلى تعزيز سلامة وأمن الموظفين، بما في ذلك إنشاء لجنة توجيهية أمنية رفيعة المستوى برئاسة المفوض السامي لإجراء مراجعات منتظمة للعمليات ذات المخاطر العالية في المواقع ذات الوضع الحرج. وكان الدعم المالي الدولي لأنشطة المفوضية في عام 2009 غير مسبوق، إذ تجاوز الدخل 1,7 مليار دولار بما في ذلك، وللمرة الأولى، أكثر من 50 مليون دولار من القطاع الخاص.

في أيلول/سبتمبر، أصدرت المفوضية سياسة جديدة للاجئين في المناطق الحضرية، وفي هذا السياق، ركز حوار المفوض السامي الثالث بشأن تحديات الحماية (جنيف، 8-10 كانون الأول/ديسمبر) على "التحديات التي تواجه الأشخاص المعنيين في المناطق الحضرية". في كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجا بشأن حالات اللاجئين التي طال أمدها ومقررا يصادق على القواعد المالية المنقحة لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الثالث عشر (ص 1216–1235)

الصحة والأغذية والتغذية

الصحة: 1216: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والسيطرة عليه، 1216؛ الأمراض غير المعدية، 1222؛ التبغ، 1222؛ الملاريا، 1222؛ الصحة العامة العالمية، 1226؛ السلامة على الطرق، 1229. **الأغذية والزراعة،** 1230: المعونة الغذائية، 1230؛ الأمن الغذائي، 1231. **التغذية،** 1235: اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، 1235؛ أنشطة جامعة الأمم المتحدة، 1235.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة جهودها للنهوض بالصحة والأمن الغذائي وتنسيق المعونة الغذائية ودعم الأبحاث في مجال التغذية.

وفي نهاية العام، كان هناك حوالي 33,3 مليون شخص يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز، فيما أصيب حوالي 2,6 مليون شخص بالفيروس. وقدرت أعداد الوفيات بسبب أمراض مرتبطة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز بحوالي 1,8 مليون شخص. وأصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز ***آخر تطورات وباء الإيدز لعام 2009***، والذي وثق التقدم الإقليمي في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز لعام 2001.

وعقدت هيئة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ دورتها الثالثة في الفترة من 28 حزيران/يونيه إلى 5 تموز/يوليه. وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريرا موجزا عن التقدم العالمي في تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، فضلا عن *تقريرها السنوي عن وباء التبغ العالمي*، حول موضوع "تنفيذ بيئات خالية من التدخين".

وأشار تقرير قدمته منظمة الصحة العالمية إلى الجمعية العامة بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا (2001–2010)، إلى أن هدف مكافحة الملاريا والقضاء عليها في عام 2010 تحقق بالفعل في خمسة بلدان أفريقية، مع اقتراب عدة بلدان أخرى من تحقيق الهدف المتمثل في خفض معدلات الإصابة والوفيات بالملاريا بنسبة 50 في المائة أو أكثر بحلول نهاية عام 2010.

وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه الرفيع المستوى موضوع "الاتجاهات العالمية والوطنية الحالية وأثرها على التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الصحة العامة". وقد نجم عن الاستعراض الوزاري السنوي إعلانا مع أهداف تهم فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتهديدات الصحة الناشئة والأوبئة والملاريا واستخدام التبغ والسلامة على الطرق.

وتم عقد أول مؤتمر عالمي رفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق بموسكو في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إعلان وزاري، وضع المشاركون أهدافا وطنية طموحة قابلة للتطبيق للحد من إصابات حركة المرور على الطرق.

وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدات الغذائية المنقذة للحياة والمعونة التغذوية لنحو 101,8 مليون شخص من المتضررين جراء النزاعات والعواصف والجفاف والتشرد والأزمات المالية والصدمات الأخرى التي تركتهم دون غذاء، وكان

84 مليون من هؤلاء المستفيدين من النساء والأطفال. وقد واصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنفيذ خطة العمل التي تم اعتمادها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 2002، والذي دعا المجتمع الدولي إلى خفض عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. واجتمع قادة العالم بمقر منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي وتعهدوا بتجديد الالتزام من أجل القضاء على الجوع.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الرابع عشر(ص 1236–1256)

المراقبة الدولية للمخدرات

التعاون لمكافحة مشكل المخدرات العالمية، 1236. **الاتفاقيات،** 1240: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 1241. حالة المخدرات في العالم، 1242. عمل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، 1251: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1251؛ لجنة المخدرات، 1253.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة، من خلال لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم. وقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدد متعاطي المخدرات في العالم في ما بين 15 و39 مليون في عام 2009.

وعقدت لجنة المخدرات، وهي هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لوضع السياسات المتعلقة بمراقبة المخدرات، دورتها الثانية والخمسين في شهر آذار/مارس، وأوصت خلالها بمشروع قرار لأجل اعتماده من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واعتمدت 13 قرارا بشأن مواضيع مثل التنمية البديلة والتعاون الإقليمي وحاملي المخدرات من الإناث وغسل الأموال وتقييم مختبرات تحليل المخدرات. وفي الجزء الرفيع المستوى من دورتها الثانية والخمسين، اعتمدت اللجنة الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي من أجل استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكل المخدرات في العالم.

واستعرضت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مسألة الوقاية الأولية، وهي مجال حاسم في الحد من الطلب، وناقشت التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في تطبيق الاتفاقيات الثلاث الرئيسية لمكافحة المخدرات، وكيف كانت الحكومات تواجه تلك التحديات وما هي الإجراءات التي يجب أن تُتخذ. هذا وقد واصل المجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات وتحليل حالة المخدرات في جميع أنحاء العالم ولفت انتباه الحكومات إلى نقاط الضعف في الرقابة الوطنية والامتثال للمعاهدات وتقديم اقتراحات وتوصيات لإدخال تحسينات على الصعيدين الوطني والدولي.

وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة والمشورة القانونية والبحث إلى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بوضع السياسات في مجال مراقبة المخدرات، كما ساعد الدول الأعضاء على تطوير تشريعات محلية في مجال المخدرات وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. وخلال هذا العام، تم تنفيذ أنشطة في مجالات سبل العيش المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على رصد محاصيل المخدرات غير المشروعة وزراعة المحاصيل غير المشروعة والقضاء على الفقر، وخفض العرض والطلب على المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل، ومتابعة نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة وتعزيز التعاون بين المكتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تعزيز حقوق الإنسان في تنفيذ المعاهدات الدولية.

وفي تموز/يوليه، أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تأييده لوضع وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي كانون الأول/ديسمبر، دعا مجلس الأمن لتعاون دولي أقوى في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات في أفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا، أقرت الجمعية العامة، في قرار بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكل المخدرات في العالم، بأن الاستراتيجيات المستدامة ومراقبة المحاصيل والتي تستهدف زراعة المحاصيل غير المشروعة

والمستخدمة لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية تستلزم تعاونا دوليا قائما على مبدأ المسؤولية المشتركة؛ وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات برامج التنمية البديلة والمكافحة وتدابير إنفاذ القضاء والقانون. وقد اعترفت الجمعية بالدور الذي تضطلع به البلدان النامية مع الخبرة الواسعة في مجال التنمية البديلة للترويج لأفضل الممارسات، وشددت على ضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة.

وتم في شباط/فبراير الاحتفال بالذكرى المئوية لعقد أول مبادرة متعددة الجنسيات في مكافحة المخدرات – لجنة الأفيون الدولية لعام 1909، في شنغهاي، الصين.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الخامس عشر (ص 1257–1265)

إحصاءات

عمل اللجنة الإحصائية، 1257: إحصاءات اقتصادية، 1258؛ إحصاءات ديمغرافية واجتماعية، 1261؛ أنشطة إحصائية أخرى، 1263.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة برنامج عملها الإحصائي بشكل رئيسي من خلال الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وفي شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة المجلد الثاني من *نظام الحسابات القومية*، 2008، الذي شكل مع المجلد الأول، المعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية. وقد اعتمدت أيضا مجموعة من المؤشرات المقترحة بشأن العنف ضد المرأة كمجموعة مؤقتة وخطوة أولية؛ وأقرت اللجنة بأن الإحصاءات الرسمية كان لها دور هام في سد ثغرات البيانات المتعلقة بتغير المناخ؛ كما وافقت على برنامج عملها المتعدد السنوات لعامي 2009 -2012.

واستعرضت اللجنة عمل مجموعات البلدان والمنظمات الدولية في مجالات مختلفة من إحصاءات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وبيئية، وقدمت توصيات واقتراحات.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

الفصل الأول (ص 1269–1278)

محكمة العدل الدولية

العمل القضائي للمحكمة، 1269: الدعاوى القضائية، 1269؛ إجراءات الفتاوى، 1277. **مسائل أخرى،** 1277: أداء وتنظيم المحكمة، 1277؛ الصندوق الاستئماني الخاص لمساعدة الدول في تسوية المنازعات، 1278.

في عام 2009، أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاثة أحكام وسبعة أوامر وعرض عليها 18 دعوى قضائية وطلب واحد للحصول على فتوى. وفي رسالة قدمها إلى الجمعية العامة في 29 تشرين الأول/أكتوبر، أشار رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي هيساشي أوادا ، أنه خلال الفترة من فاتح آب/أغسطس 2008 إلى 31 تموز/يوليه 2009، شملت القضايا المعروضة على المحكمة دولا من جميع القارات تقريبا – آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأفريقيا. وقد انعكس الطابع العالمي للمحكمة في مجموعة واسعة من الموضوعات التي تتناولها تلك القضايا، بما في ذلك ترسيم الحدود البرية والبحرية والحماية الدبلوماسية وحقوق الإنسان ووضع الأفراد والقانون الإنساني الدولي والقضايا البيئية.

الجزء الرابع: قضايا قانونية
الفصل الثاني (ص 1279–1302)
المحاكم والهيئات القضائية الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1279: دوائر المحكمة، 1280؛ مكتب المدعي العام، 1285؛ قلم المحكمة، 1285؛ التمويل، 1286. **المحكمة الدولية لرواندا،** 1288: دوائر المحكمة، 1288؛ مكتب المدعي العام، 1293؛ قلم المحكمة، 1294؛ التمويل، 1294. **أداء المحاكم،** 1298: تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، 1296. **المحكمة الجنائية الدولية،** 1298: دوائر المحكمة، 1300.

في عام 2009، عملت المحكمتان الدوليان ليوغسلافيا السابقة ورواندا على إنجاز ولايتيهما.

واصلت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 تعجيل إجراءاتها، وذلك تمشيا مع استراتيجيتها للإنجاز. وخلال هذا العام، أصدرت المحكمة حكمين بدوائرها الابتدائية وثلاثة أحكام بدائرة الاستئناف. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، كان من المتوقع أن تكتمل المحاكمات التسع المتبقية بحلول أيلول/سبتمبر 2012، والاستئنافات المتبقية بحلول شباط/فبراير 2014.

وواصلت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين فاتح كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994 العمل على تحقيق استراتيجيتها للإنجاز، رغم عبء العمل غير المسبوق. وأصدرت المحكمة في عام 2009 خمسة أحكام ابتدائية وحكمين بدائرة الاستئناف وبدأت 10 محاكمات جديدة. وألقي القبض على اثنين من الهاربين، غير أن 11 لا زالوا مطلقي السراح.

وفي العام السادس من أدائها، واصلت المحكمة الجنائية الدولية إجراءاتها فيما يتعلق بالحالات المثيرة للقلق في أربعة بلدان. وتم إصدار مذكرة توقيف ضد عمر حسن أحمد البشير، رئيس السودان، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وكانت ثمان مذكرات توقيف لا تزال معلقة في نهاية العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام الإذن بفتح تحقيق في الوضع في كينيا، حيث يزعم أن أكثر من 355.000 من المدنيين هجروا قسرا أو أصيبوا بجروح أو اغتصبوا أو قتلوا كجزء من هجوم منهجي وواسع النطاق.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

الفصل الثالث (ص 1303–1329)

قضايا قانونية دولية

جوانب قانونية للعلاقات السياسية الدولية، 1303: لجنة القانون الدولي، 1303؛ العلاقات الدولية بين الدول والقانون الدولي، 1308؛ العلاقات الدبلوماسية، 1312؛ المعاهدات والاتفاقات، 1312. **مسائل قانونية دولية أخرى**، 1314: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، 1314؛ القانون الاقتصادي الدولي، 1315؛ المنظمات الدولية والقانون الدولي، 1321؛ علاقات الدول المضيفة، 1327.

في عام 2009، واصلت لجنة القانون الدولي دراسة المواضيع المتعلقة بالتطوير والتدوين التدريجيين للقانون الدولي. واعتمدت اللجنة 32 مشروعا خاصا بالمبادئ التوجيهية بشأن التحفظات على المعاهدات وإجراءات صياغة الإعلانات التفسيرية، واعتمدت في القراءة الأولى مجموعة من 66 مشروع مواد متعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية. وأنشأت أفرقة عمل بشأن الموارد الطبيعية المشتركة للنظر في مسألة النفط والغاز والالتزام بالتسليم أو المحاكمة.

وواصلت اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة العمل لوضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وفي تموز/يوليه، وأوصت اللجنة السادسة (القانونية) التابعة للجمعية بإنشاء فريق عامل بهدف وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الاتفاقية. وفي تموز/يوليه أيضا، أبلغ الأمين العام عن التدابير التي تتخذها الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية لتنفيذ إعلان الجمعية العامة لعام 1994 المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أدانت الجمعية العامة كافة أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب باعتبارها إجرامية وغير مبررة، ودعت الدول إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على المستويين الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني دون تأخير.

واعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي دليلا عمليا بشأن التعاون في إجراءات الإعسار عبر الحدود. وفي كانون الأول/ديسمبر، أوصت الجمعية بإيلاء الاعتبار الواجب للدليل العملي من طرف القضاة والممارسين الخاصين بحالات الإعسار وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بإجراءات الإعسار عبر الحدود. وأشادت اللجنة باستخدام الصيغة المنقحة لعام 2007 من الأعراف والممارسات الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن الغرفة التجارة الدولية في المعاملات التي تنطوي على إنشاء الاعتماد المستندي، وواصلت عملها في مجال المشتريات العامة والتحكيم والتوفيق والمصالح الأمنية والتجارة الاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حصلت مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي على جائزة أفضل موقع إلكتروني لعام 2009 من الرابطة الدولية لأمناء المكتبات القانونية.

وواصلت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة النظر في المقترحات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، ضمن مواضيع أخرى، وذلك بهدف تعزيز المنظمة وتنفيذ أحكام الميثاق بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع.

وتناولت لجنة العلاقات مع البلد المضيف عددا من القضايا التي أثارتها البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك قضايا النقل ومواقف السيارات وتعجيل إجراءات الهجرة والجمارك وأنظمة السفر.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

الفصل الرابع (ص 1330–1363)

قانون البحار

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، 1330: المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، 1344؛ تطورات أخرى متصلة بالاتفاقية، 1346؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1363.

في عام 2009، واصلت الأمم المتحدة تعزيز القبول العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والاتفاقين التنفيذيين الخاصين بها، أحدهما بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والآخر بشأن امتيازات وحصانات المحكمة الدولية لقانون البحار.

وعقدت المؤسسات الثلاث التي أنشئت بموجب الاتفاقية – السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري – دورات خلال هذا العام.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية والقضايا المتعلقة بالميزانية

الفصل الأول (ص 1367–1387)

مسائل إعادة الهيكلة والمسائل المؤسسية المتعلقة بالأمم المتحدة

مسائل إعادة الهيكلة، 1367: برنامج الإصلاح، 1367. المسائل المؤسسية، 1373: الآليات الحكومية الدولية، 1373. **الآليات المؤسسية،** 1374: الجمعية العامة، 1374؛ مجلس الأمن، 1379؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1380. **التنسيق والرقابة والتعاون،** 1380: الآليات المؤسسية، 1380؛ مسائل تنسيقية أخرى، 1382. **الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى،** 1383: التعاون مع المنظمات، 1383؛ المشاركة في عمل الأمم المتحدة، 1384.

واصلت الجمعية العامة في عام 2009 النظر في الجهود المبذولة لزيادة تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة ودعم التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التالية: برنامج الأمم المتحدة "توحيد الأداء" على المستوى القطري والحوكمة وتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية وإصلاح هيكل المساواة بين الجنسين داخل المنظمة. وفي أيلول سبتمبر، اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن الاتساق على نطاق المنظومة معربة عن دعمها القوي لتوحيد مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في هيئة جامعة تحت قيادة وكيلة الأمين العام.

كما طلبت الجمعية إلى الأمين العام تقديم مقترحات لمواصلة تحسين الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تقييم مستقل لبرنامج "توحيد الأداء". وفي تشرين الأول/أكتوبر، استعرض اجتماع حكومي دولي لبلدان "توحيد الأداء" الثمانية الرائدة التقدم المحرز والدروس المستفادة وقدم مقترحات للمضي قدما في البرنامج. كما وافقت الجمعية العامة على عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010.

وواصل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة تحديد سبل مواصلة تعزيز دور وسلطات وفعالية وكفاءة الجمعية. وواصلت الجمعية التركيز على المسائل الإدارية والمؤسسية. واستأنفت دورتها الثالثة والستين، وافتتحت دورتها الرابعة والستين في 15 أيلول/سبتمبر. كما استأنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعقدت مؤتمرا رفيع المستوى حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. كما عقدت اجتماعا تذكاريا للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وعقد مجلس الأمن 194 اجتماعا رسميا للتعامل مع النزاعات الإقليمية وعمليات حفظ السلام وغيرها من القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى دوراته التنظيمية والموضوعية، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية والقضايا المتعلقة بالميزانية

الفصل الثاني: ص (1388 – 1418)

تمويل وبرمجة الأمم المتحدة

الوضع المالي، 1388. **ميزانية الأمم المتحدة**، 1388: الميزانية للفترة ما بين 2008 و2009، 1388؛ الميزانية للفترة مابين 2010 و2011، 1394. **المساهمات** 1410: التقييمات، 1410. **الحسابات والمراجعة** 1415: ممارسات الإدارة المالية 1416؛ استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1416. **تخطيط البرامج** 1417: أداء البرنامج، 1418.

خلال عام 2009، اتسمت الوضعية المالية للأمم المتحدة بالتفاوت، حيث أظهرت بعض التحسن في الربع الأخير. فمع حلول نهاية العام، انخفض التقييم الكلي إلى 9 بلايين دولار، مقارنة مع 10,1 مليار دولار عام 2008. وانخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى 335 مليون دولار للميزانية العادية و1,9 مليار دولار لعمليات حفظ السلام مقارنة مع 417 مليون دولار و2,9 مليار دولار في عام 2008. وارتفعت الأرصدة النقدية لجميع الفئات ما عدا عمليات حفظ السلام، مع 520 مليون دولار للميزانية العادية، في حين بلغت الديون المستحقة للدول الأعضاء 775 مليون دولار. وانخفض عدد الدول الأعضاء التي دفعت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية إلى 136 دولة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أقرت الجمعية العامة الاعتمادات النهائية للميزانية لعامي 2008 و 2009، حيث خفضت مبلغ 4.885.155.400 دولار المصدق عليه في عام 2008 وفي نيسان/أبريل ويونيه/حزيران 2009 إلى 4.799.914.500 دولار. كما خفضت تقديرات الإيرادات ب 7.478.600 دولار إلى 550.377.100 دولار. واعتمدت الجمعية أيضا مخصصات الميزانية المنقحة لعامي 2010 و 2011 التي بلغ مجموعها 5.156.029.100 دولار.

وواصلت لجنة الاشتراكات مراجعة منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة لمساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الأمم المتحدة وتشجيع سداد المتأخرات من خلال عملية التسديد المتعددة السنوات. واعتمدت الجمعية أيضا في كانون الأول/ديسمبر جدول الأنصبة المقررة للفترة مابين 2010 و2012.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية والقضايا المتعلقة بالميزانية

الفصل الثالث (ص 1419–1485)

مسائل إدارية والمسائل المتعلقة بالموظفين

المسائل الإدارية 1419: الإصلاح الإداري والرقابة، 1419. **مسائل إدارية أخرى،** 1427: إدارة المؤتمرات، 1427؛ نظم المعلومات في الأمم المتحدة، 1436؛ مباني وممتلكات الأمم المتحدة، 1442. **شؤون الموظفين،** 1452: شروط الخدمة، 1452؛ سلامة وأمن الموظفين، 1458؛ شؤون الموظفين الأخرى، 1463؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1471؛ مسائل متعلقة بالسفر، 1472؛ إقامة العدل، 1472.

خلال عام 2009، واصلت الجمعية العامة استعراض الأداء الإداري للمنظمة والمسائل المتصلة بموظفي الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل، وبموجب القرار 269/63، أعادت الجمعية العامة التأكيد على الحاجة إلى إطار تنفيذي شامل لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة لحالات الطوارئ التي قد تعيق عمل العناصر الحاسمة للبنيات التحتية ومرافق المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الخاصة بالأمم المتحدة. وشجعت الأمين العام على اتخاذ نهج موحد بشأن استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدم الأمين العام إطار عمل لنهج موحد لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، مسلطا الضوء على المبادئ التوجيهية لاستراتيجية بشأن خطة على نطاق المنظومة. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا، قدم الأمين العام تقريره المرحلي الأول حول مشروع التخطيط المركزي للموارد (أوموجا) الذي يشكل حجر الزاوية في إصلاح مهام الدعم الإدارية وتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأمين العام مقترحا حول تدابير التخفيف من المخاطر لحماية البيانات ونظم المعلومات والاتصالات التابعة للأمانة العامة طوال مدة أشغال تجديد مباني المقر.

واعتمدت الجمعية العامة أيضا قرارات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر والتقرير حول عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2008 وبرنامج العمل لعام 2009 والتقديم الآني للوثائق وخطة المؤتمرات وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية حول أنشطته، فضلا عن الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وسهولة الوصول إليها من قبل جميع الدول.

وقد تواصلت الهجمات المهددة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة حيث لقي 27 موظفا مدنيا مصرعهم نتيجة لأعمال العنف في الفترة الممتدة من فاتح تموز/يوليه 2008 إلى 30 حزيران/يونيه 2009. وقد استدعت التحديات المتزايدة التي تواجه نظام الإدارة الأمنية للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم القيام بمراجعة شاملة لإجراءات التشغيل نتيجة للحاجة إلى توسيع ومواصلة العمليات، خاصة في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من النزاع. وفي أعقاب تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في جميع أنحاء العالم، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى باستعراض مفصل لتوصيات التقرير بناء على طلب من الأمين العام.

وخلال العام، واصلت الجمعية العامة، من خلال لجنة الخدمة المدنية الدولية، استعراض ظروف خدمة موظفي نظام الأمم المتحدة الموحد واعتمدت توصيات اللجنة المتعلقة بتسوية مقر العمل ومراجعة مدفوعات انتهاء الخدمة والاعتبارات ذات الصلة بمراجعة معايير تقييم الوظائف لفئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة.

كما أعد الأمين العام تقريرا بشأن تنمية الموارد البشرية وتحديات الموارد البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري والالتزامات والتمويل المقترح لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومراجعة إدارة الموارد البشرية في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتنفيذ التعيينات المستمرة والنظام الإداري للموظفين المؤقتين والتعديلات على النظام الأساسي للموظفين وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وأنشطة مكتب الأخلاقيات وتشكيل موظفي الأمانة العامة والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والسفر والمسائل ذات الصلة والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

وفي تموز/يوليه، دخل النظام الجديد لإقامة العدل في الأمم المتحدة حيز التنفيذ، والذي تم بموجبه اعتبارا من فاتح تموز/يوليه إلغاء الهيئات التالية: مجلس الطعون المشترك؛ اللجان التأديبية المشتركة؛ المحكمة الإدارية للأمم المتحدة؛ فرق تقديم المشورة؛ الفرق المعنية بالتمييز والمظالم الأخرى. واتخذت الجمعية العامة كذلك إجراءات بشأن تقارير الأمين العام عن أنشطة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة والموافقة على النظام الداخلي لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف والسلوك الجنائي والإجراءات التأديبية والمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات.